منظمة العمل الشيوعي في لبنان
نحو عقد المؤتمر العام الثانـــي
نصـــوص
- ١ -

في الاشتراكية

نص نقدي تحليلي

منتصف نيسان ١٩٩٣

مناقشات اللجنة المركزية للموضوعات البرنامجية

تقديـــم

بعد ان سارت اللجنة المركزية شوطا كبيرا في قراءة أبرز الموضوعات البرنامجية للمنظمة خلال العقدين السابقين، أي منذ التأسيس حتى اليوم، انتقلت في ايار من العام الماضي (١٩٩٢) الى مرحلة جديدة من النقاش وطور جديد من البحث على طريق انعقاد المؤتمر العام الثاني الذي لا بد من ان يحسم في هويتنا الفكرية وبرنامجنا النضالي، والذي يشكل بمعنى أدق تتويجا للعملية المتكاملة التي نحن في صددها انجازا لاعادة تأسيس المنظمة .

وغني عن القول ان هذه العملية المستمرة، ولو شابها تقطع بين الحين والاخر، انما تستهدف الوصول الى اعادة تأسيس منظمة اشتراكية لبنانية عربية تدق أبواب المستقبل وتكون قادرة على احتلال«خانة» مثمرة في الحياة السياسية للبلاد وعلى المساهمة في اعادة تشكيل اليسار الذي كنا وما نزال جزءا منه . ولذلك فان النقاش الذي شرعنا فيه منذ أيار الماضي شكل انتقالا من وضعية

تجديد التعرف على تراثنا، وهو الامر الذي تحقق بنسبة كبيرة، الى وضعية المساهمة الايجابية في نقد هذا التراث في محاوره الاساسية توصلا الى صوغ «مشروعنا» الاشتراكي الجديد.

ولمزيد من التعريف نشير الى ان هذا النقاش حصل في اجواء من المبادرة الجماعية للجنة المركزية في تقديم مساهمات جادةفي هذا المجال، وما سنعرضه في هذا النص هو حصيلة هذا النقاش الذي أفتتحه الامين العام وانخرط فيه جميع اعضاء اللجنة المركزية . ولعل جميع الرفاق يدركون ان هذا الخيار في النقاش يحسم الى حد كبير في المسؤولية الجماعية عن مشروعنا الحزبي المتجدد الذي لن يكون الا مشروعا للجميع سواء بسواء .

وبكلمة اخرى، تشدد اللجنة المركزية على الاهمية المصيرية للمساهمة الجماعية في صفوف المنظمة، وقد قررت ان النقاش ينضبط فقط ضمن حاجة ومسؤولية وقدرة قيادة حزبية وأعضاء مناضلين . ومن هذا الموقع يبدو ان كل الرفاق قادرون على الانخراط في البحث، ولا داعي لاي تهيب في هذا المضمار لان المطروح ليس عقد منتدى حوار نظري أو فلسفي بل هو بالضبط مؤتمر لتنظيم راغب في النضال من أجل التغيير، والفارق بين الامرين بيّن تماما. والى ذلك كله نضيف ان الحصيلة الاولية التي تبدأ اللجنة المركزية بوضعها بين أيدي الرفاق اليوم لا تحسم النقاش كله لانها لاتتوخى قول الكلمة الفصل في أدبنا السياسي الجديد مرة واحدة، بل هي

تطمح لان تفتتحه وان تبرز من خلاله كل التلاوين الفكرية والسياسية اغناء له وبحيث يشكل ما نتوصل اليه اخيرا محصلة التعدد في الرأي وجامعا مشتركا نلتزم به ونترك على أساسه باب«الاجتهاد» مفتوحا على قاعدة اننا منظمة يسارية ديمقراطية . واذ نشدد على هذه المسألة ونعتبرها أساسية ومركزية، فاننا نتطلع الى سيادة تقليد ديمقراطي راسخ في المنظمة التي لا بد من ان تتوحد في الممارسة فيما سجالها مع نفسها ومع الاخرين مفتوح . ومعلوم في هذا السياق ان صواب الرأي لم يعد مقياسه نص فكري محدد نحاسب على أساسه، لان طموحنا هو كسر «المحرمات» اغناء لمشروعنا الحزبي المتجدد، لا سيما وان هدفنا ليس الوصول الى نظرية كونية جديدة تحل مكان النظرية الكونية السابقة، بل ان هدفنا هو اكساء خيارنا الاشتراكي بمضمون نوعي حي وحيوي في آن .

من هنا، فان اللجنة المركزية تدعو جميع الرفاق في مختلف الوحدات الحزبية الى الانخراط في نقاش ما نطرحه باعتباره ليس خاتمة المطاف، والى عدم التردد في النقد، فاللجنة المركزية تعوّل تعويلا كبيرا على الوجهة النقدية السجالية فعلا .

من كل ما تقدم، نصل الى «لب» الموضوع المطروح فنقول انه اذا كانت موضوعاتنا البرنامجية تتشكل من المحاور الاتية : في الاشتراكية ، وفي المسألة القومية العربية ، وفي القضية الوطنية اللبنانية ، فان من المنطقي ان نميز محور الاشتراكية لان الاشتراكية هي الاصل في

كل موضوعاتنا البرنامجية. وما انتجته المنظمة خلال سني عمرها هو مجموعة من المفاهيم المترتبة على خيارنا الاشتراكي الذي حكم زاوية نظرنا الى المسألتين القومية العربية والوطنية اللبنانية، وبالتالي فمن الطبيعي ان يتسلسل النقاش لينطلق من الاشتراكية ثم يتبع .

ازمة الاشتراكية

القسم الاول-نقد الماركسية

أولا- حول بعض النقد الرائج للاشتراكية المتحققة تحت راية الماركسية

اذا كانت الاشتراكية هي الاصل في خيارنا، فان الماركسية كانت وما زالت ، حتى الشروع في هذا النقد، الاصل في اشتراكيتنا. والماركسية مأخوذة هنا في صيغة التزام كلي وشامل ولا نقول صيغة تقيد حرفي لانه كانت لنا اجتهادات فكرية في مجال الماركسية.

وفي هذا المجال، تجدر الاشارة الى انه يوجد اليوم نتاج غزير يدور حول نقد الاشتراكية التي عرف التاريخ تحققها تحت راية الماركسية. فهناك من ناحية الطروحات التي تنطلق من وترمي الى التمييز بين الماركسية كما قدمت نفسها نظريا وبين نموذج الاشتراكية كما تحققت عمليا، وتنتهي الى الاقتراع لصالح النظرية ضد النموذج المتحقق. وهناك من ناحية ثانية طروحات في نقد الماركسية على قاعدة التمييز بين الماركسية كمنهج فكري(المادية الجدلية التاريخية) وبين الماركسية كنتائج في تطبيق هذا المنهج الفكري وتنتهي بالتالي الى الاقتراع لصالح المنهج

وضد النتائج في التطبيق . اما نقدنا نحن للاشتراكية التي تحققت تاريخيا تحت راية الماركسية فانه يحاذر الدوران في فلك هذه الطروحات وينصب على نقد الماركسية منهجا ونتائج تحليل ونموذج تطبيق في آن .

ثانيا- موقع ومضمون نقدنا للماركسية

لا بد بداية من ان نسجل اننا ننقد الماركسية ككل وقد اخذنا بها سابقا بشكل كلي وشامل، وانتمينا الى خيار في النظر الى الماركسية يعتبر نفسه قيّما على تعاليم الماركسية الاولى ويرفض مراجعة هذه التعاليم معتبرا المراجعة صنو «التحريفية» الضالة .

والماركسية التي ننقد هنا هي كل ما تم انتاجه وما جرت ممارسته منذ ماركس الى ما انتج وما عمل تحت راية الماركسية وباسمها . وهذه كل اجمالي هو عبارة عن سلسلة من تتابع حلقات لا يمكن بترها، لاننا اساسا وكما قلنا لسنا مع نقاش يفصل بين النصوص وحركة الممارسة وينتهي الى مقارنة هذه بتلك ليستنتج ان الحركة العملية كانت مسلسل خروج على النصوص. فالماركسية يترابط فيها انتاجها الفكري مع زمن تحققها ونتائجه، لانها اعتبرت ان التاريخ هو الذي يحكم في حركته الواقعيةلها أو عليها، ورفضت ان تصنف نفسها في دائرة النظريات التي تكتفي بتفسير العالم أو وصفه، بل وضعت نفسها مسبقا في عداد النظريات التغييرية . ومن هنا كان القول:

«لقد كانت مهمة الفلسفة حتى الان تفسير العالم اما الان فالمطلوب تغييره». وبالتالي فاننا ننقد الماركسية هنا بمقياس نصوصها ومحاولات التعبير التي جرت باسمها، وهذا يشمل بطبيعة الحال ماركسية الاميات الثلاث، من غير ان يخفى ان حجر الزاوية في ذلك يتمثل في افكار وطروحات ماركس وقد نهض على هذا الحجر بنيان كبير.

لذلك يستطيع الرفاق ان يستنتجوا مبكرا ان نقدنا للماركسية يتوخى الغاء كل المحرمات التي اعتبرت المراجعة والانتقاء والتحريف والخروج على مفاهيم ماركسية معينة من قبيل الخروج عن تعاليم معلّم .

وفيما نمضي في هذا النقد، نرى انه من الضروري جدا ان نعي جميعا ان المنظمة التي قادت عند التأسيس في نهاية الستينات حملة ضد طروحات الحركة القومية وأعتبرت ان الجواب يكمن في التزام الماركسية، لن تقع مع اواسط التسعينات في «فخ» اختزال الرد على أزمة الاشتراكية في صيغة تحلل عدائي مطلق من الماركسية بكل ما اتت به من افكار، اي اننا اذ نناقش في تحليل أزمة الاشتراكية لسنا في صدد شن حملة ردة معاكسة تعتبر الصواب مقرونا سلفا بمدى اتساع رقعة التحلل مما اتت به الماركسية.

هذا النهج الذي نعتمد في نقدنا للماركسية هو جديد في منظمتنا . وهنا لا بد من وعي حقيقة ان المنظمة نشأت جزءا من محاولة صوغ الجواب عن أزمة الاشتراكية المتحققة باسم الماركسية وتحت رايتها من خلال العودة

الى الاصول . فمنذ ان اميط اللثام في منتصف الخمسينات عن أزمة النموذج المتحقق في الاتحاد السوفياتي السابق، مرورا بنشوب الصراع الصيني-السوفياتي في الستينات، وصولا الى الازمة الاخيرة التي توالت فصولها في الاتحاد السوفياتي وسائربلدان «المعسكر الاشتراكي» منذ أواسط الثمانينات، كنا بنيويا ضمن اطار «التخريجات» والانتقاءات والتمييزات بين كتابات ماركس، لا بل كنا جزءا من حركة «التخريج» العالمية بالعودة الى الماركسية الاصلية، اي جزءا من محاولة الرد على الازمة من داخل الماركسية. لذا ينبغي القول ان المنهج الذي نعتمد اليوم في نقدنا للماركسية جديد فعلا وبعيدتماما عن التخريج الذي مارسناه عقدين ونيف من الزمن هما عمر المنظمة. ونستطيع ان نعلن ان طرق المراجعة من ضمن الماركسية استنفذت حقا، مع ان لمثل هذا التيار في النقد كل الحق في ان يعبر عن نفسه على غير صعيد وحضوره المستمر ليس مستهجنا.

هكذا يبدو لنا ان النقد الذي سنجريه هو أقرب الى عملية فرز شاملة كل الحقول التي يمكن ان نعينها على انها حقول البحث في الماركسية بحثا متكاملا، وان هذا النقد في مرحلة النقاش الحالية ضمن المنظمة له هدف تبيان ما لن تكون عليه اشتراكيتنا، ذلك ان «الجديد» لا ينبع آليا من نقد «القديم»، وان كان نقد«القديم» شرطا ضروريا لولادة «الجديد».

أ- فهمنا لتناقضات النص الماركسي الاصلي

اذا كنا لا نعتبر أزمة الماركسية مجرد أزمة مشروع في التطبيق، بل نراها على نحو اشمل أزمة كامنة في النظرية اصلا، فمن البديهي والطبيعي ان ينطلق نقدنا من عرض فهمنا لتناقضات النص الماركسي الاصلي، وكما قدم نفسه على لسان وفي كتابات مؤسسيه الاولين ماركس وانجلز .

١- كيف قدم ماركس وانجلز مذهبهما وأين يكمن تناقضه الاساسي؟

في كتابات ماركس وانجلز، سواء منها ما صدر في طور الشباب أو في طور النضوج، لا ترد الشيوعية مطلقا كهدف مثالي أو كمشروع انساني، بل هي تطرح على انهاخط الوصول الذي يتجه اليه المسار التاريخي، أي على انهانتيجة المجرى الواقعي والموضوعي للاشياء . وفي سجال ماركس وانجلز مع مختلف الاشتراكيات التي اعتبراها وأعلناها طوباوية أو مثالية، نجدهما يؤكدان في كل مناسبة على «ان الطبقة العاملة ليست لديها مثل تريد تحقيقها» بل هي تتبع وتتابع ما يضعه التطور التاريخي على جدول اعمالها من مهمات. وهنا بالضبط يكمن، بالنسبة الى ماركس وانجلز، كل الفارق بين الماركسية والاشتراكية الطوباوية أو المثالية. فهذه الاخيرة تعارض

الواقع بالمثال والكائن بالواجب الوجود. فيما تعلن الماركسية نفسها، في المقابل «اشتراكية علمية» على قاعدة اكتشافها قوانين الحركة الواقعية. لذا فهي لا تطلب الى الحركة العمالية ان تناضل من أجل مبادىء العدالة، بل تعتبر نضالها محكوما بالاهداف التي يحققها عملها كنتائج للقوانين التي تحكم تطور المجتمع. هكذا يصبح هدف التحول نحو الاشتراكية والشيوعية، كما تقترحه الماركسية، لونا من الاقرار بواقع الاشياء الذي تتجه نحوه القوانين المتحكمة بالمجرى التاريخي الفعلي . ويغيب كليا ويلغى الخطاب«المعياري» ولا يبقى من أهمية حسب الاعلانات الماركسية، الا لـ « الوصف» و «الشرح العلمي». ويؤكد ماركس، تكرارا، انه ليس في صدد اطلاق احكام أو إتهامات اخلاقية ضد رأس المال بل هو يجهد على عكس ذلك لتحليله والتقاط أولياته الموضوعية. كل ذلك لا يترك مجالا للشك حول الكيفية التي يحكم من خلالها ماركس نفسه على العمل النظري الذي انجزه. فهذا العمل هو، في رأيه، لون من التحقيق العلمي المحض، اما هدفه فيتمثل في هتك استار ما يسميه«القوانين الطبيعية»للانتاج الرأسمالي. فكتاب رأس المال هو ، بالنسبة الى مؤلفه، كتاب علم يشبه تماما كتب علوم الطبيعة.

هكذا نستطيع ان نستخلص ان ماركس وانجلز لم يعتبرا عملهما عملا علميا فقط، بل حكما له على انه معرفة محض بعيدة عن ومجردة من الاحكام الاخلاقية والقيمية. وهي المقولة التي نجدها تتكرر، بعدهما، لدى كبار

الماركسيين وخصوصا في حقبة الاممية الثانية.

ولنحاول الان صوغ حصيلة أولية تكشف التناقض الاساسي الذي ينطوي عليه،من الزاوية المشار اليها، مذهب ماركس وانجلز. تقدم الاشتراكية الماركسية نفسها على انها«وصف»، محايد وغير مبال اخلاقيا، لتعاقب التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتنتدب نفسها لـ «شرح» نشأتكل منها وعلاقتها بالاخرى في صيغة علاقة سببية موضوعية. لكن ما لا تستطيع الاشتراكية الماركسية اخفاءه هو ان التعاقب التاريخي الذي تقترحه يبدو متجها، أي موجها، نحو نهاية أو غاية. وحسب التحليل الماركسي فان مجرى التاريخ يتطور عبر المراحل الاساسية الاتية: هو ينطلق من مرحلة بدائية، حيث لا طبقات ولا ملكية خاصة (الشيوعية البدائية)، ويجتاز على امتداد فاصل زمني تاريخي كبير مرحلة «العبودية» و«الاستغلال» بحكم انقسام المجتمع الى طبقات، لينتهي اخيرا الى مرحلة الحرية الكاملة والمساواة الكاملة التي هي مرحلة الشيوعية الحديثة تحديدا. ومن ذلك تبدو الصعوبة، التي ترتبك امامها النظرية وتحتار ، بديهية وجلية. فمن ناحية أولى تنظر الماركسية، كتحليل علمي، الى مجرى التاريخ الواقعي على انه لون من التطور السببي-الموضوعي. ومن ناحية ثانية يبدو هذا التطور السببي مدعوا، ودائما حسب الماركسية ذاتها، الى انتاج غاية والى تحقيق «قيمة» : أي الى توليد المجتمع الشيوعي بصفته مجتمع «الافراد الاحرار والمتساوين». وبكلمة

اخرى تقول الاشتراكية الماركسية باستخلاص نهاية للمجتمع عبر «تطور ضروري» للاشياء، على رغم انها نفسها تنظر الى هذه النهاية في صيغة«قفزة» من «مملكة الضرورة» الى «الحرية»،وهو ما يصح ان نرتب عليه استنتاجا مؤداه: ان نقد ماركس للمجتمع وتنبؤه بالشيوعية،كنتيجة ضرورية لتطور محدد وفق قانون السببية، هما في الحقيقة وفي نهاية المطاف مبنيان على حكم ذاتي قيمي يبدو حضوره في النظرية الماركسية جليا على رغم كل الطروحات المعاكسة. وهنا تظهر تكرارا الصعوبة الاساسية التي تصطدم بها الاشتراكية الماركسية.

ذلك انه اذا اردنا ان نعالج الوقائع التاريخية والاجتماعية بمعان علمية، فيجب ان نلاحظ ان الحديث عن مجتمع(وخصوصا عن مجتمع قادم) في صيغة حديث عن مكان يتحقق فيه «التحرر الانساني» هو حديث مجرد من أي معنى علمي. فمن زاوية علمية تبدو كل المجتمعات على مستوى واحد وتقع على صعيد واحد. وهي كلها عبارة عن وقائع ينبغي فهمها وتحليلها، ويستطيع العلم ان يحقق حول صفاتها وخصائصها الموضوعية المختلفة، وحول الفوارق في بنية كل منها وادائه الوظيفي . لكن العلم لا يستطيع ان يستخلص اختلافا أو تمييزا في القيمة بين هذه المجتمعات ، وهو لا يستطيع بالتالي ان يفهم احدها على انه مجرد درجة أو طور تحضيري لولادة الاخر. فبالنسبة الى العلم تتمتع كل اشكال الواقع بالقيمة نفسها.

مما يعني استنتاجا، ان ماركس حين يقول بتوليد«غائية» الشيوعية من التحليل العلمي للتطور التاريخي كمجرى سببي–موضوعي، انما يمارس في الواقع عملية اسقاط للقيمة التي يريد اكتشافها على الواقع سلفاً. وبكلمة اخرى فان «الاشتراكية العلمية» التي يقول بها ماركس هي علم اجتماع لا يقتصر هدفه على فهم الواقع ووصفه كما هوفعليا ومن دون تقويمه، بل يتجاوز ذلك نحو الحكم عليه وفق قيمة مفترضة سلفا ومسقطة على الواقع الاجتماعي بهدف تكييفه وفق متطلباتها. هكذا يبدولنا ان الماركسية تعرضت، أو هي عرّضت نفسها، للون من «التأليفية التوفيقية المنهجية» يتسم بمفارقات حادة فكريا. فهي تجاهلت التمييز الاساسي بين النظرية المعيارية ذات المضمون الاخلاقي – السياسي وبين النظرية المؤسسة على العلم السببي أي نظرية العلوم الطبيعية. ومن هنا مزجت وخلطت بين «الوقائع» و«القيم» وبين «الاسباب» و«الغايات».

هذه المحاولة التوفيقية التي قامت بها الماركسية، تجعلنا نذهب الى استطراد سريع وموجز حول العلاقة بين العلم والايديولوجيا لنقول انه لا يمكن اقامة سور فاصل بينهما، ولا بد ان نلحظ تداخلا دائما بين الايديولوجيا والنظرية العلمية متناسبا مع المعطيات والاكتشافات والمعارف العلمية لكل عصر. وهذه مناسبة للقول ان الماركسية التي أعلنت انها صفت الحساب مع الفلسفة وانها علم محض حملت، في ضوء كل ما سبقت الاشارة اليه، اعلانات

إيديولوجية وظلت مسكونة بمقدار من المثالية صار خطرا عندما اتخذ لنفسه صفة العلم المطلق . يمكننا اذن ان نحدد اصل الازمة هنا : نظرية فيها من العلم الشيء الكثير وفيها من الايديولوجيا الشيء الكثير ، لكنها تتجاوز واقعها الفعلي لتعلن نفسها علما خالصا قال الكلمة الفصل في مسيرة التاريخ، وهو ما شهدنا نتائجه السلبية في صيغة الوان من الجمود العقائدي استغرقت تجلياته قرنا ونصف القرن من الزمان.

٢- في المضمون الهيغلي للديالكتيك الماركسي

كيف امكن لهذا «التوليف» ان يحدث ليس فقط عند ماركس بل وعند الماركسيين وراءه ايضا ؟ وبأي كيفية تم النظر الى المجرى الموضوعي للتاريخ المحكوم بالسببية والمجرد بالتالي من كل غائية، على انه مجرى الانتقال الى مجتمع لا يبدو فقط اكثر تعقيدا من سوابقه، بل متفوقا على سوابقه أي أرقى منها في سلم القيم؟ أو ليس التاريخ الجدير بان ينتج هكذا مجتمع، «أرقى» من سوابقه، هوتاريخ يحمل في طياته سلفاغاية معينة ؟

ان أي محاولة لصوغ أجوبة عن هذه الاسئلة لا بد من ان تستند الى تفحص اثر هيغل على التكوين النظري لماركس، أي لا بد من ان تتوقف امام الاستعارة الماركسية لمنهج الديالكتيك الهيغلي من ناحية ولمفهوم التاريخ عند هيغل من ناحية ثانية. ولنحاول جلاء هذه المسألة باقصى

مقدار ممكن من التبسيط والوضوح على رغم ان القضية الفلسفية المطروحة هنا هي قضية صعبة بمضمونها الفكري وليس بمصطلحاتها اللغوية فقط. ولنبدأ بالقاء نظرة على منهج الديالكتيك لدى هيغل وماركس بغية التوصل الى رؤية مدى التماثل بين الديالكتيك الهيغلي والديالكتيك الماركسي .

ينطلق هيغل من القول ان العنصر المادي لا يتمتع بوجود حقيقي قائم في ذاته، وان الفكرة هي أساس الوجود ومنها يستقي العنصر المادي كينونته. هذا الوصف للعالم هو ما يسمى، في مجال البحث الفلسفي، المثالية. وهذه مناسبة للقول ان المثالية لم تولد مع هيغل بل هي قديمة قدم الفلسفة اليونانية، وبموجبها يعتبر عالم المثل والافكار العالم الوحيد الحقيقي وينظر الى العالم المادي المحسوس على انه مجرد انعكاس لعالم المثل والافكار .

وفي هذا المجال يقول هيغل ان العقل، الذي يسميه «العقل المحض»(أي العقل المجرد) ، هو الذي ينتج، على امتداد مسيرته، الواقع العملي، وهو الذي ينتج ايضا المعرفة التي تحيط بدرجات وازمان تحقق هذا الواقع . اي اننا نجد انفسنا هنا امام افتراض وجود حركة ذاتية للعقل المجرد تشكل اساس التوالد الذاتي للكائن المحسوس. هنا نصل الى لب الموضوع لنسأل : كيف يحدد هيغل حركة العقل ويفهمها ؟ ونصوغ الجواب على النحو الاتي : يبدأ العقل حركته من الفكرة التي تبدو موجودة في الاصل والتي يطلق عليها هيغل اسم الاثبات .

ثم يولّد الاثبات نقيضه وهو ما يسميه هيغل النفي. واذ نصبح امام تناقض يتواجه فيه الاثبات والنفي، فان المواجهة تنتهي الى توليد مفهوم جديد للفكرة مختلف عن الاثبات وعن النفي في آن، أي مفهوم ثالث تتخطى الفكرة الاصلية من خلاله نفسها وتتجاوز الطورالسابق الذي كانت فيه. لذا يمكن تلخيص ديالكتيك هيغل بالقول انه حركة تحول الفكرة من مفهومها الاول(الاثبات) الى مفهومها الثاني(النفي) فإلى مفهومها الثالث(نفي النفي). وهي حركةتتكرر مع تطور الفكرة وفق الصيغة نفسها على نحو صاعد ومستديم. ومن الواضح –تكرارا– ان ديالكتيك هذه الحركة يفعل فعله داخل دائرة العقل المحض (المجرد) أساساً . اما ما يجري في دائرةالعالم المادي فهو مجرد انعكاس لما يجري في دائرة العقل المحض ، وكل درجة من درجات التحول في الفكرة تقابلها درجة من درجات التحول في الواقع. وعلى ذلك يحق لنا القول ان ديالكتيك هيغل مفصل في الاساس على مقاس الفلسفة المثالية. صحيح ان الديالكتيك الهيغلي يتحدث عن حركة، لكنه يتحدث عن حركة لا يرى وجوداً حقيقياً لها الا في العقل المحض (المجرد)، اضافة الى ان هذه الحركة تتخذ دائما صيغة اختزالية مبسطة ذات مقولات ثلاث : الاثبات والنفي ونفي النفي. وينبغي القول ان بحثنا هنا ينصب على الديالكتيك الهيغلي بالذات (من أجل رؤية الديالكتيك الماركسي في مرآته)، لان الديالكتيك على وجه الاجمال هو موضوع أوسع وأقدم من فلسفة هيغل (ونظرية ماركس):

فهو كان مطروحا منذ الفكر اليوناني القديم وسيظل مطروحا على كل فكر راهن أو مستقبلي.

ولنعد الى سياق موضوعنا سائلين :ما وظيفة هذا العرض لمنهج الديالكتيك الهيغلي ؟– وجوابا عن السؤال نقول : ان هذا العرض يشكل منطلقا لا بديل منه في سبيل التقدم على طريق تقويم المحاولة النظرية التي قام بها ماركس حين نقد الديالكتيك الهيغلي، وبحيث نتمكن من الحسم في المسألة الاتية: هل تجاوز ماركس ديالكتيك هيغل حقا ام انه ظل هيغليا في ديالكتيكه هو أيضاً ؟ أي بكلمة اخرى نريد ان نعرف ما مدى تجاوز ماركس في منهجه لمثالية الديالكتيك الهيغلي وما مدى تحرره من صيغته الاختزالية التبسيطية في آن .

يقول ماركس في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه«رأس المال» في هذا الصدد:«لايتميز منهجي الديالكتيكي عن المنهج الهيغلي مبدئياً فقط بل هو يشكل نقيضه على خط مستقيم. بالنسبة الى هيغل يشكل مسار العقل، المتحول تحت اسم الفكرة الى موضوع مستقل، المسار الخالق للواقع ، بحيث ان الواقع لا يعود يعبر سوى عن الظاهرة الخارجية للعقل. إما بالنسبة لي فالعكس هو الصحيح ، اذ ان المثال ليس شيئاً غير العنصر المادي منقولا الى عقل الانسان ومترجماً فيه. لقد انتقدت الجانب التصوفي من الديالكتيك الهيغلي منذ حوالي ثلاثين عاماً أي في الوقت الذي كان فيه رائجاً (على الموضة) . ولقد أعلنت نفسي تلميذا لهذا المفكر الكبير، وفي الفصل الذي كتبته حول

نظرية القيمة ذهبت في غير مكان من النص الى حد اعتناق طريقته في التعبير عن نفسه. فالطابع التصوفي الذي يتخذه الديالكتيك بين يدي هيغل لا يقلل ابداً من كونه أول من عرض، بمثل هذا الاتساع والوعي، الاشكال العامة للحركة. ان الديالكتيك عند هيغل يقف على رأسه ومن أجل ان نكتشف نواته العقلية وراء غلافه التصوفي لا بد من ايقافه على قدميه».

واذا أردنا ان نفكك هذا النص الماركسي الى عناصره الاولية لا يصعب علينا ان نتبين حقيقة نظرة ماركس الى الديالكتيك الهيغلي. انها نظرة تنطلق كما هو واضح من التمييز بين هذا الديالكتيك كمنهج وبين الفلسفة التي تحيط به وتشكل اطاره كحقل تطبيق. هكذا يرى ماركس في المنهج الديالكتيكي الهيغلي نواة عقلية صحيحة تستحق الاقتباس، فيما يرى في المنظومة الفكرية الفلسفية الهيغلية التي تغلف هذا المنهج منظومة مثالية تستحق الرفض. ولكن كيف يمكن الفصل هنا بين المنهج وبين المنظومة الفلسفية التي تغلفه بحيث يصبح متيسراً استخراج النواة العقلية «الثمينة» من الغلاف المثالي «الرديء»؟ هنا يأتي مفهوم «القلب» أو الانقلاب الذي يدعو ماركس الى احداثه في اتجاه الديالكتيك الهيغلي، معتبرا انه بمجرد ان يتصحح هذا الاتجاه ويصبح ديالكتيك هيغل واقفا على قدميه (بدلا من وقوفه على رأسه) فسنحصل على ديالكتيك مادي صائب بدلا من الديالكتيك المثالي الخاطيء. هذا التصور الماركسي المبسط لإمكان وكيفية تحويل

ديالكتيك هيغل من مثالي الى مادي يبدو بالنسبة الينا مخطئا من اكثر من زاوية . فمن ناحية أولى لا يمكن التسليم مع ماركس بان العلاقة الفعلية بين الديالكتيك الهيغلي وبين المنظومة الفلسفية الهيغلية هي مجرد علاقة بين نواة(عقلية) وغلاف (تصوفي). بل يبدو لنا منهج الديالكتيك الهيغلي مندمجاً بالايديولوجية الهيغلية ومتناسبا معها، مما يجعلنا نذهب الى حد اعتباره هو أيضاً منهجاً مثالياً من أساسه. والحقيقة ان الصيغة الاختزالية التبسيطية التي يتخذها الديالكتيك الهيغلي على الدوام (صيغة الاثبات والنفي ونفي النفي) تؤكد في حد ذاتها طبيعته المثالية. فهذه الصيغة يمكن ان تشكل أساساً لتصور حركة الفكرة في العقل ، لكنها قاصرة عن ان تشكل أساساً فعلياً للالمام بحركة الواقع في العالم. ذلك ان حركة الواقع تتخذ اشكالاً مركبة معقدة لا يمكن ان يحيط بها التبسيط الذي تنطوي عليه ترسيمة : الاثبات والنفي ونفي النفي، بل يشكل التبسيط هنا أقصر الطرق نحو ابتعاد مقولات الفكر عن عناصر الواقع.

ومن ناحية ثانية لا نرى في الوسيلة التي يقترحها ماركس لتحويل الديالكتيك الهيغلي من مثالي الى مادي وسيلة ناجعة حقا. فهو يتصور انه حين «يقلب» اتجاه الفلسفة المثالية ليجعلها تقف على قدميها، يستطيع ان يحصل من «انقلابها» هذا على المادية . وأقل ما يقال في هذا التصور انه غير واقعي. ذلك ان تبديل اتجاه أي «جسم» مع بقاء بنيته كما هي لا يغير من طبيعته شيئاً.

وكذلك هي الحال مع الديالكتيك الهيغلي. ان الاكتفاء بتغيير اتجاه هذا الديالكتيك لا يغير طبيعته المثالية أو مضمونه التصوفي. بل لا بد من ان يصل التغيير حد تفكيك بنية الديالكتيك نفسه حتى يصبح ممكنا الحديث عن تبدل فعلي في وظيفته.

وهنا يجدر القول انه لا يوجد ضمن مؤلفات ماركس اي كتاب يحمل عنوانا مستقلا « حول الديالكتيك » يمكن الرجوع اليه للالمام بالفهم الماركسي المختلف عن الفهم الهيغلي لبنية الديالكتيك ، بل نحن نقرأ في هذه المؤلفات الاعلان الموجز المتكرر دائما عن « قلب » الديالكتيك الهيغلي لايقافه على قدميه (بدلا من وقوفه على راسه) . واذ يبدو لنا هذا الاعلان غير كاف في حد ذاته للدلالة على استبدال بنية الديالكتيك الهيغلي ببنية اخرى بديلة ، يصبح من حقنا القول ان ما فعله ماركس في النهاية هو تطبيق الديالكتيك الهيغلي المثالي نفسه، في صيغته الاختزالية التبسيطية ، على العالم الواقعي . اي اننا امام استعارة ماركسية للديالكتيك الهيغلي ترتاد محاولة تطبيقه كما هو على الحياة بدلا من تطبيقه على الفكرة (كما كانت حاله مع هيغل).هذا التطبيق الماركسي للديالكتيك الهيغلي المثالي على الحياة والواقع انتج لدى ماركس لونا من فلسفة التاريخ تشكل في الحقيقة الوجه الاخر لفلسفة التاريخ التي قال بها هيغل.

يفسر هيغل الحياة المادية والتاريخ الملموس للشعوب بالحركة التي يسلكها ديالكتيك الوعي عند هذه الشعوب

(وعي الشعب لنفسه يرادف ايديولوجيته) . واذا اردنا الاندفاع وراء الايجاز المبسط نستطيع القول اننا نجد عند هيغل مفهوما للمجتمع يقسمه الى اثنين : مجتمع الحاجات (الاقتصاد) ، والمجتمع السياسي او الدولة ، بكل ما يتجسد في الدولة من دين وفلسفة ووعي للذات . اي بكلمة اخرى فان لكل مجتمع حياتين : حياة مادية من ناحية وحياة روحية من ناحية ثانية. وحين نمعن النظر في هيغل نجده يعتبر الحياة المادية (الاقتصاد) مجرد حيلة من حيل العقل ، اي مجرد انعكاس للحياة الروحية مجسدة في الدولة . ففي فلسفة التاريخ عند هيغل يشكل العامل السياسي ـ الايديولوجي الجوهر فيما يشكل العامل الاقتصادي المظهر. هكذا يصبح تاريخ كل مجتمع محكوما بالديالكتيك الذي تتطور بموجبه حياته الروحية. ووفق هذا الديالكتيك تتوالد الفكرة من نفسها في ازمنتها المتعاقبة عبر التاريخ (من الاثبات الى النفي الى نفي النفي) وصولا الى سيادة العقل المطلق متحققا في الدولة كنهاية لتطور المجتمع اي كمحطة وصول اخيرة لمسيرة تاريخه .

وحين نعود الى ماركس لا يصعب علينا ان نجد لديه لونا من فلسفة التاريخ في صيغة هيغل « مقلوبا » . ففيما يشكل السياسي ـ الايديولوجي جوهر الاقتصادي عند هيغل ، يشكل الاقتصادي كل جوهر السياسي ـ الايديولوجي عند ماركس ، ليصبح السياسي ـ الايديولوجي مجرد مظهر للاقتصادي حيث تكمن

«الحقيقة» . ويحل مبدأ الحياة المادية لدى ماركس محل مبدأ الوعي لدى هيغل ، بصفته المبدأ الوحيد الذي يمكن ان نعقل من خلاله بصورة شاملة كل التحديدات المتعلقة بشعب عبرالتاريخ .

هكذا نجد انفسنا امام فلسفة تاريخ ديالكتيكية ماركسية مماثلة من حيث المنهج لفلسفة التاريخ الديالكتيكية الهيغلية مع فارق في موضوع هذه الفلسفة. اذ لا نعود مع ماركس امام توالد الازمنة المتعاقبة للفكرة ـ كما هي الحال مع هيغل ـ بل نصبح امام توالد الازمنة المتعاقبة للاقتصاد بفضل مبدأ التناقض الداخلي الهيغلي نفسه (مبدأ الاثبات والنفي ونفي النفي) . مما يصل بنا، عند ماركس ، الى الاختزال الجذري لديالكتيك التاريخ في ذلك الديالكتيك المولد لانماط الانتاج المتعاقبة (حيث كل واحد منها ينبثق من رحم الاخر) اي المولد لتقنيات الانتاج المختلفة في نهاية المطاف . وهو ، هذا الاختزال، ما اصطلح على تسميته منذ نهاية القرن التاسع عشر الاقتصادوية .

٣ـ في التصور الماركسي للدين

لا نرمي طبعا ضمن هذه الفقرة القصيرة الى الالمام بكل موضوع الدين او الاحاطة بكل الموقف الذي اتخذته الماركسية من الدين . بل نريد الاكتفاء بملاحظة اساسية وحيدة موصولة هي ايضا بما نعتبره اثرا فعليا تركته

فلسفة هيغل على افكار ماركس . وفي هذا المجال لا نجد حاجة الى تفصيل القول ان فلسفة التاريخ عند هيغل هي فلسفة ميتافيزيكية بامتياز . ذلك ان تحقق العقل عند هيغل يوازي « دخول الله الى العالم » و «تحققه» فيه حسب نظرة الدين (المسيحي في هذه الحال) الى التاريخ: من الخطيئة الاصلية الاولى الى الخلاص البشري الاخير . اما فلسفة ماركس فمن المعروف انها اتخذت الانسان (بديلا من الله) موضوعا لها ، وحكمها التطلع نحو قيمة انسانية مستقبلية مطلقة نظرت اليها في صيغة قفزة للانسان من «مملكة الضرورة» الى الحرية في صيغة الشيوعية. وهنا يمكن القول ان الماركسية مارست في الواقع نوعا من التأليه للانسان جاعلة منه مادة دين اخر . اي بكلمة اخرى اسبغت الماركسية على الانسان صفات كاملة واعطته ابعادا مطلقة هي في الواقع غريبة عن طبيعته . واذ اصبح الانسان الهاً آخر في نظر الماركسية فان الالحاد عندها اكتسب معنى معينا جعل منه دينا آخر في نهاية المطاف . فالتشبث الالحادي بالنفي المطلق للدين تحول هنا الى نوع من « الايمان » الشبيه بالايمان الديني .

لذا وجدنا العلمانية ، التي انطلقت مع عصر النهضة والتنوير ، اكثر نجاحا بكثير من الدعوة الالحادية في اعادة الدين الى مكانه المحدود وحجمه الطبيعي ، ضمن المجتمع المدني ، تحت شعار فصل الدين عن الدولة . اي ان اللامبالاة العلمانية بالدين كانت اكثر قدرة على تحرير المجتمع من غيبياته ، من الدعوة الالحادية التي جعلت

المقارعة العنيدة للدين مهمة اساسية مطلقة لفلسفة تأليه الانسان . وهو ما اتى يشهد عليه الفارق الملموس بين الموقع الثانوي الذي اصبح للدين في المجتمعات الغربية العلمانية ، وبين الموقع الرئيسي الذي عاد الدين يحتله في ظل « الانظمة الشيوعية » كرد فعل على التبشير الالحادي المتخذ صيغة دين اخر .

٤ـ في المفهوم الاقتصادوي للمادية التاريخية

كانت الاقتصادوية تعنى دائما في السجالات الفكرية داخل منظمتنا وفي سجالاتها مع الاخرين ، انحرافا عن ماركسية ماركس الاصلية . لذا تبدوالنقلة كبيرة في وعينا وطرحنا الفكريين حين نقـــرر ، هذه المرة، ان المادية التاريخية ، كما اتى بها النص الماركسي الاصلي، هي مادية اقتصادوية .

لقد ارسى ماركس المدماك الاول للمادية التاريخية في حقل الاقتصاد منطلقا من ملاحظة تطور قوى الانتاج وانعكاسه على العلاقات الاجتماعية وتأثيراته على البنية الفوقية . حجر الزاوية في المادية التاريخية كان اذن في اولوية تطور قوى الانتاج ، اي ان العامل الاقتصادي هو العامل الحاسم في تطور البشرية على قاعدة الانتقال المتوالي من نمط انتاج قديم الى نمط انتاج جديد .

هكذا يبدو تطور قوى الانتاج الاساس المحرك للتاريخ لدى ماركس ، اما وجهة هذه الحركة فتتمثل في تعاقب

لانماط الانتاج وفق ترسيمة تعلن حتميات تاريخية ولا تكتفي بتسجيل امكانات او ضرورات اجتماعية. مما يحق لنا معه ان نعتبر ان المادية التاريخية ـ وفق ماركس ـ قاربت لونا من فلسفة التاريخ تنظر اليه وفق مخطط مرسوم له بداية ويتجه نحو نهاية ورتبت لونا من « القدرية» و « الانتظارية الحتمية » لانهيار النظام الراسمالي. ذلك كله يدفعنا الى طرح سؤال استطرادي حول مكان الحرية في التاريخ : هل للتاريخ اتجاه حتمي ام ان للتاريخ معنى وضمنه بدائل وفي مسيرته مقدار من الحرية البشرية؟

ـفي الجواب عن هذا السؤال نقترع للوجهة القائلة ان للتاريخ معنى، وليس اتجاها وحيدا ، وانه تحت هذا المعنى هناك مجموعة بدائل اقتصادية ، سياسية ، ثقافية، واجتماعية . وحين نريد ان نفهم التاريخ يجب ان يتجه فهمنا الى وجهة البحث عن العوامل التي ادت الى انتصار بديل تاريخي معين وتلك التي ادت الى اضعاف ما عداه. فبذلك لا يعود التاريخ الها ولا تعود محكمته ذات قوانين حتميه مطلقة لا ترد .

ومن نقطة المكان الذي يجب ان يكون للحـــرية في التاريخ نطل على قضية الصراع الطبقي لنتساءل : هل صراع الطبقات هو مجرد رافعة وقابلة لتوليد ما يتحقق على صعيد اقتصادي محض ؟ ام ان صراع الطبقات، الناشب والمتوالي على قاعدة تضافر مختلف العوامل وفي طليعتها الاقتصادي ، هو المجرى الرئيسي لتطور التاريخ؟ وبكلمة اخرى هل التاريخ هو تاريخ تطور قوى الانتاج

المختزل اقتصاديا ام هو تاريخ صراع الطبقات المركب اجتماعيا ؟ - في الجواب عن هذه الاسئلة نقترع للوجهة القائلة ان صراع الطبقات هو الاطارالاشمل للتطور التاريخي . والى ذلك نضيف ان العلاقة تبدو لنا متداخلة تداخلا شديدا بين مختلف جوانب البنية الاجتماعية ، مثلماتبدو لنا طبقات التشكيلة الاجتماعية وفئاتها وكتلها في حال توالد دائم بعيدا عن نبؤة الاستقطاب الحاد الذي سيقسم المجتمع الى طبقتين . مما يفرض بحثا دائما في معنى الطبقة (اي الطبقات) وصيغة تشكلها وعوامل هذا التشكل في كل حقبة من حقبات تطور التشكيلة الاجتماعية . وبهذا المعنى ، وبالتواصل مع وعي مكانة الحرية في التاريخ ، نصبح امام تطور تاريخي تلتقي فيه الضرورة بالحرية عند نقطة الصراع الطبقي ، هذا الصراع الذي لا يقرر مصير التشكيلة الاجتماعية فقط بل ومسار تطور قوى الانتاج ايضا . ورب قائل هنا ان صراع الطبقات يحتل مكانا اساسيا ضمن النص الماركسي الاصلي ، وهذا صحيح تماما. الا ان الصحيح ايضا هو ان الصراع الطبقي لدى ماركس يظل مشدودا الى فهم للعلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية ، تشكل فيه هذه الاخيرة مجرد انعكاس للاولى . وبهذا المعنى تفقد البنية الفوقية صعيد تطورها الخاص ، مثلما تفقد العلاقة « الجدلية » المفترضة بينها وبين البنية التحتية « جدليتها » تحت سقف التعاقبية الميكانيكية لانماط الانتاج التي تشكل اساس جنوح المادية التاريخية نحو الاقتصادوية .

على ان نقدنا لهذا الجنوح الذي عرفته المادية التاريخية نحو الحتمية القدرية والتاريخانية المتصلبة والاقتصادوية المكيانيكية ، لا ينال ابدا من الاهمية التي نراها كبرى لدور العامل الاقتصادي في تقرير مسار تطور التشكيلات الاجتماعية . فالبحث من جانبنا يستهدف اساسا وضع الاقتصاد في مكانه الفعلي من مجمل العملية الاجتماعية . وهو ما يدفعنا الى القول ان الاقتصاد عامل اساسي في تطور البنية الاجتماعية ، لكنه ليس العامل الوحيد المقرر . انه يفعل من ضمن بنية اجتماعية معقدة تتبادل التأثير بين مختلف مستوياتها وصعدها الثقافية والسياسية والايديولوجية والاقتصادية ليترتب على ذلك قيام « الكل الاجتماعي » في نهاية المطاف . هذه اللوحة المركبة المتداخلة التي نراها اكثر انطباقا على كل تشكيلة اجتماعية لا تستقيم مع اقتصادوية المادية التاريخية : لا في التعاقب النمطي الانتاجي الذي افترضته ، ولا في الاستقطاب الطبقي الحاد الذي توقعته ، ولا في طبيعة المجتمع الشيوعي المبسط الذي بشرت به .

٥ـ في الطبيعة المبسطة للمجتمع الشيوعي

اذ تضع الماركسية قيام المجتمع الشيوعي غاية سيفضي اليها التطور التاريخي الموضوعي، فانها ترسم لهذا المجتمع لوحة يبرز منها خطان اساسيان : زوال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وانطفاء الدولة . هكذا تبدو

النظرية السياسية الماركسية مؤسسة على مقولتين: المقولة الاولى تشير الى ان الدولة تولد من انقسام المجتمع الى طبقات ، والمقولة الثانية تؤكد انه ما ان يزول انقسام المجتمع الى طبقات حتى تتوافر الاسس اللازمة لانطفاء الدولة بل السياسة اجمالا .

ولا يصعب علينا ان نلاحظ هنا ان النقطة المركزية في «العقيدةالشيوعية» تتمثل على هذا الصعيد في التعارض بين الدولة والحرية . لذا يقول انجلز « ان الحديث عن الدولة الشعبية الحرة هو مجرد لغو : فالبروليتاريا لا تحتاج للدولة من اجل تعزيز الحرية بل من اجل سحق اعدائها . وعند ما يصبح الحديث عن الحرية ممكنا فان الدولة تكون كفت عن الوجود».

واذ تتمحور النظرية الماركسية حول التعارض بين الدولة والحرية ، فانها تقترب في هذا المجال من الفوضوية. ويكمن الفارق بين النظرية الفوضوية لدى ماركس وانجلز وبين سائر النظريات الفوضوية ، في كون الفوضوية غير الماركسية تنشد الالغاء الفوري لجهاز الدولة عبر ثورة البروليتاريا ، فيما تعلن الفوضوية الماركسية ان الهدف المباشر هو تشريك وسائل الانتاج ، هذا التشريك الذي ستكون نتيجته الحتمية الاخيرة زوال الدولة اوتوماتيكيا. واذا كان استحضار النظرية السياسية الماركسية على هذا النحو يشكل نوعا من الصدمة لافكارنا ، فان ذلك لا يقلل البته من صحته . وما قلناه انفا لا يتطابق مع طروحات ماركس وانجلز فقط بل هو يتفق مع طروحات لينين في

كتاب « الدولة والثورة» ايضا واساسا . ففي هذا الكتاب نجد لينين يعنى عناية فائقه بجلاء نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بين الماركسية والفوضوية حول نظرية الدولة، مثلما نجده لا يغفل الاشارة الى الفجوة القائمة بين الماركسية « اللادولتية» وبين « الدولتية » التي يقول بها قسم كبير من الاشتراكية الديمقراطية الالمانية .

هكذا نستطيع ان نتلمس حجم وهم المجتمع المتجانس في الطبيعة المبسطة للشيوعية كما اتى بها النص الماركسي الاصلي . فبمجرد ان يتم ارساء الاسس الاقتصادية الضرورية تنطفىء الدولة وتختفي ، لانه حين يتحقق زوال الملكية الخاصة ومعه انقسام المجتمع الى طبقات ، تزول ـ حسب الماركسية ـ كل دوافع الانقسام بين البشر . مما يعني ان ماركس اعتبر ازالة الملكية الخاصة وتشريك وسائل الانتاج عنصرين كفيلين بتوفير اساس قيام مجتمع متجانس تجانسا مطلقا ، ومتضامن بعيدا عن الصراعات والمصالح المتعاكسة . اذ انه كان يعتقد ان الاساس الوحيد للتمايز والاختلاف في المصالح يكمن في نظام الملكية وبمجرد زوال هذا الاخير فان المجتمع الجديد سوف يتسم حتما بسمة المصلحة الموحدة المشتركة بين الجميع. وتأسيسا على ذلك لا بد ان تنطفىء السياسة، اذ ان صيرورة المصلحة الاجتماعية مصلحة واحدة يلغي كل ضرورة للتوسط بين المصالح وللموازنة بين الغايات، اي يلغي وظيفة السياسة نفسها. وفي الظروف الجديدة (للمجتمع الشيوعي) لا يبقى من وجود الا للمسائل

وللبدائل المتمحورة حول «الوسائل» الكفيلة بتأمين الوصول الى «الغاية الواحدة». وهو ما يجري التعبير عنه في مصطلح «ادارة الاشياء» ، حيث يتم حل المسائل المتعلقة بالبدائل المتمحورة حول «الوسائل» حلا تقنيا علميا مرتبطاً بكفاءة الخبراء .

هذه اللوحة المبسطة للمجتمع الشيوعي تغري بالنقد السهل . على ان ما نريد ابرازه من هذا النقد هو ما يتصل بالتناقض النافر بين النظرية الاقتصادية والنظرية السياسية في الماركسية . فالنظرية الاقتصادية الماركسية تدفع الى تصور مجتمع شيوعي يتم فيه ارشاد وتوجيه مسار الانتاج وجملة الوظائف الاجتماعية انطلاقا من مركز قيّم على تنفيذ مخطط توحيدي عملاق ، فيما النظرية السياسية الماركسية ، كما صاغها ماركس ووسعها انجلز، تعلن انحيازها الى مثال اعلى فوضوي بصراحة . ولعل هذا التناقض هو ما دفع البعض الى اعتبار الماركسية «اشتراكية دولة » ودفع البعض الاخر الى اعتبارها لونا من «الفوضوية».

والحقيقة ان النص الماركسي الاصلي لا يترك اي مجال للشك في وجود هذا التناقض على صعيد رسم الطبيعة المبسطة للمجتمع الشيوعي. يقول انجلز انه حين تستولي البروليتاريا على سلطة الدولة تحول وسائل الانتاج في البداية الى ملكية للدولة. لكنها تلغي بذلك نفسها كبروليتاريا مثلما تلغي كل الفوارق والتعارضات بين الطبقات لتلغي الدولة كدولة ايضا وعلى السواء. وهنا

نضع الاصبع على التناقض. فالدولة ينبغي ان تلغى في الوقت الذي تكون فيه صلاحياتها اصبحت مطلقة من خلال اشرافها المحكم على كل الاقتصاد . وفي كتابه «الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوباوية» يقول انجلز: «بمقدار ما تختفي فوضى الانتاج الاجتماعي بمقدار ماتزول وتختفي السلطة السياسية للدولة». اي ان انجلز يتخيل مجتمعا تتم فيه مركزة الانتاج ويتحقق توجيهه عبر مخطط شامل كأنه مصنع كبير واحد، ويتخيل في الوقت نفسه امكان اختفاء سلطة الدولة وادارتها في هذه الظروف من المركزة والتوجيه بالضبط . وتزداد المفارقة وضوحا في اذهاننا حين نتذكر ان انجلز ، القائل مع ماركس بزوال الدولة سياسيا في ظل مركزة المجتمع اقتصاديا، يتمتع برؤية واقعية نيرة لدرجة الانضباط الحديدي والتنظيم السلطوي التي تفرضها الصناعة الحديثة.

واذ نختم هذه الملاحظات لا تفوتنا الاشارة الى ان سمات «اليوتوبيا» المثالية تبدو واضحة على هذه اللوحة المبسطة التي يرسمها النص الماركسي الاصلي للمجتمع الشيوعي.

٦ـ في حدود التمييز بين اشتراكية علمية واشتراكية مثالية

ننطلق في طرح مسألة التمييز بين اشتراكية علمية واشتراكية مثالية من الملاحظة الفكرية الاتية : ان تعيين الوسائل اللازمة لتحقيق غاية مفترضة سلفا هو بالتاكيد مهمة علمية، لأن العلاقة بين الوسائل والغايات هي علاقة بين اسباب ونتائج، ومعرفة هذه العلاقة هي وظيفة مخصوصة للعلم . لكننا لا بد من ان نعين اولا غاية محددة حتى يصبح بحثنا في ايجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الغاية بحثا ذا موضوع فعلي، وتعيين الغاية ليس وظيفة علمية. ان هذا التعيين ليس ولا يمكن ان يكون مهمة علم موضوعي، لان الغاية المبنية على حكم قيمي تتسم ـ في نهاية التحليل ـ بطابع ذاتي.

وعلى هذه الملاحظة الفكرية نود ان نرتب خلاصة مؤداها ان «الاشتراكيات» لا تتمايز فعليا على صعيد منهج تحديد غاياتها واهدافها . فهي جميعا ، على هذا الصعيد، «اشتراكيات مثالية» بمعنى من المعاني. اذ هي تنبع من اصل مشترك يقوم على التطلع الى مجتمع ينتفي فيه استغلال الانسان للانسان ويزول فيه تحكم الانسان بالانسان . وبعد الجولة التي جلناها فهما لتناقضات النص الماركسي الاصلي والماما بـ «المثالية الشيوعية» المبسطة او التبسيطية ، اصبحنا اقدر على الجزم بانه لا وجود ، على مستوى المنهج المستخدم لتحديد الغايات والاهداف، لاشتراكية علمية في مقابل اخرى مثالية .

فالاشتراكية التي اعلنت نفسها «علمية» تنطلق ـ كما سبق واوضحنا ـ في تحديد غاياتها واهدافها من احكام قيمية، وهي تسقط هذه الاحكام على الواقع قبل ان تشرع في تحليله، بل لنقل انها تحلله وفقاً لخلفية قيم معينه.

ولكن، اذا كنا لا نستطيع التمييز ـ على صعيد منهج تعيين الغايات والاهداف ـ بين اشتراكية علمية واخرى مثالية لان كل الاشتراكيات تبدو لنا على هذا الصعيد «مثالية»، فان باستطاعتنا التمييز ـ على صعيد منهج فهم وتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق غايات مفترضة سلفا ـ بين اشتراكية تتوسل العلم حقا وبين اشتراكية لا تتجاوز التبشير ابدا.

لقد انطلقت اشتراكيات القرن التاسع عشر ـ تكرارا ـ من اصل مشترك هو التطلع الى مجتمع ينتفي فيه استغلال الانسان للانسان ويزول فيه تحكم الانسان بالانسان، ومن هنا كان عليها ان تعالج مسألة تغيير طابع علاقات الانتاج من ناحية وطبيعة السلطة السياسية من ناحية. وهنا ، في هذا المجال بالضبط ، تمايزت اشتراكيات القرن التاسع عشر فيما بينها وظهر الفارق واضحا بين «اشتراكيات » نحت منحى التبشير عبر محاولات بناء «نماذج » فكرية او عملية للمجتمع الاشتراكي الموعود والتبشير بها لاجتذاب جمهرة العمال والكادحين اليها، وبين الاشتراكية الماركسية التي سعت الى رسم طريق الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية عبر تحليل الواقع الاجتماعي وتبيان الوسائل الكفيلة

بتغييره . لذا يحق لنا القول ان الاشتراكية الماركسية شكلت اضخم محاولة فكرية لاستخدام العلم في سبيل تعيين الوسائل اللازمة لتحقيق غايات معينة . ونحن نشير هنا الى الافاق التي ارتادتها الاشتراكية الماركسية كعلم اجتماع (نكرر القول انه كان منحازا اخلاقيا وانه ليس كالعلوم الطبيعية) في مجالات دراسة اواليات الاقتصاد الراسمالي، وخصائص التشكيلة الاجتماعية الطبقية الراسمالية (والتشكيلات الاجتماعية الطبقية عموما) ، وحركة الصراع الطبقي، وكل ذلك على قاعدة التسلح بالمعارف العلمية التي كان العصر انتجها في كل الميادين. واذا كان المنهج الذي استخدمته الماركسية والاستخلاص الذي انتهت اليه في المجالات المشار اليها خالطتهما اخطاء فكرية اساسية عرضنا عينات منها في الفقرات السابقة ، الا ان الماركسية تظل تبدو بالنسبة الينا اقرب الى توسل العلم في فهم طريق الوصول الى الاشتراكية من اي اشتراكية اخرى. وهو، هذا التمايز، ما يفسر على اي حال جانبا من الطابع الاستثنائي للدور الضخم الذي لعبته الماركسية في تاريخ الاشتراكية ، فكرة وحركة، مما لا نجد له مثيلا لدى سائر المدارس والمذاهب والتيارات الاشتراكيـــة.

ب ـ موقع الماركسية ضمن الحركة الاشتراكية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين: النص الماركسي الاصلي على محك التاريخ

تختلط ولادة النص الماركسي الاصلي بولادة الاممية الاولى التي كانت التعبير الاكثر تقدما عن محصلة الحركة الاشتراكية منتصف القرن التاسع عشر. وغني عن القول اننا نتحدث هنا عن حركة اشتراكية شكلت اوروبا (الغربية) مهدها الاول. ومع الاممية الاولى، ودور ماركس (وانجلز) ضمنها، بدا النص الماركسي الاصلي يخترق بطروحاته افكار الحركة الاشتراكية ويبني لنفسه مكانا ضمن احزابها ومختلف مكوناتها وروافدها. اما الاممية الثانية، التي تعودنا ان نقرأها مستخدمين نظارات الاممية الثالثة، فانها كانت بحق أممية النص الماركسي الاصلي بامتياز. أي ان ما يجب رد الاعتبار اليه هو الواقع التاريخي الذي يشير الى الغلبة شبه الكاسحة التي حققتها الماركسية ضمن الحركة الاشتراكية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهو ما اتخذ صيغة سيطرة ماركسية شبه كاملة على الاممية الثانية. مما يعني اننا حين نريد ان ندرس اليوم عوامل فشل الاممية الثانية وانهيارها لا بد من ان نتجاوز الافق الضيق للحكم الذي تحبسنا ضمنه الاممية الثالثة (اللينينية) في تلخيصها كل مشكلة الاممية الثانية ضمن حلقة البحث في سؤال وحيد :

هل ارتكبت الاممية الثانية «الخيانة العظمى» أم لا؟.

هذا السؤال ، الفرعي، هو ما يجب ان نستبدله بالسؤال الاصلي: ما هي دلالات انهيار الاممية الثانية بصفتها التشكيل التنظيمي الذي حمل المشروع الماركسي ضمن الحركة الاشتراكية نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ودق أبواب تحقيقه في أوروبا (الغربية) خلال تلك الحقبة؟ وغني عن القول ان هذا السؤال يجب ان يقودنا الى امعان النظر في النتائج التي أفضى اليها وضع النص الماركسي الاصلي على محك التاريخ خلال العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر والعقدين الاولين من القرن العشرين.

ولعل أول ما يبرز امامنا هنا هي تلك المفارقة الواسعة، بل المتسعة حثيثا، بين وقائع التطور الطبقي في أوروبا (الغربية) وبين توقعات المشروع الماركسي . لقد رسمت التوقعات الماركسية منحى للتطور في أوروبا مسوقا بالحتمية الى ان يأخذ شكل الاستقطاب الاختزالي الحاد للمجتمع بين طبقتين متناحرتين (البورجوازية والبروليتاريا) أولا، والى ان يسلك طريق الصراع الطبقي المتصاعد باستقامة نحو الانفجار الاكيد ثانيا، مما يرتب انتفاء احتمال قيام تسوية طبقية وازنة أو راسخة أو تاريخية ثالثا وأخيرا. فهل ترانا في حاجة الى طويل شرح لتبيان الحقيقة القائلة ان تطورالمجتمعات الرأسمالية في أوروبا (الغربية) ، أي في حقل توقعات النص الماركسي الاصلي، اتخذ اتجاها اكثر تعقيدا بكثير من ذلك الذي تنبأ به

البيان الشيوعي وأتت الماركسية بمجملها تقطع بحصوله. هذه المفارقة تنال جوهريا من النص الماركسي الاصلي الذي لم يتردد اصحابه في تقديمه على انه تحقيق علمي مجرد حول الحتمية التاريخية الزاحفة، في مدى منظور، على الرأسمالية في أوروبا (الغربية) متخذة صيغة انهيار لا مرد له . وبهذا المعنى تصبح أزمة الماركسية أزمة أصلية لا يدل عليها انهيار النموذج السوفياتي (ومشتقاته) فحسب، بل ان مفاعيلها ومضاعفاتها تبدأ مع النص الاول لتتأكد مع التجربة الاخيرة. يشهد على صحة ما نقول اندلاع السجالات النظرية الكبرى، في ظل المفارقة المتسعة بين الوقائع والتوقعات خلال العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر والعقدين الاولين من القرن العشرين، في صفوف الماركسيين انفسهم فضلا عن السجالات بينهم وبين سائر الاشتراكيين. وهو ما يستحق منا وقفة اطول بالنظر الى ان مقولة «أزمة النص الماركسي الاصلي» هي مقولة جديدة في نظرتنا النقدية للماركسية.

ولعله من المفيد ان ننطلق هنامن ملاحظة ان ما تضمنه البيان الشيوعي، واشار اليه ماركس، حول الطبقة – الحزب، أي حول صيرورة البروليتاريا بمجملها حزبا يدق أبواب الاستيلاء على السلطة ، لم يتحقق في أي مكان على هذا النحو المبسط. بل شهدنا في كل مكان قيام نقابات عمالية من ناحية واحزاب اشتراكية من ناحية ثانية، مما طرح باكرا مسألة العلاقة بين النضال الاقتصادي (الاصلاحي) والنضال السياسي (الجذري) على بساط

البحث النظري والواقع العملي في آن. وتجدر الاشارة هنا الى منوعات العلاقة التي قامت بين النقابة العمالية والحزب الاشتراكي في معظم انحاء القارة الاوروبية (الغربية). كان هناك نموذج أول للعلاقة هو ما شهدته بريطانيا حيث تأسس حزب العمال من اتحاد النقابات أساساً، وكان هناك نموذج ثان للعلاقة هو ما شهدته المانيا حيث نشأ تقابل بين الحزب والنقابة، وكان هناك نموذج ثالث للعلاقة هو ما شهدته فرنسا من انفصال فعلي بين الحزب والنقابة وعلى أي حال، ومهما يكن من امر هذه المنوعات، ينبغي القول انه منذ ان بدأت الحركة الاشتراكية تتقدم ويتأكد نفوذها، أخذت تواجه تحدي ومسؤولية إتخاذ خيارات ملموسة على صعيد الواقع، ممابدأ يؤشر الى انفصام متزايد بين «المثالي» و «الراهن الممكن». ولم يكن من قبيل المصادفة ان يشكل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني مسرح السجالات الاكثر أهميةنهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ذلك انه كان الاقوى بين اقرانه والاكثر اقترابا من عالم الانجاز. ومن دون انزلاق الى أي استعادة مستفيضة لهذه السجالات نشير الى انها طاولت كل العناوين الاساسية: مدى صحة التنبؤ بانهيار وشيك للرأسمالية، مسار الصراع الطبقي، صيغة الحزب ودور النقابات، ديكتاتورية البروليتاريا، وزن «كومونة باريس» كمرجع لرسم لوحة ديكتاتورية البروليتاريا، قضية الديمقراطية، وكل ما يقع تحت عناوين: الماركسية والفلسفة والاقتصاد والسياسة.

وبرزت الى المقدمة قضايا العلاقة بين العمل النقابي والحركة التعاونية والتنظيم السياسي، والعلاقة بين الاصلاح والثورة كبديلين، ومستتبعات النجاحات الانتخابية الاشتراكية (على صعيدالموقف من الحكومات خصوصاً)، ومسألة التحالفات وطبيعة الحزب: هل يكون حزبا للبروليتاريا أم لـ «الشعب» كله ؟والحقيقة ان اندلاع السجالات حول هذه المواضيع ، وسواها، كان مؤشرا الى الفجوة الناشئةثم المتسعة بين الاعتقاد الذي ظل مسيطرا بضرورة التغيير الاجمالي والجذري للمجتمع وبين الامكانات المتزايدة لتحقيق تحولات ملموسة داخل المجتمع الرأسمالي. فحين يحقق حزب يمثل «القوى العاملة» نموا ونفوذا كبيرين وازنين في مجتمع معين، لا يعود بمقدوره ان يكتفي بادانة الاستغلال الرأسمالي وإعلان ضرورة (أو حتمية) قيام مجتمع جديد، بل يصبح مأخوذا على نحو متزايد بمنطق النضال داخل المجتمع الرأسمالي: من أجل زيادة الاجور (رفع القوةالشرائية)، وتنظيم العمل، وتخفيض ساعات العمل، والضمانات الاجتماعية، والتعليم، والحريات... وتعيش أغلبية الاحزاب هذا الواقع في صيغة إنفصام بين النظرية والممارسة، ويحاول بعضها الخلاص من هذا الانفصام اما بالاقتراع لصالح غلبة النضالات المباشرة واما بتغليب وجهة الدعوة الى قلب النظام الرأسمالي، فيما يحاول البعض الآخردرء الانفصام من خلال المزاوجة ين الممارسة اليومية المتجهة نحو الانجازات المباشرة وبين الخطاب الثوري الداعي الى الانجاز الجذري

الاخير، مما يجعل الاصلاحات على جدول أعمال اليوم ويحيل الثورة الى مهمة يتكفل بها مستقبل غير منظور . اما النجاح في تحقيق التمفصل اللازم بين النضالات المباشرة وبين آفاق التغيير الجذري فانه يبقى عزيز المنال.

هكذا واجه النص الماركسي الاصلي المفعم بنبوءة الاستقطاب الطبقي الاختزالي الحاد والمسكون بتصور للصراع الطبقي يراه صاعدا باستقامة نحو الانفجار الحتمي ضمن الافق المنظور، واجه هذا النص منذ العقد الاخير من القرن التاسع عشر لوحة طبقية مختلفة مختلطة تطرح السؤال الرئيسي الآتي : كيف يمكن التوصل الى تصورتحول اجمالي للمجتمع مغروس الجذور في نضالات الحاضر، وكيف يمكن فتح المطالب والنجاحات المباشرة على أفق قيام مجتمع جديد؟

لقد ظهر بوضوح مقدار الوهم الذي كان ينطوي عليه الافتراض القائل بوجود اتجاه حتمي أحادي نحو الافقار المطلق ونحو صيرورة البروليتاريا أغلبية كاسحة على قاعدة احتدام واتساع البؤس العمالي خلال القرن التاسع عشر. فحين تحولت الطبقة العاملة الى قوة وازنة أصبح في قدرة الحركة العمالية ان تنتزع مكاسب ملموسة وان تجبر أرباب عملها على تقديم تنازلات فعلية. هكذا نجحت الحركة العمالية البريطانية في انتزاع انجازات مهمة من الرأسمالية البريطانية: من الاقرار بشرعية النقابات وحقها في تنظيم الاضرابات ، الى رفع القوة الشرائية لاجور العمال وتحسين ظروف معيشتهم، الى فرض تشريعات

تتعلق بضمانات المرض والبطالة والشيخوخة.

وعلى رغم خصوصيات كل بلد، من بلدان القارة الاوروبية(الغربية)، فان إتجاه الحركة العامةكان متماثلا مع بريطانيا سواء في سائر البلدان الرأسمالية القديمة (هولندا، بلجيكا، فرنسا) أو في البلدان الرأسمالية«الجديدة» آنذاك (المانيا، الولايات المتحدة). هكذابدأت ترتسم ، على غير وعي واضح من احد، تسوية فعلية داخل الرأسماليات الاكثرتقدما بين الطبقة المسيطرة والطبقات الوسطى والطبقة العاملة. وبمقدار ما كانت الطبقة العاملة تتقوى وتتنظم كانت تحقق بالنضال انجازات تخفف المظاهر الاقسى للاستغلال الذي تتعرض له وتصنع شروط حياة اكثر إنسانية بل واكثر «رخاء» في بعض الاحيان. وهنا يقفز سؤال: الى أي مدى كان تحول الرأسمالية أمبريالية شرطا ضروريا لجني أرباح إضافية هي التي مكنت الطبقة المسيطرة من تقديم تنازلات ملموسة للطبقة العاملة؟ وبكلمة اخرى الى أي مدى كانت التسويات القوميةالناشئة في البلدان الرأسمالية الاساسية، نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مرهونة بالسيطرة الامبريالية وبما تنتجه من أرباح؟ اذا لم يكن الجواب عن هذا السؤال ممكنا في صيغة أرقام، الا أنه يبقى ممكنا وضروريا في صيغة اقرار بوجود رابط فعلي بين ظرف تحول الرأسمالية أمبريالية وبين إمكان قيام التسويات الطبقية داخل الاطر القومية. على ان مثل هذا الجواب لا يقفل الموضوع بل هو يفتحه

على مصراعي البحث،أي على رصد التحولات البنيوية الفعلية التي بدأت تصيب الرأسماليات المتقدمة ومجتمعاتها مع نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن. فحين تنجح طبقة عاملة في انتزاع تقديمات وتنازلات من بورجوازيتها تصبح اكثر اقترابا من منطق رأسماليتها القومية واكثر مصلحة في «إزدهارها». واذا كان هذا «الإزدهار» يبدو مرتبطا بالتوسع الامبريالي وبالاستغلال والتراكم على الصعيد العالمي، أفلا يدفع ذلك الطبقة العاملة الى الوقوع أسيرة وضع متناقض مؤداه : ان نضال الطبقة العاملة من أجل تخفيف إستغلالها يمكن ان يجد «حلا»، داخل النظام الرأسمالي نفسه، عبر نمو الاستغلال على الصعيد العالمي؟

من الواضح اننا نضع الاصبع هنا على جوهر المقولة الاممية. فالبروليتاريا التي يفترض ان يؤدي تحررها الى تحرر كل المضطهدين وفق المنطق الاممي، قد تجد مصلحة غير مباشرة في اتساع نشاطات «رأسماليتها» على المستوى العالمي. هل ينطبق ذلك على فئة رقيقة من الطبقة العاملة اصطلح على تسميتها«الاريستقراطية العمالية» أم هو يمس مجمل الطبقة العاملة، بل «عالم العمل» كله، وفق اشكال ووتائر متباينة ؟ يمكن لهذا السؤال ان يكون منطلق سجال لا ينتهي، الا انه ايا تكن نتائج هذا السجال فهي تهز بالتأكيد بساطة أو تبسيط التصور الاممي الاصلي. لقد صاغ ماركس وانجلز هذا التصور بالاعلان الشهير«ليس للعمال وطن». وكانت ترجمة هذا الاعلان

تعني ان العمال المجردين من كل ملكية، والذين يزداد عددهم باضطراد كلما اتسعت صفوف البروليتاريا ، ويسحقهم الافقار المتنامي، ان هؤلاء يشكلون الطبقة التي ستحرر، عندما تتحرر هي من الاستغلال والقمع، كل المضطهدين من جميع اشكال الاضطهاد. وعلى هذا الاساس لا ينبغي ان تشكل المسألة القومية عائقا في وجه الحركة الاجتماعية. لكن حركةالتطور الرأسمالي ذاتها بدأت تضع المفهوم الماركسي للاممية وللقومية موضع امتحان عسير. فمع صيرورة الرأسمالية أمبريالية برز واقعان : أولهما يتعلق بوضع الطبقة العاملة التي أصبحت أقسام منها طرفا في تسوية طبقية قومية مع «راسماليتها» والثاني يتعلق بوضع الرأسمالية حيث اشتدت المواجهات – تحت وطأة الصراع والتنافس – بين الرأسماليات القومية أي بين الامم والدول. هكذا لم يعد بمقدور احد ان يتنبأ بامكان افلات الطبقات العاملة من شباك الصراع القومي اذا ما اشتعلت نيران الحرب في أوروبا.

وقبل ان تنهار الاممية الثانية تحت وطأة اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤، شهدت القارة الاوروبية خلال عقد ونصف العقد من الزمن سعيا حثيثاً من جانب هذه الاممية، حركة واحزابا، الى فصل الطبقات العاملة عن بورجوازياتها على صعيد الصراعات القومية المحتدمة للنجاة بها من نذر اندلاع الحرب. لكن هذا السعي أفضى الى طريق مسدود وسارت الامور في الاتجاه الذي لخصته كلمة كاوتسكي القاسية حين قال: «ان الاممية لم

توجد لازمان الحرب». هكذا اختلطت الطبقات العاملة بالفلاحين والطبقات الوسطى لتقتتل بالتالي فيما بينها على امتداد كل أوروبا. ولا نرمي من وراء هذا العرض طبعا الى تبرير انزلاق الطبقات العاملة الى الحرب تحت رايات بورجوازياتها القومية، أو الى تبرئة الاممية الثانية من تهمة التنكر للمبادىء والمصالح الاممية. بل ان ما نريد قوله بالضبط هو ان المفهوم الماركسي الاصلي للاممية(وللقومية بالتالي) لم يكن واقعيا تماما، وان انسياق الطبقات العاملة الاوروبية في مجرى الحرب لم يكن وليد مجرد«خيانة» ارتكبتها الاممية الثانية، بل كانت له قاعدته الموضوعية المتصلة بنشوء تسويات طبقيةداخل الاطر القومية امكن من خلالها حشد العمال خلف «حكوماتهم » البورجوازية.

والحقيقة ان اثر التبدل البنيوي الذي بدأ يصيب المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، بديلا من الاستقطاب الطبقي الاختزالي الحاد والصراع الطبقي الصاعد باستقامة نحو الانفجار، كان يتعدى حدود «تأجيل موعد» الثورة الاشتراكية ليطرح جملة اسئلة حول آفاق هذه الثورة أصلاً. فمنذ ان اتضح ان التطور الاجتماعي لا يسير في اتجاه الافقار المطلق وتوسيع صفوف البروليتاريا «الى ما لا نهاية»، ومنذ ان بدأت بلدان القارة الاوروبية (الغربية) تشهد ولادة طبقات عاملة منظمة وقادرة على إرساء ميزان قوى بينها وبين بورجوازياتها يسمح لها بانتزاع تنازلات ملموسة من الرأسمالية وبالحصول على شروط عمل أقل قساوة وظروف حياة اكثر يسرا، منذ ذلك

الحين بدأ يطرأ تعقيد كبير على فكرة التغيير الجذري للمجتمع (نحو الاشتراكية)، ولم يعد الاستمرار في التزام ترسيمة «البيان الشيوعي» المبسطة يصلح أساساً للممارسة العملية. لقد نشأ وضع جديد في البلدان الرأسمالية المتقدمة أصبح مطلوبا معه تجديد تحليل الحركة الفعلية للطبقة العاملة بما هي حركة صراع ضد النظام الرأسمالي من ناحية، وحركة انجاز ضمن النظام الرأسمالي من ناحية ثانية، وحركة اندماج بهذا النظام الرأسمالي من ناحية ثالثة.

من ذلك كله نستطيع ان نستخلص الحقيقة الآتية: لقد دخل النص الماركسي الاصلي باكراً طور أزمة عسيرة حين وضعته وقائع التطور الاقتصادي الاجتماعي السياسي في أوروبا (الغربية) على محك التاريخ خلال العقدين الاخيرين من القرن التاسع عشر والعقدين الاولين من القرن العشرين. وواجهت احزاب الاممية الثانية (التي نكرر القول انها كانت أممية النص الماركسي الاصلي بامتياز) الواقع الجديد لحركة الطبقة العاملة بألوان من التخريجات الفكرية والبرنامجية والعملية بالغة التباين وشديدة الارتباك. فكانت هناك وجهة أولى هي وجهة التصلب الثوري المقترن بالتقليل من أهمية الانجازات المباشرة الممكنة، وكانت هناك وجهة ثانية هي وجهة الانصراف من دون تحفظ أوحدود الى النضال اليومي المترافق مع تجاهل أفق التغيير الاجمالي وإسقاطه من الحساب، وكانت هناك وجهة ثالثة هي وجهة المزاوجة بين

الممارسة الاصلاحية والجملة الثورية.

وعلى هذه الارضية من الصخب الفكري في صفوف الماركسيين الذين كانت تجمعهم الاممية الثانية ثم أخذت الصراعات تفرقهم بين «ثوريين» و «اصلاحيين»، و«أصوليين» و«تحريفيين»، ودعاة صراع طبقي ومنادين بتسوية طبقية ، على هذه الارضية ظهرت اللينينية تياراً جديداً ومجدداً في تاريخ الماركسية .

ثالثا- موقع ومضمون نقدنا للينينية

في تعيين العلاقة بين اللينينية والماركسية تبرز نظرتان: نظرة نصوصية ترى الانقطاع بين ماركس ولينين حين تقارن أعمال كل منهما بالآخر لتستخلص التباينات على صعيدي حقل البحث ونتائج التحليل في آن ، ونظرة تاريخية ترى التواصل عميقا بين المفكرين والقائدين الكبيرين اللذين لعبا أهم الادوار في تاريخ الحركة الاشتراكية.

من جهتنا اذ نقترع للنظرة الثانية (التاريخية) نرى العلاقة بين اللينينية والماركسية حاسمة الى درجة تغرينا بقراءة الماركسية في ضوء اللينينية بدلا مما هو رائج ومألوف و«مدرسي» من قراءة للينينية في ضوء الماركسية.

في المامنا السابق بجوهر المذهب الماركسي الاصلي قلنا اننا نجد انفسنا امام ماركس العالم المنخرط في تحليل إتجاهات الرأسمالية الحديثة من ناحية، وماركس

الوارث فلسفة التاريخ والديالكتيك عن هيغل من ناحية ثانية. واذا كان اللقاء بين العلمي والفلسفي يبدو للبعض في هذه الحال مدمرا من الناحية النظرية، فان البعض الآخر ينظر اليه على انه أساس لتوليد مزيج انفجاري- من خلال دمج فكرة العلم بفكرة الخلاص البشري - يمكن ان تكون له نتائج اجتماعية تغييرية مهمة.

وعلى أي حال فان نتيجة هذا «التطعيم» للعلم بالفلسفة وللفلسفة بالعلم يشكل الخاصة الاكثر فرادة للماركسية: تلك هي خاصة نزوعها الاساسي نحو «التحقق» بما هي«برنامج مطلق» يسعى الى تغيير نظام الاشياء في العالم هكذا يبدو زمن التحقق بالنسبة الى الماركسية بالغ الاهمية من زاويتين : ضرورة وضعها على محك الاختبار «بصفتها علما» من ناحية ، وضرورة دفعها أو اندفاعها لانجاز ما وعدت به على صعيد تغيير العالم وعدم الاكتفاء بتفسيره من ناحية ثانية.

وهنا، على هذا المستوى بالضبط، يبدو لنا عمل ماركس كأنه يمد يده تاريخيا الى لينين ليجد عنده استكماله الطبيعي. ولا نبالغ في هذا المجال اذ نقول ان لينين كان الاكثر فهما للحقيقة القائلة ان زمن التحقق يرتدي بالنسبة الى الماركسية طابعا أساسياً وأهمية استثنائية. وحين قاد لينين الثورة فانه كان ماركسياً أميناً لجوهر الماركسية كنزوع تاريخي، وبصرف النظر عما بدله أو عدله أو خرج عليه من نصوصها المكتوبة. وبذلك لم يكن ظهور لينين حدثا كبيرا في تاريخ العالم الحديث فحسب ، بل انه كان

المفكر والقائد الذي نقل الماركسية الى صعيد الواقع والممارسة العملية، أي الذي أنجز نزوعها الاساسي أو بكلمة أخرى «حققها». ومن خلال دوره هذا مارس لينين تأثيراً كبيراً على عمل ماركس نفسه، فأكسب هذا العمل وزنا وجاذبية وحضوراً لم يتمتع بها أي مفكر اشتراكي آخر. وبإيجاز نقول ان اللينينية هي الماركسية في زمن التحقق، وهي بهذا المعنى ماركسية القرن العشرين من دون أي شك أو إبهام . فلم يعد ممكنا منذ عشرينات هذا القرن تصور «ماركسية ما قبل اللينينية» تصوراً فعلياً ينطوي على أي معنى ملموس أو راهن . هذا الواقع يقطع بصحته حشد كبير من الادلة ، من بينها الانطفاء التدريجي لماركسية كاوتسكي، وسائر الاشتراكيين الديمقراطيين الغربيين، بعد ثورة اكتوبر(١٩١٧) الروسية ، وهو المسار الذي اعاد انتاج «الاشتراكية الديمقراطية» المتحدرة من الاممية الثانية خلال بضعة عقود وفق صيغة في البرنامج والممارسة العملية قطعت كل وشائج الصلة تباعا مع النص الماركسي الاصلي.

ومن هذا التقديم لموقع اللينينية التاريخي ننتقل الى صوغ موضوعاتنا النقدية حولها بأقصى ما يمكن من الوضوح والإيجاز.

أ- اللينينية بين إيديولوجيا الكونية وواقع الخصوصية الروسية

بالاستناد الى الماركسية ، وبوحي منها، توالى النص اللينيني صدوراً منذ منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر وحتى عشية ثورة اكتوبر. ولا نقصد هنااستعادة كل القضايا التي تطرق اليها هذا النص الغزير وهو يستكشف الطريق نحو الثورة الروسية عام ١٩١٧، بل نرى من المناسب والضروري التوقف امام نقطة محورية تنتظم كل اقسامه. ونطرح هذه النقطة في صيغة سؤال: هل كانت اللينينية في ما انتجته قبل قيام ثورة اكتوبر، أي منذ كتاب «ما العمل»(١٨٩٥) حتى كتاب «الدولة والثورة» (عام ١٩١٧) ، نظرية كونية في تطبيق الماركسية أم كانت نتاجاً فكرياً روسياً عالج الخصوصية الروسية بالاستناد الى الماركسية ؟

لا تترك قراءة النص اللينيني، الصادر خلال الحقبة المشار اليها،مجالا للشك في ان صاحبه كان يعيه ويقدمه على انه «نظرية كونية لثورة كونية»، وينبري على هذا الاساس للسجال الحاد مع سائر الاشتراكيين، بل والماركسيين، في مختلف انحاء أوروبا تزكية لبعض آرائهم وتخطئة وتصويباً لمعظمها. وهو السجال الذي كان يتصاعد مع تنامي ثقل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي ضمن الاممية الثانية ليبلغ ذروة حدته وليتخذ

صيغة النبذ و«التخوين» خلال سنوات التمهيد المباشر لثورة اكتوبر، أي بين ١٩١٤و١٩١٧.

وفي المقابل لا يترك امعان النظر في مضامين النص اللينيني، وفي الوقائع الاوروبية (والعالمية) المتتابعة حدوثاً وبروزاً خلال العقد الاخير من القرن التاسع عشر والعقدين الاولين من القرن العشرين، مجالاً للشك في ان هذا النص كان – وعلى خلاف ما تصوره صاحبه وقدمه – نصاً فكرياً روسياً تنعكس في مرآته الخصوصية الروسية على رغم انها خصوصية مقروءة بنظارات الماركسية.

هذا الحكم الفكري الذي يصنف «كونية» اللينينية في باب الايديولوجيا، ويرى فرادتها وحيويتها ووجهتها الخلاقة كامنة في استجابتها الى واقع الخصوصية الروسية، هذا الحكم الفكري يشمل أهم الميادين التي تطرق اليها النص اللينيني الاصلي (أي نص ما قبل اندلاع ثورة اكتوبر ١٩١٧).

– ففي ميدان تحليل المجتمع تمحور النص اللينيني حول درس أسباب تأخر الرأسمالية في روسيا والعوامل التي تعيق تطورها وتحجزه، بل والتي تجعل من التخلف الرأسمالي الروسي حلقة مفرغة لا يمكن إيقاف دورانها الا بكسرها ثورياً. ومن الواضح ان قضية «التخلف الرأسمالي» لم تكن «قضية الساعة» آنذاك في سائر بلدان القارةالاوروبية (الغربية خصوصاً). بل كانت هذه البلدان تعيش«أعلى مراحل الرأسمالية» على حد تعبير لينين نفسه في كتابه المعنون « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية».

ورب سائل هنا : ألا يكفي صدور هذا الكتاب بقلم لينين للدلالة على «كونية» النظرية اللينينية في ميدان تحليل المجتمع الرأسمالي؟ ونجيب عن هذا السؤال بالنفي لان صحة الوصف الاقتصادي للامبريالية كما تضمنه الكتاب المشار اليه (وهو وصف لم ينفرد لينين باشتقاقه بل استقى معظم مادته من مؤلفين آخرين) لم تقترن بصوغ الاستنتاج الاجتماعي الصحيح المترتب علي صيرورة الرأسمالية أمبريالية . اذ لا نجد أنفسنا مع لينين امام معالجة للتحولات البنيوية العميقة التي بدأت تطرأ على الرأسمالية في بلدانها المتقدمة منذ تسعينات القرن الماضي والتي قدر لها ان تستمر وتتمادى حتى التسعينات من هذا القرن.بل ينتهي كتاب «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » الى استنتاج اجتماعي جزئي يدور حول «خيانة» فئة رقيقة من الطبقة العاملة هي «الاريستقراطية العمالية» لمبادىء الاشتراكية والاممية بعدما تمكنت الرأسمالية من «شرائها»بفضل الارباح الاضافية التي بدأت تجنيها من جراء توسعها الامبريالي . ونحن نطلق على هذا الاستنتاج الاجتماعي اللينيني صفة «الجزئي» ولا نقول «الخاطيء» لان الامر لم يكن يتعلق بمدى صحة أو عدم صحة انحراف «اريستقراطية عمالية» عن مبادىء الاشتراكيةوالاممية (فالانحراف هنا صحيح)، بل كان الامر –وظل طوال القرن العشرين وما زال – يتعلق بعدم كفاية الحديث عن «خيانة الاريستقراطية العمالية» للالمام بمجمل التحولات البنيوية، المتعددة المصادر والروافد

والاسباب، التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وباتت تفرض تجديداً في تحليل تطورها الطبقي لم يستشرفه النص الماركسي الاصلي واتى النص اللينيني قاصراً عن الاحاطة به، مما شكل طعناً فى مدى «كونيته».

– وفي ميدان مفهوم الحزب كان النص اللينيني لصيقاً جداً بالواقع الروسي . فهوخرج عن ترسيمة النص الماركسي الاصلي الذي كان يتحدث عن الطبقة – الحزب في معرض التنبؤ بصيرورة البروليتاريا أغلبية كاسحة في المجتمع الرأسمالي، وبضرورة انتظامها في حزب لا يهادن ولا يخالط ولا يحالف طبقياً حتى يحفظ قدرته على صنع الثورة الاشتراكية المتجهة باستقامة نحو الشيوعية. وبخروجه عن ترسيمة النص الماركسي الاصلي استوحى النص اللينيني ظروف روسيا حيث النضال الاقتصادي مقموع والنضال السياسي ممنوع، لينتهي الى رسم ملامح حزب قادر، باقتصاره على أقلية طليعية وباعتماده مبدأ الاحتراف الثوري وبالتزامه جادة السرية وبخضوعه الى انضباط حديدي وفق مركزية ديمقراطية صارمة ، على مواجهة الاستبداد السياسي القيصري وضعف تكوين الطبقة العاملة الروسية في آن . واذا كان هذا الاشتقاق اللينيني لمفهوم الحزب بدا في حينه ، بل هو يمكن ان يبدو في كل حين، متناسبا مع ظرف مجتمع يجتاز طور انتقال طبقي عسير ويخضع لديكتاتورية سياسية مطلقة، الا ان هذه الملاءمة بين مفهوم الحزب اللينيني وظرف روسيا لم تكن لتكسب المفهوم عينه صفة كونية على الاطلاق . بل ان

هذا المفهوم ظهر عاجزاً عن الرد على المعطيات الناشئة في سائر بلدان القارة الاوروبية (الغربية تحديداً) حيث النقابات العمالية بدأت تضم ملايين العمال في صفوفها وتقود نضالات إقتصادية كبرى، وحيث الاحزاب الاشتراكية أخذت تستقطب أيضاً مئات آلاف المنتسبين اليها وملايين أصوات المقترعين لها في الانتخابات . هذا الواقع الاوروبي، المختلف أساساًوتماما عن الواقع الروسي، لم يكن ممكنا ادخاله ابدا في القالب الحديدي المخصوص للمفهوم اللينيني للحزب. وحين اندلعت السجالات حول هذه المسألة بالذات لم يكن في جعبة النص اللينيني من سلاح لاثبات صحة نموذج الحزب الروسي كونياً ولرفض سائر نماذج الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية، سوى الامعان في نقد «الديمقراطية البورجوازية» توصلاً الى الحديث عن زيف الديمقراطية السياسية (باحزابها ونقاباتها ومجالسها النيابية وحرياتها) بصفتها حيلة بورجوازية لاجهاض نضال الطبقة العاملة، لا مكسبا عزيزاً وثميناً انتزعته الطبقة العاملة وسائر الطبقات الشعبية من البورجوازية وضدها عبر عقود بل عبر قرون من النضالات الدامية.

– وفي ميدان صوغ برنامج الثورة لا يترك النص اللينيني، المتوالي صدوراً منذ كتاب «خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» عام ١٩٠٥ حتى «موضوعات نيسان » ١٩١٧، مجالاً للشك في ان ما يعالجه حقا هو قضية «الثورة البورجوازية» المفتقدة

والمحجوزة في روسيا المتخلفة وليس قضية «الثورة البروليتارية» في أوروبا المتقدمة. لكن النص اللينيني الخلاق في قراءته واقع عجز البورجوازية الروسية عن مواكبة ، فضلاً عن قيادة، ثورة ضد الاستبداد القيصري والاقطاع وكبار ملاك الاراضي تطلق التطور الرأسمالي الروسي من عقاله، هذا النص كان متجاوزاً واقعه الفعلي في تصوره ان ما يصوغه ليس الا مقدمة كونيةلبرنامج «ثورة بروليتارية» عالمية . لقد تسلسل الطرح اللينيني من الحديث عن «ديكتاتورية العمال والفلاحين الديمقراطية الثورية» بعد «فشل» عام ١٩٠٥ في روسيا، الى الحديث عن «ديكتاتورية البروليتاريا» التي ستنجز مهمات الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية معاً عشية«نجاح» عام ١٩١٧ في روسيا أيضاً، توصلاً الى اطلاق نظرية «الحلقة الاضعف في السلسلة الامبريالية»، حيث تحددت روسيا في مقولات لينين على انها هذه الحلقة الاضعف التي يرشحها «ضعفها» لتكون المهد الاول للثورة البروليتارية العالمية، وطليعة مباشرة لسلسلة ثورات بروليتارية ستنشب في بلدان القارة الاوروبية (الغربية) لتوجه ضربات قاصمة للنظام الرأسمالي العالمي وتفتتح عصر انتقال البشريةمن الرأسمالية الى الاشتراكية فالشيوعية.

وحين نستعيد الآن النتائج الفعلية التي أسفرت عنها عملية وضع النص اللينيني الاصلي حول «نبؤة الثورة» على محك التاريخ العملي يبرز أمامنا واقعان مترادفان : واقع النجاح الروسي الذي حققه لينين قائداًلثورة اكتوبر

من ناحية ، وواقع الفشل الكوني الذي أصاب ثورةاكتوبر واعاق تحولها طليعة لسلسلة ثورات بروليتارية متواصلة في بلدان الرأسمالية المتقدمة من ناحية ثانية. بل نستطيع القول ان التاريخ كان قاسياً في حكمه على النبؤة اللينينية التي قالت بصيرورة الثورة الروسية طليعة لسلسلةثورات بروليتارية ستعم المراكزالرأسمالية المتقدمة، اذ صارت هذه الثورة في الواقع طليعة لسلسلة ثورات يمكن ان يستمر السجال حول طبيعتها الى ما لا نهاية، لكنها ليست بالتاكيد ثورات بروليتارية، ثم انها قامت في الاطراف المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي لا في مراكزه المتقدمة .

واذ نكتفي بهذا المقدار من الملاحظات توضيحاً للمفارقة التي حكمت النص اللينيني الاصلي بين تصوره الايديولوجي الكوني وواقع خصوصيته الروسية، نرى من الضروري التقدم نحو استكمال نقد اللينينية في ضوء ما توالى من وقائع روسية بين نجاح ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ ووفاة لينين عام ١٩٢٤ . ونرى من الافيد ان يتخذ نقدنا هنا صيغة نقد ينطلق من تقويم عمل لينين، وليس نص لينين ، بعدما أصبح القائد البلشفي قيما على ثورة نجحت في استلام السلطة وراحت تدق أبواب انجاز برنامجها الاصلي. أي بكلمة أخرى نريد ان نجازف في اجراء قراءة غير لينينية لثورة اكتوبر ولانجازاتها، قراءة ترمي الى نقد عمل لينين ونصه الفكري المتوالي صدوراً، في معمعان اكتوبر وبعده، في آن .

ب - قراءة غير لينينية لثورة اكتوبر وانجازاتها الاولى

من المعروف ان انتفاضة اكتوبر قامت في سياق مسار ثوري تعددي كان بدأ في شباط ١٩١٧، بسقوط القيصرية وتشكيل حكومة مؤقتة.

وكان الرافد الاول لهذا المسار يتمثل في الحركة الثورية الفلاحية البالغة الاتساع التي راحت تتجه نحوتقويض «النظام القائم» في الارياف تقويضاً عميقاً، وأدت الثورة الفلاحية تدريجاً الى اقتسام اراضي كبار الملاكين وبدء توزيعها على الفلاحين. ولا بد من القول ان الحركةالثورية الفلاحية، كرافد أول للمسار الثوري التعددي ، بدأت قبل اكتوبر واستمرت بعده.

أما الرافد الثاني لهذا المسارفهو ذاك الذي كانت تغذيه تطلعات التحرر الاجتماعي التي كانت تحملها اقسام من الطبقة العاملة والانتلجنسيا الروسيتين. وهي تطلعات أخذت تتجسد على نحو ملموس في نمو نشاط السوفياتات، وفي اتساع لجان المصانع وازدياد دورها ، كما أخذت تتجلى أيضاً في حركة المطالبة بالحريات الديمقراطية وباقامة نظام تمثيلي ودولة قانون. وقد اقترنت هذه الحركة بالنضال من أجل تشكيل جمعية تأسيسية تحسم في امر قيام البديل الديمقراطي من القيصرية.

واما الرافد الثالث لهذا المسار فهو ما كان الاجتهاد الماركسي الروسي يطلق عليه اسم «الثورة الديمقراطية

المعادية للامبريالية» تارة و «الثورة الاشتراكية» تارة أخرى. وبصرف النظر عن التسميات فان هذا الرافد الثالث كان يجسد انتفاضة قسم من الشعب والانتلجنسيا الروسيين يرفض استمرار بلاده اداة في يد التكتلات الامبريالية المتصارعة على صيغة اقتسام جديد للعالم ، كما يرفض بقاء روسيا في موقع التابع على المسرح الاقتصادي والسياسي الدولي. وكان قادة هذا الرافد الثالث يعلنون استعدادهم لحكم البلاد عبر السوفياتات، ويولون أهمية خاصة لقضية تحويل وسائل الانتاج ملكية عامة للدولة من أجل تسريع تنمية قوى الانتاج.

وعلى المستوى السياسي اتسم المسار الثوري الذي افتتحته الاحداث في شباط ١٩١٧، بتوالد وتكاثر السوفياتات المشكلة من العمال والفلاحين والجنود أو من ممثلين عنهم. اما السلطة السياسية الفعلية فكانت منقسمة بين شباط واكتوبر ١٩١٧ الى «اثنتين » الاولى سلطة الحكومة المؤقتة والثانية سلطة السوفياتات . لكن السلطتين كانتا من الضعف بحيث لم تستطع أي منهما فرض سيطرتها على عموم روسيا. لقد كانت ثورة شباط مؤشراً الى بداية سلسلة من التحولات المعقدة التي ترافقت مع لون من التعبئة الشعبية الضخمة والاستقواء النسبي لسلطة السوفياتات والازدياد الملموس في تأثير البلاشفة على قسم من الجماهير، هؤلاء البلاشفة الذين كانوا يعبرون عن تطلعات «الشعب» الى السلم السريع وعن بعض مطالبه المباشرة من مثل مطلب تمليك الارض

للفلاحين.

هكذا يبدو لنا وصف لينين للازمة الثورية التي اندلعت واتسعت منذ شباط ١٩١٧، وهو الوصف الذي يتحدث عن تداخل ثورتين احداهما «ثورة ديمقراطية برجوازية» والثانية «ثورة بروليتارية»، يبدو لنا هذا الوصف غير مطابق للواقع. فالوصف اللينيني يعكس هنا تصوراً خاطئاً لواقع أعقد بكثير مما حملته صيغة «الثورتين المتداخلتين». بل يمكن القول ان هذا الوصف اللينيني أدى وظيفة التعمية على ما كان جديداً حقاً وجذرياً فعلاً في المسار الثوري التعددي الذي كان في أوج انطلاقه منذ شباط ١٩١٧، والذي نجهل الآن أي مستقبل كان سيفضي اليه لو لم يتدخل البلاشفة بقوة – بل بالقوة – ليقطعوه وليقطعوا الطريق على توجهاته من خلال استيلائهم على السلطة . فلقد شكل استيلاء البلاشفة على السلطةبداية النهاية للمسار الثوري التعددي الذي انطلق في عموم روسيا خلال شهر شباط من عام ١٩١٧.

ومن دون اطالة نقول، تحديداً لابرز التحولات التي توالت بعد استيلاء البلاشفة على السلطة ، ان السوفياتات تحولت الى أدوات مصادقة على قرارات الحكومة والحزب البلشفي ووسائل تنفيذ لها، مثلما تراجع تدريجا وحثيثا تدخل الجماهير في مختلف ميادين التحول الجاري علي الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والايديولوجية. وبدأ الحزب البلشفي (الذي أصبح حزبا أوحد) يحل محل الجماهير في كل الميادين مدعياًانه وحده

يجسد الشعب ويصنع التاريخ، وراح يقدم نفسه على انه صانع الثورة وضمان بقائها حية ومستمرة، ثم اخذ يخطو حثيثاً على طريق مصادرة كل الآراء والافكار المخالفة لخطابه السياسي والايديولوجي، أو المختلفة معه.

لقد اتاح اكتوبر لفريق من القادة، استفاد من تعاطف قسم من الجماهير المدينية معه ، الفرصة للامساك بزمام حركة منظمة وأدوات سلطة جديدة من أجل محاولة «ارشاد» البلاد الى طريق محدد انطلقت بموجبه «ثورة من أعلى» يلعب الحزب البلشفي الدور الحاسم فيها. وادى منع سائر الاحزاب، كالحزب الاشتراكي الثوري والحزب المنشفي، والحاق النقابات بالحزب البلشفي اضافةالى الانغلاق «المركزي» المتزايد لهذا الحزب، أدى ذلك كله الى الالغاء المتمادي لامكانات التعبير المنظم من جانب العمال والفلاحين والمثقفين. هكذا ظهر واضحاً ان السلطة التي اقامها البلاشفة في اكتوبر ١٩١٧، وأعلنت نفسها «ديكتاتورية للبروليتاريا» ، انما كانت في الواقع ديكتاتورية باسم البروليتاريا تمارس تسلطها على الطبقة العاملة ذاتها في نهاية المطاف. والحقيقة ان لينين قارب مراراً الاعتراف بهذا الواقع. ففي عام ١٩١٩، أعلن ان ديكتاتورية البروليتاريا في روسيا السوفياتية هي «حكومة للشغيلة» وليست «حكومة الشغيلة»، مضيفاً ان السلطة القائمة ليست سلطة بروليتارية فعلية . وعلى رغم ان لينين لم يرتب على اقواله هذه الخلاصة اللازمة، فان ذلك لا يمنعنا – في قراءتنا الاسترجاعية الراهنة لثورة اكتوبر

وما تلاها مباشرة من احداث ووقائع – من ان نصوغ حكماً مؤداه ان «ديكتاتورية البروليتاريا» المحكي عنها آنذاك كانت اقرب الى الوهم ، وانها كانت عبارة عن شكل مقلوب للعلاقات الطبقية الفعلية حيث تجري ممارسة الديكتاتورية على البروليتاريا. وهنا يجدر بنا ان نتوقف لنقول ان هذا التصور المعكوس للعلاقات الواقعية لعب دورا ذا ابعاد كبيرة وخطيرة في تاريخ الحركة الاشتراكية خلال الشطر الاكبر من القرن العشرين . فلقد تأسست عليه اسطورة روسيا السوفياتية بصفتها بلد «ديكتاتورية البروليتاريا» و «ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى»، كما توالدت منه مشتقات ايديولوجية جعلت الحزب البلشفي يعي نفسه وينظر الى دوره على انه طليعة البروليتاريا ايا تكن طبيعة العلاقات الواقعية بينه وبينها . اي ان الحزب البلشفي منح نفسه «شرعية بروليتارية» بدت وكأنها «منبثقه من ذاته» مما بدأ يغنيه عن تقديم أي كشف حساب عن عمله امام الطبقة العاملة. وعلى قاعدة هذه «الشرعية البروليتارية» التي قررها الحزب البلشفي لنفسه، امكن لهذا الحزب ان يتجه تدريجا نحو تجويف «الشرعية السوفياتية»، أي الشرعية القائمة على دور فعلي وفاعل لمجالس السوفيات، من مضمونها العملي، والابقاء عليه شكلا يتم استحضاره عندما تدعو الحاجة او ينطوي الاستحضار على فائدة. وما نشير اليه في هذا الصدد هو واقع تاريخي اكيد ينبئنا بان الحزب البلشفي بدأ بتقليص دور السوفياتات فعليا في الوقت نفسه الذي كان يعلن فيه

قيام السلطة السوفياتية رمزيا.

هذه القراءة غير اللينينية لثورة اكتوبر وانجازاتها الاولى لا تكتمل الا بصوغ حكم واضح حول طبيعة هذه الثورة يميز تماما بين خطاب الحزب البلشفي عنها بصفتها «ثورة اشتراكية» وبين واقعها الفعلي بعيدا عن الاغلفة الايديولوجية. وهو هذا الحكم ما نغامر باطلاقه هنا في صيغة خلاصة فكرية مؤداها: ان انتفاضة اكتوبر حملت الى السلطة جناحا راديكاليا من الانتلجنسيا الروسية يحظى بدعم قسم من الطبقة العاملة الروسية ويدعي النطق باسم البروليتاريا، وتحت علم الثورة الاشتراكية قاد هذا الجناح الراديكالي «ثورة رأسمالية» ضخمة يتعين علينا ان ندرس خصائصها ونلم بخصوصياتها في مختلف مراحل تطورها. واذ نستخدم مفهوم «الثورة الرأسمالية» هنا انما نفعل من قبيل الاعتقاد بعدم صواب استخدام مفهوم «الثورة البورجوازية» في هذا المجال، فمفهوم « الثورة الرأسمالية» يجعلنا اقدر على رؤية وتمييز المسار الذي افتتحه اكتوبر ليس من خلال تفحص القوى الاجتماعية التي لعبت ضمنه دورا قياديا، بل من خلال ملاحظة العلاقات الاجتماعية التي ادى هذا المسار الى ارسائها وتسهيل تفتحها، بصرف النظر عن اللفظية الصاخبة حول الثورة الاشتراكية التي لازمته في مختلف محطاته.

واستكمالا للحكم الفكري المشار اليه حول ثورة اكتوبر نقول: ان «الثورة الرأسمالية» التي اطلقها اكتوبر في

روسيا ظلت حتى العام ١٩٢٩ تفرد مكانا رحبا للثورة الفلاحية، وان غالبية القادة البلاشفة ظلوا يفضلون، حتى العام ١٩٢٩ ايضا، ان تتم ازالة اشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية (وخصوصا الانتاج السلعي الصغير) بصورة تدريجية وسليمة. وفي هذا السياق اتت سياسة «النيب»، اي السياسة الاقتصادية الجديدة، المعلنة في صيغة متكاملة من جانب لينين عام ١٩٢١، لتشكل خطوة حاسمة على طريق استعادة التعاون بين البلاشفة والفلاحين بعد انهياره خلال الحرب الاهلية وتحت وطأة تدابير ما سمي «شيوعية الحرب». وفي هذا الصدد قال لينين في حينه بوضوح «اما ان يتفاهم معنا الفلاحون وسنقدم لهم في هذه الحال تنازلات اقتصادية، واما ان يتعذر التفاهم بيننا وعندها لا بديل من الصراع». على ان «النيب» كان يعني ، بالنسبة الى لينين، ايضا انعطافا نحو الرأسمالية. وهو انعطاف كان يبدو له في صيغة اتجاه لا مفر منه نحو بناء رأسمالية دولة. لذا نجده يكتب في نيسان ١٩٢١ : «تكمن كل المسألة النظرية والعملية في ايجاد الوسائل الصحيحة الكفيلة بتوجيه النمو الحتمي للرأسمالية (الى درجة معينة ولوقت معين) نحو سلوك طريق رأسمالية الدولة ، مثلما تكمن في ارساء الشروط الضرورية والضامنة لتحويل رأسمالية الدولة الى اشتراكية» . ثم نعود لنجده يكتب في تشرين الاول ١٩٢١: «لقد ادركنا تماما خلال ربيع ١٩٢١ انه لا بد من التخلي عن البناء الاشتراكي المباشر ولا بد من الاتجاه، في عدد من الدوائر الاقتصادية ،

نحورأسمالية الدولة».

هل يدفعنا هذا الاستدراك اللينيني الذي اتخذ، بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٤ (تاريخ وفاة لينين)، صيغة اعلان سياسة اقتصادية جديدة (« النيب ») واعتراف بان ما ينبغي بناؤه في روسيا (الى حين) هو نمط من راسمالية الدولة، هل يدفعنا هذا الاستدراك اللينيني الى الاعتقاد بان قائد ثورة اكتوبر انتهى اخيرا وفي مجرى الممارسة الى التمييز بين الايديولوجيا التي رافقت الثورة واسبغت عليها صفة «الثورة الاشتراكية»، وبين واقع هذه الثورة الذي كان ينبىء بطبيعة مختلفة لها؟ نجيب عن هذا السؤال سلبا انطلاقا من ملاحظات ثلاث: الملاحظة الاولى ان السياسة الاقتصادية الجديدة (« النيب») ورأسمالية الدولة تظهران على لسان لينين في صيغة تراجع اقتصادي تكتيكي مؤقت ضمن سياق ثورة تبدو طبيعتها الاصلية له منذ ولادتها وفي حاضرها ومستقبلها طبيعة اشتراكية اساسا. والملاحظة الثانية ان مفهوم الانتقال من رأسمالية الدولة الى الاشتراكية يبدو لدى لينين هنا مفهوما اقتصاديا بامتياز، اذ هو يكاد يختزل شروط هذا الانتقال في لون من الرأسمالية الاحتكارية يشكل قيامها عنصر التحضير الحاسم لولادة الاشتراكية، وفي نوع من التركز وحجم من التمركز الرأسماليين يكفي بروزهما على ارض الواقع لارساء اسس قيام الاشتراكية. والملاحظة الثالثة اننا حين نضع هذا المفهوم اللينيني، عن رأسمالية الدولة المؤقتة وعن تحولها المرتقب (في المدى المنظور

بالطبع) الى اشتراكية، على محك وقائع وحقائق التطور اللاحق الذي شهدته روسيا في ظل الستالينية، حين نفعل ذلك يظهر لنا قصور هذا المفهوم اللينيني عن تشخيص طبيعة ثورة اكتوبر بما كانت تنطوي عليه حقا من احتمالات وبما فتحته فعلا من آفاق على نحو بالغ الوضوح. فلقد شهدت روسيا في ظل الستالينية، كما سنرى، اندفاعا هائلا نحو تشييد البناء الاكمل لرأسمالية الدولة التي تصورها لينين خطوة تكتيكية انتقالية على طريق بناء الاشتراكية، ومع ذلك فان رأسمالية الدولة الاكمل هذه لم تشكل، كما سينبئنا التاريخ، اساسا لانبثاق اشتراكية.

ونلخص ما سبقت الاشارة اليه حتى الان، في معرض قراءة ثورة اكتوبر وانجازاتها الاولى ، بالقول ان اكتوبر لم يكن فاتحة ثورة اشتراكية بل هو اطلق في روسيا « ثورة رأسمالية» بقيادة خليط من الطبقات والقوى الاجتماعية على رأسه جناح راديكالي من الانتلجنسيا الروسية، وان هذه «الثورة الرأسمالية» ظلت حتى العام ١٩٢٩، متصالحة ومترافقة مع ثورة فلاحية متفتحة في الارياف الروسية .

ثم اتت الستالينية بعد عام ١٩٢٩، لتشكل «ثورة اخرى» من اعلى في تاريخ المسار الثوري الروسي الحديث الذي افتتحه حدث اكتوبر ١٩١٧. ومن السهل علينا القول ان هذه « الثورة الاخرى » التي قادها ستالين لم تكن انتقالا من رأسمالية الدولة (اللينينية) الى الاشتراكية، بل

كانت– في ضوء العلاقات الاجتماعية التي ارستها ونوع السلطة السياسية التي بنتها ـ اندفاعة هائلة، باسم الاشتراكية، على طريق تحقيق اضخم عملية تراكم رأسمالي شهدها التاريخ وفي اقصر فترة زمنية من نوعها على الاطلاق . ولكن الى اين يمكن ان يصل بنا هذا القول السهل؟ هل نريد ان نقرر بالاستناداليه ان جل ما شهدته روسيا في ظل لينين، ثم في ظل ستالين من بعده، هو لون من «الثورة الرأسمالية» لا يعدو كونه احد البدائل المتعددة التي سلكها قيام الرأسمالية في التاريخ؟ نسارع الى الجواب عن هذا السؤال في صيغة تأكيد على انه سيكون من التبسيط الخاطىء بمكان ان نعتبر ما قام في روسيا بعد اكتوبر ١٩١٧، خلال العشرينات وعلى امتداد الثلاثينات تحت قيادة لينين ثم ستالين من بعده ، مجرد «ثورة رأسمالية» لا تختلف عن مثيلاتها التي قامت في التاريخ الا بمقدار ما اختلفت طرق الانتقال، البريطاني والاميركي والالماني والفرنسي والياباني ، الى الرأسمالية فيما بينها . ذلك ان قدرتنا على الجزم بان ما شهدته روسيا، خلال العشرينات والثلاثينات ورسخ حتى الثمانينات من هذا القرن ، لم يكن ثورة اشتراكية شيء، وقولنا ان هذا الذي شهدته روسيا كان مجرد «ثورة رأسمالية» لا تختلف جوهريا عن مثيلاتها التي قامت في التاريخ شيء اخر تماما. اي اننا في الوقت الذي نستطيع فيه ان نقطع بالطبيعة غير الاشتراكية لما نتج عن ثورة اكتوبر ١٩١٧، لا بد من ان ندقق وبحذر فكري شديد

في خصائص وخصوصيات هذه الثورة من زاويتي نمط الانتاج والمجتمع الطبقي اللذين تولدا عنها وخصوصا في حقبتها الثانية التي توالت فصولا بقيادة ستالين بعد عام ١٩٢٩. ومن الواضح ان غرض التدقيق هنا يتجاوز محاولة التوفق في اختيار الاسم الذي ينبغي اطلاقه على ما تم بناؤه في روسيا واقعا باسم الاشتراكية ادعاء: هل هو « رأسمالية» فقط، ام هو «رأسمالية دولة»،ام هو «رأسمالية حزب »، ام هو «جماعية دولة»، ام هو «دولتية»؟ صحيح ان التوفق في اختيار الاسم هنا مهم ولكن الاهم منه بما لا يقاس هو التوفق في جلاء المضمون.

وعند هذه النقطة بالضبط يصبح بحثنا مفتوحاً على الستالينية. وهو ما نرى فائدة من التمهيد له بالقول انه فيما يرى البعض انقطاعا بين الستالينية واللينينية بالنظر الى الفقر التبسيطي الشديد الذي يتصف به النص الستاليني في مقابل الغنى الحيوي الذي يتسم به النص اللينيني، نرى من جهتنا التواصل عميقا بين الاثنتين . فالمقدمات اللينينية على صعيدي انفراد الحزب البلشفي بالسلطة والشروع في بناء رأسمالية دولة بقيادته، كان لا بد من ان تثمر تلك النتائج الستالينية التي حولت الانفراد البلشفي صيغة حكم مطلق ودفعت رأسمالية الدولة الى اعلى درجاتها.

رابعا.نقد الستالينية والنظام السوفياتي: نمط انتاج جديد ومجتمع طبقي جديد

عرف الاتحاد السوفياتي خلال الثلاثينات من هذا القرن وبقيادة السلطة الستالينية، تحولات اقتصادية واجتماعية جذرية يمكن تلخيص نتائجها على النحو الاتي: تصفية طبقة الفلاحين الذين صودرت اراضيهم وجرى نزع ملكيتهم لكل وسائل الانتاج وتم تحويلهم الى عاملين في الكولخوزات والسوفخوزات (المزا رع التعاونية ومزارع الدولة)،نزع ملكية الحرفيين والتخلص من التجارة الصغيرة والصناعة الصغيرة لصالح قطاع الدولة، تدمير ما كان تبقى من استقلالية للتنظيمات النقابية العمالية وتحويل هذه التنظيمات الى مجرد ملاحق لادارات المؤسسات ، اخضاع الاجراء الى استبداد معملي بالغ القساوة، سن «تشريع للعمل» يقارب في بعض وجوهه قانون العقوبات، ممارسة قمع الجماهير على نطاق واسع مما اتاح تحويل معسكرات العمل الاجباري الى رافد اساسي للصناعة السوفياتية، ثم المركزة الدولتية لراس المال مع السعي الى اخضاع تراكمه ومجمل النمو الاقتصادي لمقتضيات خطة الدولة.

وغني عن القول ان هذا المسار من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاتحاد السوفياتي خلال الثلاثينات لم يمس ابدا العلاقات الاجتماعية

الراسمالية بل صب في مجرى تقويتها. وهكذا تحولت العلاقة الاجرية باضطراد الى علاقة استغلال اساسية وعامة. وقد اتاح المسار المشار اليه الفرصة لتحقيق نمو سريع في عدد من الصناعات، مما ساهم في تبديل موقع الاتحاد السوفياتي ضمن العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. لكن النمو ترافق مع بروز مظاهر اختلال اقتصادي داخلي وتفاوت واضح بين القطاعات الانتاجية. ومنذ ذلك الحين دخلت الزراعة السوفياتية طور ضعف بنيوي (لم تخرج منه ابدا) على رغم ان الدولة كانت تستحوذ منها على فائض انتاج مرتفع نسبيا. وفي ظل المسار عينه ازدادت انتاجية العمل ، لكن الزيادة لم تكن هنا متناسبة ابدا مع تصعيد وتائر العمل ومع اتساع التراكم المادي، وهي ظاهرات بدأ يرافقها تدهور واضح في نوعية الانتاج.

وبالعودة الى تفحص طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السوفياتي الذي نما خلال الثلاثينات، نستطيع القول اننا كنا مع هذا النظام امام رأسمالية ازالت، اكثر من اي رأسمالية اخرى في التاريخ ، اشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية ، واخضعت الشغيلة بدرجة استثنائية الى مقتضيات التراكم . هذه الخصائص التي اتسمت بها «الرأسمالية السوفياتية» مضافا اليها الدور المهيمن للدولة والحزب، جعلت منها رأسمالية من نمط جديد. ومن الواضح ان بذور هذه «الرأسمالية ذات النمط الجديد» تعود الى ثورة اكتوبر والى مفهومها عن

«الاشتراكية» التي تشكل رأسمالية الدولة مدخلها المباشر كما سبق ورأينا خلال تفحصنا النص اللينيني. وبهذا المعنى فحين نقر بطابع ثوري للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي توالت في الاتحاد السوفياتي خلال الثلاثينات، انما نشدد على كون هذه التحولات اتت تكمل العمل الرأسمالي الذي بدأته ثورة اكتوبر، والذي ظل ملجوما طوال عقد من السنين بسبب تعايشه الاضطراري مع ثورة فلاحية.

لكن هل يكفي استخدام مصطلح « رأسمالية من نمط جديد» للاحاطة فعلا بطبيعة العلاقات الاجتماعية الاساسية التي بدأ النظام الاقتصادي والاجتماعي السوفياتي يتمحور حولها منذ الثلاثينات؟ نعتقد، جوابا عن هذا السؤال، ان المصطلح المشار اليه يحتاج الى نوع من التدقيق لتجاوز عدم كفايته على صعيد التحديد النظري. وربما يكون استخدام مصطلح «جماعية الدولة» او «الدولتية» اقرب الى الصواب والدقة فكريا في معرض تعيين الطبيعة الفعلية للنظام السوفياتي الذي عرفه القرن العشرون كنمط انتاج جديد وكمجتمع طبقي جديد. على ان ما يهمنا تكرارا هو المضمون الذي نعطيه للمصطلح وليس المصطلح كصياغة لفظية. وفي هذا الاتجاه نشير الى ان «جماعية الدولة» او «الدولتية» تشبه في بعض وجوهها الرأسمالية كما عرفها التاريخ (فهي تتيح مثل الرأسمالية وتيرة عالية من النمو) لكنها تختلف عنها في وجوه اخرى (اذ ان وسائلها الاساسية المستعملة هي

وسائل دولتية) . ولنحاول ايضاح الامر بشيء من التفصيل.

يتشابه نمط الانتاج السوفياتي (الدولتي) مع نمط الانتاج الرأسمالي لجهة انبثاقه خلال طور نمو شديد لقوى الانتاج في شكل تصنيع وتقدم تقني وعلمي على وجه الخصوص. لذا فهو يتطلب الاستحواذ على فائض عمل كبير ، انطلاقا من الانتاج الزراعي ثم الصناعي، يتيح تراكم العمل الميت في التجهيز والبنية التحتية (وسائل المواصلات، المناجم، الصناعات، التجهيزات الاجتماعية...) مثلما يتيح تحسين نوعية العمل الحي (التعليم، الصحة...). وذلك كله يفرض المحافظة على مجتمع طبقي من ناحية، وتأمين الاخضاع المستديم للطبقات المنتجة من جانب طبقة مسيطرة تنظم وتدير جهد التراكم من ناحية ثانية .

لكن النمطين يختلفان على صعيد جوهري. ففيما تأسس نمط الانتاج الرأسمالي اصلا وبصورة رئيسية على قاعدة السيطرة والاستغلال اللامركزيين على رغم انه كان للدولة دائما دور ما في قيام الرأسمالية وتطورها ، فان نمط الانتاج السوفياتي (الدولتي) قام اساسا على تنظيم مركزي للروافع الاقتصادية الثلاثة: التصنيع والتراكم وتنمية قوى الانتاج من ناحية، وخلق طبقة عاملة - بروليتاريا صناعية من جموع الفلاحين اساسا من ناحية ثانية ، والاستحواذ على فائض العمل الضروري للتراكم من الفلاحين والمنتجين الصغار ثم من الطبقة العاملة من

ناحية ثالثة . وتضطلع الدولة بالدور الحاسم في هذه الميادين الثلاثة مجتمعة.

واما المجتمع السوفياتي فكان منذ الثلاثينات مجتمعا طبقيا يختلف ايضا عن المجتمع الرأسمالي في كونه يخضع خضوعا مطلقا للدولة التي تشكل، مع جهازها العصبي المتمثل في الحزب، قاعدة ومكان انتاج الطبقة الحاكمة . فالدولة السوفياتية كانت، منذ ان جدد ستالين ارساء دعائمها في الثلاثينات، دولة ذات حضور كلي ساحق لا مبرر للتردد في إعتبارها سياسيا دولة توتاليتارية بامتياز. فهي لم تكن تضمن العلاقات الخارجية للاتحاد السوفياتي والدفاع عنه فحسب بل كانت تنظم مجمل الحياة الاجتماعية من دون اي استثناء لاي وجه من وجوهها: فهي تملك، وتنتج، وتراكم، وتوزع، وتقتطع، وتوجه، وتكافىء، وتعاقب، وتعلم، وتطبب، وتضخ الاعلام، وتثقف... وهي التي تقول الحقيقة وتصنع انسان الغد وتتولى تحويل العلاقات الاجتماعية بل وانتاج المجتمع في كليته ومن اساسه.

هذا الحضور الكلي للدولة في النظام السوفياتي لم يكن ليتحقق الا على قاعدة دور مطلق يمارسه الحزب في صيغة حكم من وراء اجهزة الدولة، غير مسؤول امام اي هيئة من هيئات المجتمع تمثيلية كانت ام اشتراعية ام تنفيذية ام قضائية. لذا من الطبيعي ان نجد الطبقة المسيطرة في قمة النظام السوفياتي تنتج نفسها بنفسها من خلال هيمنتها المطلقة المزدوجة على جهاز الدولة وجهاز الحزب في آن.

وهي تتصرف هنا، مثل اي طبقة مسيطرة اخرى، وفق مقتضيات الدفاع عن مصالحها : عن سلطتها اولا وعن امتيازاتها المادية والمعنوية وموقعها الخاص في المجتمع ثانيا.

واذا كنا نناقش اليوم طبيعة النظام السوفياي (الذي ارسى دعائمه ستالين) بعدما انهار في موطنه الاصلي وفي سائر مشتقاته ، فان ذلك لا يعفينا من المسؤولية الفكرية عن الاستكشاف الاسترجاعي لاسباب استمراره قويا وفاعلا طوال عقود . وفي هذا المجال لا بد من القول ان كل صنوف القمع والاضطهاد والارهاب التي شهدها المجتمع السوفياتي لا تكفي وحدها ابدا تفسيرا لعوامل رسوخ النظام السوفياتي ردحا طويلا من الزمن ، خلال عهد ستالين وبعده . بل ينبغي ان ندخل في الحساب هنا الوزن التعبوي الساحق الذي كان للايديولوجيا (الماركسية اللينينية) في حشد صفوف «الشعب» خلف مقولة «بناء الاشتراكية» المتناسلة من نفسها خطبا متمادية في تبشيرها بالغد «المشرق» على غير انقطاع. اي ان الايديولوجيا انتجت هنا منظومة من الافكار والطقوس والقيم ساهمت كثيرا في صنع «لحمة» المجتمع السوفياتي ولزمن طويل. لكن ما يجب ان نضيفه هنا هو انه كانت للنظام السوفياتي انجازاته وتقديماته الفعلية التي سمحت للايديولوجيا بان تبدو ذات علاقة ما بالواقع، وبان تتمتع بمقدار من القوة الاقناعية وبشيء من الصدقية. ونحن نشير هنا الى انجازات وتقديمات من نوع: العمالة الكاملة

وانتفاء البطالة، وتوفير الحد الادنى من الاجر الوافي بمتطلبات العيش الضرورية، وضمانات التطبيب والتعليم والشيخوخة، وتحقيق نوع من التحسن في ظروف العمل، وتوسيع مساحة الاستهلاك السلعي لتشمل فئات اجتماعية اعرض... اضافة الى ما كان يبدو «اكبر» على صعيد الانجاز: من التطور الاقتصادي الضخم خلال الثلاثينات،الى المساهمة التاريخية الكبرى للجيش الاحمر في الانتصار على النازية، الى النجاح في اعادة اعمار الاتحاد السوفياتي (بعدما دمرته الحرب العالمية الثانية) في سرعة قياسية، الى تكوين قوة عسكرية عملاقة وارتياد الفضاء ، الى اثبات وجود «معسكر اشتراكي» قادر على الوقوف في وجه المعسكر الرأسمالي. فالنظام السوفياتي لم يكن، شأنه في ذلك شأن سائر الانظمةالطبقية، مجرد نظام سيطرة طبقية محض بل كان نظام تسوية طبقية ايضا . ولم يكن تطلب التسوية الطبقية هنا غريبا في بابه. بل ان الاصل الثوري التاريخي لقيام الاتحاد السوفياتي، والادعاء المديد لمقولة «بناء الاشتراكية»، والايديولوجية الرسمية للنظام، كلها كانت عوامل تفرض على الطبقةالحاكمة عقد تسوية مع الطبقات المحكومة شرط ان لا تتعاكس هذه التسوية مع منطق استمرار النظام محتفظا ببنيته التي تشكل علة وجوده الاصلية.

على ان ما يتوجب علينا الان، وقد اصبح الاتحاد السوفياتي المنهار في ذمة التاريخ، هو ان نقول كلمة موجزة ، تتوخى الصواب الفكري الى الحد الممكن، في

عناصر ازمة النظام السوفياتي وفي العوامل التي ادت الى تفاقم هذه الازمة، وفي الاسباب التي جعلت «بروستريكا» غورباتشوف تشكل سياق انهيار النظام بدلا من ان تكون خشبة انقاذه.

خامسا ـ ازمة النظام السوفياتي: من اعلان اللاستالينية الى البروستريكا فالانهيار

لا نرى مبررا او امكانا، في مجالنا الضيق الراهن، للعودة الى رصد عناصر ازمة النظام السوفياتي كما بدأت تختمر وتتجمع وهو في طور صعوده، تحت سلطة ستالين، خلال الثلاثينات والاربعينات ومطلع الخمسينات. اذا نكتفي بمتابعة مسار هذه الازمة منذ الاعلان الاول عن قيامها على لسان خروتشوف منتصف الخمسينات، حتى الاعلان الاخير عن احتدامها على لسان غورباتشوف منتصف الثمانينات.

اتخذ الاعلان الاول عن ازمة النظام السوفياتي على لسان خروتشوف صيغة دعوة الى «اللاستالينية» خلال المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد عام ١٩٥٦، فيما اتخذ الاعلان الاخير عن احتدام هذه الازمة على لسان غورباتشوف صيغة الدعوة الى «البروستريكا» (اي اعادة البناء) بعد العام ١٩٨٥. وخلال العقود الثلاثة التي تفصل بين الدعوتين شهد الاتحاد السوفياتي ،في اوضاعه الداخلية وفي سياساته الخارجية والدفاعية،

تطورات حاشدة مست في بعض جوانبها مجمل «المعسكر الاشتراكي» ايضا. وهنا نجد انفسنا امام سؤال مهم هو: الى اي مدى ادت التطورات المشار اليها الى احداث تغيير في النظام التوتاليتاري السوفياتي الذي كانت دعائمه ارسيت خلال الثلاثينات؟ واذ نعترف ان الجواب عن هذا السؤال ليس سهلا ولا يمكن ان يكون مبسطا لان التطورات التي نتحدث عنها كانت كثيرة وشملت غير ميدان، لكن في استطاعتنا القول من دون تجاوز على الواقع التاريخي ان مجمل النظام الستاليني ظل قائما ـ بسماته الاساسية الاصلية ـ حتى الثمانينات. صحيح ان بعض هذه السمات اصابه التحوير تحت ضغط تناقضات عدة وبفعل تدخل قوى اجتماعية شتى. لكن التحوير هنا لم يؤد الى ولادة بنى اقتصادية، اجتماعية، وسياسية جديدة فعلا، بل يمكن الجزم بانه اتاح للنظام القديم ان يعيد تركيز نفسه من خلال تغيير بعض مظاهره الثانوية. هكذا فشلت كل المحاولات الرامية الى مواجهة الازمة في تقديم حلول ملائمه للتناقضات التي كانت تزداد احتداما ضمن النظام وتجعله اقل قدرة على تلبية طموحات الطبقة القيمة عليه فضلا عن مصالح الشغيلة وعموم الشعب السوفياتي ايضا واساسا. ان غياب الرد المناسب من جانب النظام على الازمة التي كان يجتازها ، والمتفاقمة حثيثا وتباعا، بدأ يدخل الاتحاد السوفياتي طور شلل متزايد شمل الحياة الاقتصادية والسياسية ليبلغ ذروته منتصف الثمانينات.

وهنا نرى من المفيد والضروري ان نتوقف قليلا امام محاور الازمة العامة ، الاقتصادية والايديولوجية والسياسية، التي كان النظام السوفياتي يتخبط في دوامتها عشية اطلاق الدعوة الى « البروستريكا».

- على الصعيد الاقتصادي كان الاستنفاذ المتزايد لاحتياطيات قوى العمل ، وقصور النظام عن التكيف مع متطلبات الانتقال من التراكم الموسع الى التراكم المكثف (الذي يتيح زيادة سريعة في الانتاجية الاجتماعية للعمل)، كان هذان العاملان في اساس الازمة الاقتصادية البنيوية المتميزة بالهبوط المتمادي والمستديم لمعدل نمو الناتج القومي الخام .

وكان من الطبيعي ان تنجم عن هذه الازمة الاقتصادية البنيوية اثار سلبية فادحة بالنسبة الى مجموع الشعب: من العجز المتفاقم عن تموين المخازن بالسلع ، الى الارتفاعات المتتالية في الاسعار الرسمية لهذه السلع وفي اسعارها ضمن السوق الموازي في آن . ولم يقتصر التدهور في ظروف المعيشة على الاستهلاك الفردي ،بل طاول ظروف العمل في مختلف مظاهرها ايضا. ولوحظ، منذ عام ١٩٧٠، تدهور خطير في ظروف الصحة العامة وشروط العناية الطبية.

أي ان النظام السوفياتي كان يواجه ، مع اقترابه من منتصف الثمانينات، أزمة اقتصادية - اجتماعية شاملة وعميقة امتدت زمنا طويلاً وتنوعت آثارها، وبدأت نتائجها السلبية الحادة تصيب المكانة الدولية للاتحاد السوفياتي

والحياة اليومية لمواطنيه على السواء.

وحين نتحدث عن أزمة اقتصادية بنيوية للنظام السوفياتي، لا يجوز ان تفوتنا الاشارة الخاصة الى الازمةالمزمنة التي لازمت الزراعة السوفياتية طوال عقود وأصبحت تشكل عنصر اعاقة جوهريا لنمو الناتج القومي.

- وعلى الصعيد الايديولوجي أصبح ممكنا القول ان التحولات في العلاقات الايديولوجية بين الشعب والسلطة أخذت تتجه نحو مراكمةعناصر أزمة إيديولوجية عامة. وعلى رغم ان هذه الازمة الايديولوجية كانت بعيدةالجذورفي تاريخ النظام السوفياتي، ولم تكن مجرد عارض مترتب على استفحال الازمةالاقتصادية البنيوية، الا انها كانت تتغذى من هذه الاخيرة وتجد في وقائعها ارضاً خصبة وحيثيات إضافية . ومن دون اطالة نقول ان الازمة الايديولوجية كانت تتخذ اشكالاً عدة، وبدأت تطاول الاوساط الحاكمة والشعب على السواء . أجل لقد اصابت الازمة علاقة الفئة السياسية المهيمنة بالايديولوجية الرسمية التي كانت تنطق بلسانها . وهنا تجدر الاشارة الى ان الاخفاقات الاقتصادية المتراكمة بدأت تصيب «العقيدة» الموروثة عن الحقبتين الستالينية والخروتشوفية حول قدرة الاتحاد السوفياتي على «اللحاق بالولايات المتحدة وتجاوزها في اقصر وقت» بضربات قاصمة، وراحت هذه «العقيدة» تتخذ بالنسبة الى المسكين بزمام السلطة في الاتحاد السوفياتي مظهراً ساخراً ينطوي على

مفارقة مرة. هكذا بدأت تنكسر تلك الوحدة الظاهرية للايديولوجيةالرسمية القديمة التي كانت قائمة في صفوف القادة السوفيات والفئات العليا الممسكة بزمام الاجهزة السوفياتية في الدولة وفي الحزب على السواء. ولم يبق من هذه الايديولوجية الرسمية قيد «الفاعلية»سوى بضعة عناصر: طابعها المحافظ ، وتأكيدها على « الدور القيادي» الابدي والثابت للحزب، واتجاهها الى الرقابة الصارمة على الاعلام ، وطبيعتها النخبوية حيث الحقيقة ملك الفئة الحاكمة فقط اما «الافراد» أو«المواطنون» فما عليهم سوى الخضوع للحزب والدولة.

على ان الازمة الايديولوجية بدأت تكتسب بعدا آخر اكثر خطورة، فلم تعد محصورة في صفوف الفئة السياسية المهيمنة وفي أوساط القادة، بل أخذت تنمو ضمن مختلف فئات الشعب لتضع العلاقات بينه وبين السلطةموضع امتحان عسير وتساؤل جذري. ولا نود الاسترسال هنا في تعداد مظاهر الاحتجاج التي بدأت تتسم بها علاقات المواطنين السوفيات بالنظام السوفياتي وخصوصا خلال الفترة الممتدة بين مطلع السبعينات ومنتصف الثمانينات. حسبنا القول ان الازمة الايديولوجية المتسعة في صفوف الشعب كانت تزداد دلالة بمقدار ما كان القمع يشتد وتتصاعد وتيرته. ونعني بالقمع هنا ذلك القمع الايديولوجي الذي جند من اجل ادائه «جيش» كان يضم حسب قول لسوسلوف «ملايين وملايين الكوادر». ولم يعد هدف الدعاية توليد «ايمان» أو «قناعة» بل ضبط

الشعب تحت سقف «الحقائق الرسمية» التي كان يراد لها وحدها ان تسود . لكن بروز بعض حركات الاحتجاج اخذ يثبت ان الدعاية الايديولوجية الرسميةالتي اتقنها النظام السوفياتي ومارسها طويلاً لم تعد كلية القدرة والتأثير مثلما كان الامر في طور سابق. وهو ، هذا التناقص في مفعول الدعاية، ما بدأيؤشر الى تفاقم الازمة الايديولوجية للنظام وبلوغها حدا ينذر بالتفكك .

– وعلى الصعيد السياسي بدا النظام السوفياتي محجوزاً وعاجزاً عن الانفتاح على أي تحول امام حدة الازمة الاقتصادية واحتدام الازمة الايديولوجية. وقاده هذا «الانحجاز» الى أزمة سياسية عميقة. واتخذت الازمة السياسية مظهر شلل في صفوف الطاقم السوفياتي الحاكم (على صعيدي الحزب والدولة) تحول معه هذا الطاقم الى مجرد فريق يدير الشؤون الجارية للبلاد، ويقف عاجزاً عن اجراء أي اصلاح جدي في أي ميدان. واذا كانت هذه الازمة السياسية بدأت تدفع مجموعات تنتمي الى فئات وطبقات اجتماعية مختلفة الى الانتظام وممارسة التعبير عن مواقف مختلفة عن مواقف السلطة بل شاجبة لها في بعض الاحيان، فان هذا المظهر الاخر للازمة السياسية ظل ثانوياً ومحدوداً .

هكذا بدا النظام السوفياتي، بعد عقود من ارسائه على يد ستالين، نظاما عاجزاً عن مواجهة أي معطى جديد. لقد كبر هذا النظام وشاخ من دون ان ينضج لاستقبال أي تحولات أساسية في بنيته. ولا شك في ان ذلك كان يعود

الى طبيعته التوتاليتارية المطلقة، والى ان الطبقة المسيطرة على قمته والمشكلة من «بورجوازية حزب» خاضعة بدورها لاقلية قائدة، كانت طبقة مقطوعة كليا عن المشاكل الفعلية للشعب. فهي تعيش في ظروف امتيازات محظوظة فيما كان مستوى حياة جمهورالشغيلةيراوح عند نقطة الركود بل يميل الى التدهور. لذا ظهرت هذه الطبقة معدومة القدرة على صوغ حل للمعضلات الكبرى التي بدأ الاتحاد السوفياتي يقف امام تبعاتها مع اطلالة عقد الثمانينات.

ومن هنا اتت البروسترويكا التي قادها غورباتشوف، متراقصاً بين الحزب والدولة والشعب، تشكل تعبيراً عن أزمة النظام السوفياتي لا رداً عليها. واذ لا ننوي الاسترسال هنا طويلاً في تحليل البروسترويكا، بداية ومساراً ومصيراً ، نكتفي بالقول ان انهيار البروسترويكا-ومعها الاتحاد السوفياتي – كان وليد جملة عوامل متعددة متشابكة نذكر منها: الغياب شبه الكامل للطبقة العاملة وسائر طبقات الشعب السوفياتي عن مسرح الصراع «الفوقي» الذي اطلقته البروسترويكا مما حولها طرحا ينشد«التغيير» و «اعادة البناء» على غير استناد الى قوى اجتماعية قادرة، والضحالة النظرية الشديدة للبروسترويكا في مجتمع كانت الايديولوجيا تمسك بتلابيبه أمساكاً مطلقاً منذ عقود، ثم التخبط العملي بل الانتهازي الفادح لقائد البروسترويكا (غورباتشوف) بعيداً عن أي برنامج مرشد وعن أي تمثل لدورتاريخي مما جعل منه مجرد «طالب سلطة بأي ثمن» في نهاية المطاف .

والحقيقة ان بحثنا الراهن لا يتسع لرصد كل الظاهرات التي تولدت عن انهيار الاتحاد السوفياتي، كياناً ونظاماً، في مختلف الميادين ولدى كل «الكيانات القومية» المنبثقة مجدداً من «الامبراطورية» السابقة. لذا نكتفي بالتوقف امام الوجهة الاجمالية التي اتخذتها وتتخذها التطورات الجارية في روسيا، لان الحقل الروسي يبقى حقل الدراسة الاهم لنتائج انهيار «النموذج السوفياتي» في موطنه الاصلي وفي سائر «المعسكر الاشتراكي» على السواء. وهنا يتقدم على غيره سؤال أساسي: نحو أي نظام تتجه روسيا وهي تغادر نظامها السوفياتي السابق ؟ لقد درجت العادة، منذ انهيار البروسترويكا، على الجواب عن هذا السؤال بالقول: ان روسيا تسلك طريق العودة الى الرأسمالية. وهو، هذاالجواب، ما نرى ضرورة نظرية للتدقيق فيه. فالقول ان روسيا «تعود» الآن الى الرأسمالية هو قول غير دقيق لان نظامها السوفياتي السابق لم يكن اشتراكيا حتى يصح الحديث عن «عودتها» الى الراسمالية. والقول ان ما تتجه اليه روسيا الآن هو «الرأسمالية» هو أيضاً قول غير دقيق لان ما يجري السعي الى اقامته في روسيا الآن ليس الرأسمالية وفق الصيغة التي انتجها التطور الرأسمالي على امتداد القرن العشرين ، والتي لم تعد محكومة بقوانين السوق (الليبرالية الاقتصادية) وحدها بل باتت تحكمها قوانين التسوية الطبقية الاجتماعية أيضاً وأساساً .

لذا نجد من الاصح القول ان روسيا تنتقل الآن من

نظام «جماعية الدولية» أو «الدولتية» (ذي المضمون الرأسمالي) الى الليبرالية الاقتصادية الاثرية ، ليبرالية «اليد الخفية» للسوق كناظم أوحد للاقتصاد والمجتمع وكصيغة سابقة على التحولات الاجتماعيةالبنيوية الاساسية التي شهدتها الرأسمالية خلال القرن العشرين في مراكزها الرئيسية .

وهنا نضع الاصبع في الواقع على جانب مهم، بل على الجانب الاهم، من أزمة النظام الروسي الراهن وسائر أنظمة «ما بعد السوفياتية». انها أزمة الانتقال العسير الى ليبرالية قاسية إجتماعياً وقاصرة إقتصادياً، اما «البديل الاشتراكي» من هذه الليبرالية فلا نرى له ظلاً في ما يجري على الاطلاق. وهذه مناسبة للدعوة الى تبديد أوهام فكرية كانت تلازم الكثير من القراءات «الماركسية» للنظام السوفياتي، وأتى المآل الليبرالي للبروستريكا يثبت خطأها: من وهم القول ان النظام السوفياتي نظام إشتراكي مصاب بعاهة بيروقراطية وما ان يتجدد الصراع الطبقي ضمنه حتى تزول العاهة وتبقى الاشتراكية، الى وهم القول ان النظام السوفياتي خليط من عناصر اشتراكية واخرى رأسمالية وثالثة دولتية وان الغلبة ستكون للعناصر الاشتراكية بمجرد انفتاح آفاق الصراع الطبقي في المجتمع السوفياتي على مصراعيها، الى وهم القول ان النظام السوفياتي حقق على الاقل انجازاً راسخاً يتمثل في فك الارتباط الاقتصادي بالرأسمالية العالمية ولن تكون هناك رجعة عن هذا الانجازتحت كل الظروف.

فلقد رفعت البروستريكا الغطاء عن أزمة النظام السوفياتي، وسادت المجتمع السوفياتي فوضى سياسية كانت تسمح باندلاع كل أشكال الصراع الطبقي وببروز رد إشتراكي على الازمة لو ان قوى الرد–الاجتماعية والسياسية والفكرية– كانت كامنة فعلاً ولا ينقصها غير التحرر من القمع حتى تنخرط في عملية تغيير النظام لحسابها ووفق برنامجها. لكن الفوضى والصراعات السياسية أسفرت عن انهيار النظام السوفياتي لصالح الليبرالية داخلياً، وعن زوال استقلاله الاقتصادي لحساب التحاقه بالغرب الرأسمالي الاميركي والاوروبي خارجياً. وكانت قوى الاشتراكية الغائب الاكبر عن العملية كلها، مما يشير الى مدى الافناء المتمادي الذي كان أصابها تحت سلطة النظام السوفياتي خلال ستة عقود. وهوما يدفعنا الى رؤية الشروط الصعبة والمعقدة لولادة محاولة اشتراكية جديدة، فكراً وتنظيماً، في روسيا لا تحمل تبعات «التوتاليتارية الدولتية» السابقة ولاتكون مرشحة للسقوط سلفاً تحت وطأة اوزارها.

وتبقى كلمة أخيرة لا بد من ان تقال حول المصير المرتقب لانظمة النموذج السوفياتي التي ما زالت مستمرة في الصين وكوريا، وفي فيتنام وكوبا. وهنا لا نجد محلا للمقولة التي تعتبر هذه البلدان «بلدان خيار إشتراكي» لمجرد انها ما زالت تتمسك بالبنى الموروثة عن «النموذج». فهذا التمسك لا يقع في باب «الخيار الاشتراكي» من ناحية، وهو لا يكفي حماية لهذه الانظمة من المصير الذي

انتهى اليه الاصل السوفياتي في مسقط رأسه من ناحية ثانية. ولو أردنا ان نتخذ الصين مثالاً لتبيان مدى الصواب الذي يتضمنه هذا الحكم الفكري الاجمالي على المصير المرتقب لما بقي من «بلدان النموذج»، فاننا نجد في حوزتنا حيثيات وازنة. فالصين شرعت أصلاً، منذ عقد ونصف العقد من الزمن، في التحول نحو ليبرالية إقتصادية متدرجة ولكن حثيثة. صحيح ان هذا «الانفتاح» الذي يجري على الصعيد الاقتصادي يقابله «انغلاق» على الصعيد الايديولوجي–السياسي، لكن ذلك لا ينتقص من دلالة التحول الليبرالي الاقتصادي كمؤشر الى المصير الاخير للنظام الصيني. بل يمكننا ان نتصور توغل الصين اكثر فاكثر في اتجاه الليبرالية الاقتصادية من دون اشتراط تغيير جوهري في البنية السياسية الايديولوجية لنظامها. فالليبرالية الاقتصادية لا تتعارض مبدئياً أو بنيوياً مع الاستبداد السياسي. لذا يمكن تصور وجود «توتاليتارية» إيديولوجية وسياسية،في الصين أو في سواها من بلدان «النموذج»، متعايشة أو مترافقة مع ليبراليةاقتصادية متسعة. لكن ذلك لا يعود يعطينا الحق الفكري في إعتبار هذه البلدان بلدان «نموذج سوفياتي» مستمر، فضلاً عن عدم امتلاكنا أصلاً حق إعتبارها بلدان «خيار اشتراكي».

والى ذلك نضيف ان بقاء أو زوال الاستبداد السياسي، باسلحته السلطوية والايديولوجية، هو أمر يتعلق بالتطور الاجمالي للمجتمع ولا تقرره درجة الاخذ بالليبرالية

الاقتصادية. بل ان هذه الليبرالية الاقتصادية قد تكون احياناً في أمس الحاجة الى التسلح بالاستبداد السياسي المطلق حتى تتمكن من جعل قوانينها نافذة. وما نقوله في هذا المجال تشهد على صحته نماذج عدة من الانظمة الرأسمالية النشطة في البلدان المتخلفة(جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية)، فضلاً عن اننا لا نستبعد امكان المزاوجة بين الليبرالية الاقتصادية الوافدة وبين لون من الوان الحكم الاستبدادي المطلق حتى في روسيا نفسها .

القسم الثاني– نظرة ثانية الى تاريخ الحركة الاشتراكية العالمية

لا يكتمل المامنا بأزمة الاشتراكية، التي استظلت بالماركسية اللينينية خصوصاً، الا اذا شملت قراءتنا محطات فاصلة في تاريخ الحركة الاشتراكية العالمية كان لها اكبر الاثر في صوغ معالم التجربة الاشتراكية، فكراً وتنظيماً وممارسة، خلال الشطر الاكبر من القرن العشرين. واذ لا نريد الاسترسال طويلاً في هذا المجال نلخص قراءتنا المتجددة لتاريخ الحركة الاشتراكية العالمية في محطتين: الاولى– محطة إعلان الاممية الثالثة وانبثاق الحركة الشيوعية العالمية منها مطلع العشرينات وما ترتب على هذا الحدث في تاريخ البشرية من تطورات خلال سبعة عقود، والثانية–محطة ظهور الماوية وحركات اليسار الجديد خلال الستينات وما ترتب على هذا الحدث إيضاً من تأثيرات ضمن الحركة الشيوعية العالمية فكراً وممارسة. على ان نفرد القسم الثالث من هذا البحث للاشتراكية الديمقراطية(الاوروبية الغربية) التي استقلت عن الشيوعية مطلع العشرينات، ثم تحللت احزابها تباعاًوحثيثاً من الماركسية خلال العقود اللاحقة من القرن العشرين.

يكتسب نقد الاممية الثالثة(والحركة الشيوعية العالميةالتي انبثقت منها) أهمية خاصة في سياق مراجعتنا الراهنة لتاريخ التجربة الاشتراكية الكونية. فنحن لم نتعود قراءة تجربة الاممية الثانية وحدها بنظارات الاممية الثالثة، بل تعودنا ايضاً ان نقرأ كل تاريخ الحركة الشيوعية العالمية اللاحق على العشرينات مستخدمين مقاييس الاممية الثالثة، لاننا كنا نعتبر انطلاقتها الاولى في العقد الاول من عمرها العصر الذهبي للاشتراكية الماركسية اللينينية، قبل ان يأتي عليها عصر الجمود الستاليني وقبل ان يدهمها عصر التحريف الخروتشوفي.

فكيف ننظر الى الاممية الثالثةاليوم في ضوء نضوج سبعة عقود من الاختبار النظري والممارسة العملية، وفي ضوء ترصيد الحساب الفعلي لهذه الاممية حيث يبدو لنا ان كفة الخسائر التي ألحقتها بالحركة الاشتراكية العالمية تفوق فعلاً كفة الارباح التي كانت تتوخى تحصيلها غداة قيامها قبل سبعة عقود ونيف؟

نسارع الى القول جوابا عن هذا السؤال ان نظرتنا الثانية(الراهنة) الى الاممية الثالثة تقع في باب النقد الجذري لما تأسست عليه هذه الاممية من فكر وتنظيم ولما انبثق منها على صعيد الحركة العملية. ولا تترك استعادتنا

لحدث قيام الاممية الثالثة بقيادة لينين عام١٩١٩، مجالاً للشك في ان القائد البلشفي كان ينطلق في عمله هذا من مفهوم لـ«الثورة البروليتارية العالمية» بالغ التبسيط وبعيد جدا من حيث توقعاته عن الوقائع. لقد صاح لينين ليلة انتصار ثورة اكتوبر قائلاً:«عاشت الثورة الاشتراكية العالمية». واستكمل صيحته هذه فيما بعد شارحاً رأيه في هذا المجال بالقول: «لايمكن تصور الانتصار الكامل للثورة الاشتراكية في بلد واحد، بل يتطلب الامر تعاوناً نشطاً بين بضعة بلدان متقدمة على الاقل». هكذا انطلقت عملية تشكيل احزاب شيوعية في بعض بلدان أوروبا (الغربية) ومعها بدأت ترتسم معالم الانشقاق القادم على الحركة الاشتراكية. وانعقد خلال الربع الاول من عام ١٩١٩، المؤتمرالاول للاممية الثالثة شاملاً احزاباً وأجنحة ومجموعات تنطلق كلها حسب اعلانها من «موقع ديكتاتورية البروليتاريا كما تجسدها سلطة السوفياتات في روسيا». وانتهى المؤتمر الى اتخاذ قرار بـ«تعميم التجربة الثورية للطبقة العاملة (الروسية)، وبتخليص الحركة الاشتراكية من خلائط الانتهازية والاشتراكية – الوطنية، وبتوحيد صفوف كل احزاب البروليتاريا العالميةالثورية حقاً، وذلك من أجل تسهيل وتسريع انتصار الثورة الشيوعية في العالم كله». وفي المؤتمر الثاني للاممية الثالثة المنعقد عام ١٩٢٠، تحددت رؤية المؤتمرين لـ«الثورة العالمية الداهمة» على نحو ملموس وبوضوح اشد مما كان عليه في المؤتمر السابق. هكذا نقرأ:«تعتبر

الاممية الشيوعية قضية روسيا السوفياتية قضيتها. ولن تضع البروليتاريا العالمية السيف في غمده الا عندما تصبح روسيا السوفياتية احدى حلقات اتحاد جمهوريات سوفياتية يشمل العالم». ونقرأ:«تجسد الاممية الشيوعية ارادة البروليتاريا الثورية العالمية. وتتمثل مهمتها في تنظيم الطبقة العاملة للعالم باسره من اجل قلب النظام الرأسمالي واقامة الشيوعية... ان الظرف السياسي العالمي الراهن يضع ديكتاتورية البروليتاريا على جدول الاعمال المباشر».

من هذه الاقوال وغيرها يتضح مدى التبسيط الفكري الذي انطلقت منه الاممية الثالثة في اطلاقها مقولة «الثورة العالمية» الواحدة أولاً، وفي افتراضها جاهزية المراكز الرأسمالية المتقدمة لاستقبال «ديكتاتورية البروليتاريا» ثانيا، وفي وصولها حد الحديث الحماسي عن راهنية «الشيوعية» في العالم كله ثالثاً.

ومن التبسيط الفكري الذي يسقط خصوصية الثورة الروسية على خصائص الوضع العالمي، ينبثق تبسيط تنظيمي يتم بموجبه اسقاط صيغة الحزب البلشفي على مفهوم التنظيم الاشتراكي في كل مكان. ففي شروط الانتساب الى الامسية الثالثة نقرأ:«على الاحزاب المنتمية الى الاممية الشيوعية ان تتشكل على قاعدة المركزية الديمقراطية. ولا يستطيع أي حزب شيوعي ان يضطلع بواجبه في الظرف الراهن ان لم يكن منظماً وفق أقصى درجات المركزية، وان لم يكن مركزالحزب متمتعاً باكثر

السلطات والصلاحيات اتساعاً..وعلى الاحزاب (الاشتراكية) ان تتخذ اسم الشيوعية وتطهر صفوفها من العناصر الاصلاحية، وان ينتخب كل منها لجنة مركزية تتوافر فيها نسبة الثلثين من اتباع الاممية الثالثة. كما ينبغي طرد كل العناصر التي ترفض شروط الانضمام الى الاممية الشيوعية، والقطع مع الاصلاحيين المعروفين وضمان التطهير الدوري للاحزاب من العناصر البورجوازية الصغيرة...». وفي مجال خضوع أو اخضاع كل الاحزاب الشيوعية لسلطة الاممية نقرأ: «ان تطبيق كل قرارات مؤتمرات الاممية الشيوعية ولجنتها التنفيذية هو أمر إجباري. ويتوجب نشر الوثائق المهمة للاممية من جانب كل حزب. وينبغي ان يحظى برنامج أي حزب حول الوضع في بلده بمصادقة الاممية. وأخيراً على كل حزب ان يدعم من دون تحفظ الجمهوريات السوفياتية في مواجهتها للثورة المضادة».

هكذا يرتسم امامنا مجسم التبسيط التنظيمي الهائل الذي اتت به الاممية الثالثة، وهو تبسيط جرى بموجبه تصدير صيغة الحزب البلشفي اللينيني (المركزي الديمقراطي) الى كل انحاء العالم بصرف النظر عن تمايز التشكيلات الاجتماعية واختلاف الظروف السياسية بين بلدانه، وتم وفق احكامه اخضاع العلاقات بين احزاب الاممية (وليس داخل كل منها فقط) لمباديء المركزية الديمقراطية الصارمة. وهكذا وجد اشتراكيو العالم انفسهم، مع انشاء الاممية الثالثة، امام قرار تشكيل حزب

اشتراكي (شيوعي) عالمي واحد يخضع لقيادة واحدة وله مركز واحد يمارس سلطة فكرية -سياسية- تنظيمية كاملة على كل فروعه. ولم يكن أمراً غريباً أو مفتعلاً ان يندلع في صفوف الحركة الاشتراكية العالمية سجال ساخن حول صيغة الاممية الثالثة هذه، وان يختلط في هذا السجال الموقف من ثورة اكتوبر بالموقف من الاممية الجديدة. ومن هنا بدأت نذر انشقاق الحركة تتجمع، ليتحول هذا الانشقاق واقعاً نشأ بموجبه منذ العام ١٩٢٠، في أوروبا وفي سائر انحاء العالم، مفهومان متجابهان للاشتراكية وشكلان متعاكسان للتنظيم السياسي وصيغتان متقابلتان للتشكيلات النقابية.

وحين نستعيد هذا الواقع التاريخي اليوم نستطيع القول ازاءه انه اذا كانت اصلاحية بعض احزاب الاممية الثانية ساهمت في تمهيد اجواء الانشقاق ضمن الحركة الاشتراكية العالمية، فان التبسيط الثوري، الفكري-السياسي-التنظيمي، الذي ولدت على قاعدته الاممية الثالثة هو الذي جعل انشقاق هذه الحركة امراً حتمياً. وعلى أي حال فان الاممية الشيوعية لم تكن تخفي مسؤوليتها الاساسية عن شق الحركة الاشتراكية، بل كانت تعتبره واجباً ثورياً يقع في باب «التطهير والتطهير الذاتي» طبقياً. على ان هذا الانشقاق الذي اعتبرته الاممية الثالثة انجازاً مهماً في اتجاه «اغناء التجربة الثورية للطبقة العاملة»، كان في الواقع مصدر افقار واضعاف للحركة الاشتراكية العالمية، بل هو كبدها خسائر فادحة في صيغة

صراعات مؤذية سياسياً، وألوان من الجمود العقائدي والنبذ المتبادل ضارة فكرياً، وضياع لفرص تأثير في مجرى تطور العديد من البلدان بالغ السلبية عملياً.

وما نشير اليه في هذا المجال تحول عنصر اعاقة كبيرا لنضالات سياسية-اجتماعية حاشدة في العديد من انحاء العالم، وخصوصا بعدما تبددت «الاحلام الثورية» الاولى التي رافقت قيام ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ (وبعض المحاولات الثوريةفي المانيا والنمسا وهنغاريا عام ١٩١٨)، وصاحبت تأسيس الاممية الثالثة ونشاطها في السنوات الاولى من عمرها. وحين استقر الرأي في الاتحاد السوفياتي على نظرية «بناء الاشتراكية في بلد واحد»، وحين اتخذ هذا البناء صيغته المتسارعة تحت القيادة الستالينية، دخلت الاممية الشيوعية طوراً جديداً هو طور تبعية احزابها للمركز السوفياتي في ظل شعار «الالتفاف حول الاتحاد السوفياتي وطن البروليتاريا العالمية». ولا يتسع المجال هنا بالطبع لقراءة وافية تشمل كل محطات التحول والتمظهر في تاريخ العلاقات ضمن الحركة الشيوعية العالمية، من «الكومنترن» الى «الكومونفورم» الى مؤتمرات «الحزب الشقيق الاكبر»... ومن ستالين الى خروتشوف الى بريجنيف الى غورباتشوف. حسبنا القول ان الحركة الشيوعية العالمية الملتفة «أممياً» حول المركز السوفياتي، دفعت في البلدان الرأسمالية المتقدمة ثمناً فادحاً لقاء تبعيتها لهذا المركز السوفياتي. ولم يكن الثمن اقل من انفصام نشأ بين برامج وسياسات وممارسات

الاحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية وبين مجرى التطور الفعلي في بلدان القارة. وهو انفصام كان وجهه الآخر يتمثل في ولادة ماركسية اكاديمية (أوروبية غربية) بدأ اعلامها ينسحبون من احزابهم، وبدأت هي تنسحب تباعاً من أرض الواقع الى رفوف المكتبات. هكذا نشأ، في مقابل تحول الماركسية الى ايديولوجيا تبرير للامر الواقع القائم في بلدان «النموذج السوفياتي» وفي صفوف الحركة الشيوعية العالمية، نشأ لون آخر من الوان تحول الماركسية الى ايديولوجيا تمثل في نتاج فكري ماركسي أوروبي غزير لا صلة له بالواقع بل تتلخص كل وظيفته في الدفاع عن «نقاء» النظرية والسعي الى اثبات صحة مقولاتها الاصلية.

اما في البلدان المتخلفة فقد دفعت الحركة الشيوعية التابعة للمركز السوفياتي ثمن تبعيتها مرتين: في المرة الاولى- عندما انعزلت عن مجرى حركة التحرر الوطني في بلدانها باسم «النقاء البروليتاري» تاركة للبورجوازيات الوطنية مهمة «قيادة المرحلة التحررية» وحدها، وفي المرة الثانية- عندما اندمجت بحركة التحرر الوطني في بلدانها تحت راية «نظرية التطور اللارأسمالي» السوفياتية التي اطلقها خروتشوف وراجت منذ مطلع الستينات. وهي النظرية التي شكلت جواز مرور العديد من الاحزاب الشيوعية، في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، الى الالتحاق بما بدأ يسمى اصطلاحاً «الانظمة التقدمية السائرة على طريق الانتقال الى الاشتراكية» والتي شهد العالم العربي ولادة نصف دزينة منها على الاقل. وحين

نحاول ترصيد الحساب الفعلي لانجازات هذه «الانظمة التقدمية»، التي التحقت بها احزاب شيوعية عدة، نجد انفسنا امام محاولات استنساخ مشوه، تحت شعار «الاشتراكية» لنموذج النظام السوفياتي افلحت في تقليد بعض اشكاله لكنها فشلت في تكرار انجازاته. فلم تستطع الانظمة المشار اليها بناء حيز واسع من التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي، ولم تتمكن من ارساء تسوية طبقية تشكل ركيزة لتقدم اجتماعي حثيث أو لاندماج اجتماعي وطني – قومي ناجز، وعجزت عن اطلاق نهضة ثقافية علمية تقنية عصرية. أما ما ازدهر في هذه الانظمة وكتب له الاستمرار فهو الاستبداد السياسي الذي حجز الديمقراطية واستبدلها ببعض طقوس الحكم السوفياتي، تحت عنوان «الديمقراطية الشعبية»، ولا سيما ما يتعلق منها بمقولة «الدور الطليعي للحزب» وبمصادرة الدولة لكل مؤسسات المجتمع المدني.

واذا كان كل أصحاب المشروع الاشتراكي أو الخيار الاشتراكي في العالم يواجهون اليوم تحدي تجديد صوغ مشروعهم أو خيارهم في ضوء انهيار النظام السوفياتي ومشتقاته، فان هذا التحدي يبدو بالنسبة الى الحركة الشيوعية العالمية (المتحدرة من الاممية الثالثة) مضاعفاً. فليس سراً ان النظام السوفياتي كان يشكل مصدر الالهام الفكري الاول وأحياناً الاوحد للاحزاب الشيوعية، وكانت علاقتها به أساس تماسكها التنظيمي وقاعدة تضخم حجمها السياسي. وهي تعودت ان تضبط مبادرتها

الفكرية علي ايقاع المبادرات الصادرة عن المركز السوفياتي. هكذا وجدناها ترحب بالبروسترويكا غداة انطلاقتها، وتتابع بالولاء والتأييد و «الافتاء» مختلف ذبذباتها، ثم وجدناها تنفض يدها من هذه البروسترويكا بعدما ازاحتها الاحداث عن سدة السلطة في الاتحاد السوفياتي وجعلتها في ذمة التاريخ. لذا نجد معظم احزاب الحركة الشيوعية العالمية يتخبط اليوم وهو يحاول صوغ جواب عن سؤال: ما العمل؟ فهذه الاحزاب تواجه للمرة الاولى منذ تأسيسها مسؤولية التفكير المستقل، فضلاً عن كون البنى التنظيمية – الايديولوجية الموروثة عن ماضيها السحيق تشكل عناصر اعاقة كبرى لقدرتها على اجراء مراجعة نقدية ضخمة تنطلق من تجديد البحث في الماركسية، لتجتاز محطات اعادة قراءة «اللينينية» و«السوفياتية» ومختلف تجارب الحركة الشيوعية، توصلاً الى استكشاف معالم هوية فكرية متجددة وصيغة تنظيمية مختلفة وممارسة سياسية موصولة بالمستقبل. وعلى أي حال فان الظاهرة الاغلب التي نجدها في هذا المجال هي ظاهرة القصور عن اطلاق حوار نظري-سياسي- تنظيمي خلاق في صفوف الحركة الشيوعية، الامر الذي يجعل ما تشهده احزاب هذه الحركة راهناً من خلافات أو اختلافات لونا من التعبير عن عمق الازمة وليس مشروعا للرد عليها. وغني عن القول ان هذا الحكم الذي نطلقه يبدو اكثر انطباقاً على احزاب المنطقة العربية من سواها، اذ هو يعبر عن الدور الحاسم الذي ظلت العلاقة بالاتحاد

السوفياتي تلعبه في تاريخ هذه الاحزاب منذ تأسيسها وفي مختلف محطات تطورها.

ثانيا - نقد الماوية واليسار العالمي الجديد

يرتدي نقد اليسار العالمي الجديد أهمية خاصة بالنسبة الى منظمتنا وهي تراجع اليوم الخيار الفكري الذي تأسست عليه. فلقد ولدت منظمتنا في حاضنه هذا اليسار، بل كانت احدى منظماته، ولا يعفيها افوله اليوم من المسؤولية عن الاستحضار النقدي لمقولاته، لان هذا الاستحضار يقع في باب النقد الذاتي الذي لا بديل منه.

ولا بد من القول بداية ان اليسار العالمي الجديد كان اطاراً لعدد كبير من الاحزاب والتنظيمات والشلل توالدت وتكاثرت على امتداد الستينات ومطلع السبعينات في بلدان «العالم الثالث» وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة على السواء. والى ذلك نضيف ان ما اعطى هذا اليسار قوته ووحدته،على رغم اختلاف منابته وتنوع اشكالياته ، هو الوزن المتنامي للصين الشعبية بقيادة ماوتسي تونغ ضمن اطار الحركة الشيوعيةالعالمية وعلى الصعيد الدولي في آن. وعلى هذا الوزن نهضت مقاربة نظرية جديدة في تاريخ الماركسية، بعد المقاربة اللينينية، هي المقاربة الماوية (نسبة الى ماوتسي تونغ). وسنرى حين نتوغل في التفحص النقدي لمقولات اليسار العالمي الجديد، الذي كنا جزءا منه، ان الماوية تشكل المرجع الاكبر والمستند الاهم لهذه

المقولات. لذا يصبح نقدنا هنا نقدا لمقولات الماوية واليسار العالمي الجديد في آن، مع التوقف امام الفوارق فيما بينها حيث يمكن ويجب.

اتخذت الماوية بعدها العالمي الشاسع مع الانشقاق الكبير الذي اندلع ضمن الحركة الشيوعية العالمية مطلع الستينات وبدأ يتخذ صيغة مواجهة ايديولوجيةسياسية (وأحياناً عسكرية) حادة بين الصين والاتحاد السوفياتي. وفي خضم هذا الانشقاق نشأ اليسار العالمي الجديد ملتزما موقع الصين وتابعا لها في بعض الاحيان. اما الفكر الذي تسلح به هذا اليسار فكان يحشد خليطا من المقولات نكرر القول ان الماوية شكلت عنصر لحمته ومصدر وحيه الاساسي. ولننتقل من هذا التعميم الى لون من التخصيص.

كان الخلاف على مبدأ التعايش السلمي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، الذي اعلنه خروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي وشرع الاتحاد السوفياتي في محاولة تطبيقه منذ ذلك الحين، كان الخلاف على هذا المبدأ نقطة التباين الاساسية الظاهرة التي فجرت الانشقاق الصيني- السوفياتي واطاحت وحدة الحركة الشيوعيةالعالمية. فلقد رد الحزب الشيوعي الصيني، في اطار مناظرة فكرية كبرى، على مبدأ التعايش السلمي بين المعسكرين والنظامين رداً قاسياً وحاداً . واخذت الصين تقذف تهم التحريفية والمهادنة الطبقية والاصلاحية وخيانة الثورة العالمية في وجه الاتحاد

السوفياتي. وارتفع شعار ماوتسي تونغ الشهير «الامبريالية نمر من ورق» وهزيمتها اكيدة لذا لا بدمن تشديد الهجوم عليها. وهو ما كان يرادف الدعوة الى اطلاق «الثورة العالمية» من عقالها. هكذا وجدت الحركة الشيوعية العالمية في صفوفها، بعد أربعة عقود مضت على تأسيس الاممية الثالثة، من يقف ليجدد صيحة لينين الاصلية عام ١٩١٧ «عاشت الثورة الاشتراكية العالمية». وغني عن القول ان اليسار العالمي الجديد بدأ ينشأ واخذت صفوفه تنتظم تحت راية المقولة الماوية المتجددة حول «الثورة العالمية» التي يجب ان تستأنف انطلاقتها. ولا يصعب علينا القول ان افتراض «ثورة عالمية واحدة» كان ينطوي لدى ماو على تبسيط فكري مماثل للتبسيط الذي رأيناه لدى لينين، بل وعلى ما هو افدح منه. لقد قادت مقولة «الثورة العالمية الواحدة» لينين الى البحث عن مركز لهذه الثورة فكان المركز:«قبضة من البلدان الرأسمالية المتقدمة». وكان لا بد للمقولة نفسها ان تقود الماوية واليسار الجديد الى البحث عن مركز للثورة العالمية فاذا بالمركز هذه المرة: «مجموع البلدان المتخلفة». على ان انتقال (أو نقل) مركز الثورة العالمية الى «العالم الثالث» أو «البلدان الرأسمالية المتخلفة» أو «اطراف النظام الرأسمالي العالمي»، كان يقذف تحدياً نظرياً كبيراً في وجه يسار جديد يعلن التزامه الماركسية بل يعتبر نفسه قيماً على اصالتها. فكيف يمكن تفسير هذا الانتقال (أو النقل) انطلاقاً من نظرية ماركسية تربط «الثورة

الاشتراكية» بالطبقة العاملة ربطاً محكماً؟ امام هذا المأزق النظري اختار اليسار الجديد مخرجا يمكن اعتباره اكبر عملية هروب فكري الى الامام في تاريخ الماركسية. وكان المخرج توسيع دائرةالتحليل الماركسي ليصبح موضوعه تحليل الوضع العالمي بمجمله. ومن هنا ولدت الترسيمة الفكرية المبسطة التي تناسلت منها كل «النظريات العالمثالثية» فيما بعد. وبموجب هذه الترسيمة تمت قراءة التقدم والتخلف على انهما وجهان متقابلان ومتكاملان لعملة واحدة. فالاستغلال الامبريالي يحمل الثروة للبلدان الصناعية ويسمح لها برفع مستوى حياة طبقاتها العاملة، وهو يحمل في الوقت نفسه الفقر والبؤس الى اكثرية الشغيلة في البلدان التابعة. ومن هنا تصبح جماهير هذه البلدان عنصر التحول الثوري ومفتاحه على الصعيد العالمي، بالمعنى الذي كان يعطيه ماركس لدور البروليتاريا الصناعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن هذا التحليل انبثقت المقولة الماوية الشهيرة عن «العوالم الثلاثة: الرأسمالي والتحريفي والثالث»، وهي المقولة التي جرى بموجبها اعتبار «العالم الثالث البطن الرخو للنظام الرأسمالي العالمي» وحيث يمكن للضربة أو الضربات الثورية ان تؤتي نتائجها في صيغة «ثورة عالمية متواصلة الحلقات». وغني عن القول ان اليسار الجديد الماوي كان يمارس وفق هذا التحليل لونا من التخريج للماركسية يقارب الخروج عليها، اذ هو يتناول بالتبديل العامل الطبقي المقرر لقيام الثورة الاشتراكية. وهو تخريج

نكرر القول انه كان من التبسيط بمكان، وشكل نقطة انزلاق الى ما هو اكثر غرابة على الصعيد الفكري. وهذا الاكثر غرابة كان يتمثل في طريقة اعتماد مقولة «حرب الشعب الطويلة الامد» التي شكلت الصين مسقط رأسها، وتحولت الى مقولة مفتاحية حاسمة في فكر اليسار الجديد جرى اسقاطها على الوضع العالمي كله –على اختلاف وتائر تطور بلدانه وقاراته– وفق تبسيط ما بعده تبسيط. ولا تتضح لنا هذه الغرابة التبسيطية الاحين نستعيد شطحة التنظير الصينية لمقولة حرب الشعب على لسان لين بياو، وزير الدفاع الصيني في حينه والناطق الامين بلسان ماوتسي تونغ، في كراسه الشهير «عاشت حرب الشعب الظافرة» وهو الكراس الذي كان احد «الكتب المقدسة» لدى اليسار الجديد. لقد صدر الكراس عام ١٩٦٥ واحتوى كمقدمة مقارنة بين الثورة الروسية (البروليتارية) والثورة الصينية (الديمقراطية الفلاحية)، لينتهي من هذه المقدمة الى دعوة كل البلدان المتخلفة للاسترشاد بالاستراتيجية التي اتبعتها الثورة الصينية تحت قيادة ماو. اما مضمون الاسترشاد فيوضحه المقطع الآتي من كراس لين بياو: «اذا تفحصنا الوضع العالمي بمجمله نستطيع ان نعتبر اميركا الشمالية وأوروبا الغربية بمثابة «المدن»، فيما تشكل آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية «الريف». وينبئنا الواقع ان الحركة الثورية للبروليتاريا في بلدان اميركا الشمالية وأوروبا الغربية الرأسمالية تراوح في مكانها مؤقتا لاسباب عدة منذ الحرب العالمية الثانية، فيما تتسع وتنمو حثيثا

الحركة الثورية لشعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. لذا نستطيع القول بمعنى من المعاني ان الثورة العالمية تشهد اليوم وضعا يحاصر فيه الريف المدن. مما يعني ان قضية الثورة العالمية ترتهن اليوم، وفي نهاية المطاف، بالنضال الثوري لشعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية حيث تعيش أغلبية سكان العالم». وهكذا تتحول قضية «الثورة العالمية» ببساطة الى قضية «عسكرية». لقد قلنا في نقدنا للينينية انها اسقطت الخصوصية الروسية على خصائص الوضع العالمي، فماذا نقول في الماوية التي تسقط «فنها العسكري» وفق كراس لين بياو على مجمل الوضع العالمي؟ لقد سلكت الثورة الصينية، كما هو معروف، مسارا اتخذ بصورة أساسية صيغة ثورة ديمقراطية وفلاحية انتصرت انطلاقا من قواعدها في الارياف عبر محاصرتها للمدن شيئاً فشيئاً توصلا الى اسقاطها في ختام «حرب شعبية طويلة الامد». هذا المثال الثوري الذي كان واقعيا في ظروف الصين ومنبثقا منها، هو ما يقترح لين بياو على البلدان المتخلفة ان تطبقه على صعيد عالمي، مطالبا شعوب اسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية بشن حرب شعب عالمية طويلة الامد لمحاصرة اميركا الشمالية وأوروبا الغربية واسقاطهما في يد «الثورة البروليتارية العالمية» في نهاية المطاف. اذا كانت هذه الافكار تبدو لنا اليوم ناطقة بالشطط ولا تحتاج الى طويل نقد لتبيان طبيعتها التبسيطية الفظة، فان ذلك لا يلغي كونها شكلت على امتداد الستينات ومطلع السبعينات

بديهيات ثورية حاسمة بالنسبة الى اليسار الجديد.

ومن هذا المفهوم الصيني للثورة العالمية اطل اليسار الجديد ـ ودائما بالصراع مع«التحريفية السوفياتية» ـ على مقولة الثورة الثقافية التي اطلقها ماو ردا على النموذج السوفياتي في «بناء الاشتراكية» والذي راى فيه منذ منتصف الستينات عودة «الى الرأسمالية». انطلقت مقولة الثورة الثقافية من صوغ ملاحظة صحيحة حول واقع النظام السوفياتي. ومؤدى الملاحظة ان نمط تنظيم الاقتصاد ليس العامل الحاسم في التقدم نحو الاشتراكية، بمقدار ما تشكل الطبيعة الطبقية للسلطة هذا العامل الحاسم. واذ جرى اعتبار النظام السوفياتي بورجوازية دولة، بدأ البحث ينصب حول شروط تغيير العلاقات الاجتماعية ما دامت ملكية الدولة لوسائل الانتاج وخطتها الاقتصادية المركزيةلم تفلحا في تغيير هذه العلاقات. لقد قالت اطروحة ماركس المادية التاريخيةالاصلية انه يكفي تحويل المحيط الاقتصادي- الاجتماعي حتى يتم تحويل الانسان. لكن نموذج النظام السوفياتي كان يشير الى نتائج معاكسة لهذه الاطروحة. ومن هذه النقطة بالضبط تسلسلت المحاولة الماوية النقدية توصلاً الى بلورة مقولة الثورة الثقافية البديلة. لقد كان هدف خلق «طبيعة بشرية اشتراكية» هدفا أساسيا في نظر ماو على الدوام. فالثورة ليست عملاً يقوم وينتهي مرة واحدة، بل ينبغي ان تستمر الثورة على امتداد مرحلة تاريخية طويلة، اذ يتعلق أمرها بالغاء الارث الاخلاقي والايديولوجي المتحدر والمستمر منذ

قرون . ولا يجوز ان تكتفي بتحويل بنى الاقتصاد وتنظيمه، بل يجب عليها تحويل العلاقات الاجتماعية. ولكي تتمكن البروليتاريا من تثوير العلاقات الاجتماعية عليها ان تحول نفسها، اي ان تحول روحها وعقلها. هكذا رأى ماو انه لضمان عدم تدهور الثورة الصينية على الطريقة التي تدهورت بها الثورة الروسية لا بد من اطلاق «ثورة ثقافية». ولقد فهم هذه الثورة الرامية الى «تحويل الطبيعة الانسانية» على انها مسار صراع طبقي في الحزب وفي المجتمع يجب ان يستمر الى ما لا نهاية. هكذا برزت، عبر مقولة «الثورة الثقافية» الماوية، محاولة جديدة كليا في تفسير الماركسية ومتجرئة عليها بما لا قياس له سابقا. فلم يعد تحويل البنى الموضوعية – بموجب هذه المقولة – هو الضامن لتحويل فكر الانسان وتبديل وعيه الاجتماعي. بل ينبغي النظر – ودائما حسب المقولة ذاتها –الى الامر من زاوية معاكسة بمعنى من المعاني،أي من الزاويةالتي ترى في تحويل فكر الناس وذهنيتهم العنصر المقرر لاقامة «علاقات اجتماعية» من نمط جديد. وفي تقويمنا النقدي لمقولة «الثورة الثقافية» هذه نشير الى انه اذا كان صحيحا وجود دورفعلي لعامل الفكر والوعي في تحويل العلاقات الاجتماعية، لكننا لا نستطيع ان نرتب على ذلك اطروحة نظرية جل ما تفعله هو انها تقلب المادية التاريخية الاقتصادوية في الماركسية على رأسها لاحلال لون من المثالية التاريخية الانسانية مكانها. فالحل لمعضلة الاقتصادوية في الماركسية، ولمعضلة «البناء غير

الاشتراكي» في الاتحاد السوفياتي ايضاً وأساساً، كان يتطلب نظرات أعمق بكثير مما ذهبت اليه مقولة الثورة الثقافية الماوية. ولكن بما ان ماوتسي تونغ لم يكن في وارد الخروج على الترسيمة الاجمالية للنظام السوفياتي جوهريا، فانه مارس عملية هروب فكري متماد الى الامام في مواجهة أزمة هذا النظام، وهو ما اتخذ مرة أولى صيغة «القفزة الكبرى نحو الشيوعية» نهاية الخمسينات، ليتخذ مرة ثانية صيغة «الثورة الثقافية» منتصف الستينات. وعلى أي حال فان التاريخ سرعان ما اتى يحكم في غير مصلحة مقولة «الثورة الثقافية» بل هو انتهى الى تبديد كل نتائجها وتصفية كل مشتقاتها. ففي نهاية صيف العام ١٩٧١ قتل لين بياو في حادث طائرة تبين فيما بعد انه كان يستقلها هاربا الى الاتحاد السوفياتي. وكان الحدث في حينه من الضخامة بحيث اتى يزعزع مقولة الثورة الثقافية من أساسها. ذلك ان لين بياو، وزير الدفاع الصيني في حينه، كان أقرب رفاق ماوتسي تونغ اليه، مثلما كان المشرف على اصدار «الكتاب الاحمر» (انجيل الثورة الثقافية). بل يمكن القول ان لين بياو كان اكبر منظري الثورة الثقافية، واليه تعود صياغة كل الطروحات الايديولوجية الكبرى التي شكلت ما سمي «الماركسية الثورية» لليسار الجديد في الغرب وفي «القارات الثلاث» على السواء: من الطروحات حول المدينة والريف وحول الامبريالية والعالم الثالث، الى الطروحات حول أولوية السياسة على الاقتصاد وضد النظرة

«التحريفية» التي تراهن على الاكتشافات التكنولوجية والتصنيع السريع و«العقلانية الاقتصادية» والحوافز المادية. لذا فان «سقوط» لين بياو على هذا النحو وهو في طريقه الى الاتحاد السوفياتي «التحريفي»، وصعود دينغ سياوبنغ الذي كان يعلن «لا مبالاته الايديولوجية حيال لون القطة ما دامت قادرة على صيد الفئران» في اشارة الى ضرورة اعادة الاعتبار للمقاييس الاقتصادية الصرف، ان هذين الحدثين شكلا ايذانا بدخول اسطورة «الثورة الثقافية» طور الذبول. وفي خريف عام ١٩٧٦ مات ماوتسي تونغ ليبدأ بعد موته عصر الارتداد الكبير في الصين عن مقولة الثورة الثقافية التي أصبحت النظرة اليها تصنفها في عداد المغامرات الكارثية الهوجاء التي اعاقت تطور الصين وسببت لها خسائر فادحة. وفي موازاة التحول نحو لون من الليبرالية الاقتصادية «ما فوق التحريفية» في الداخل، بدأت الصين تغير سياستها الدولية جوهريا في الخارج. فعقدت معاهدة تحالف مع اليابان. ونسجت اوثق العلاقات مع الولايات المتحدة، ولم تترك نظاما رجعيا في العالم الا وانفتحت عليه مما بدد نهائيا اسطورة مركز «قيادة الثورة العالمية» في بكين، التي إزدهرت خلال الستينات.

وبعد هذا العرض للتخريجات النظرية الاساسية التي اعتمدها اليسار الجديد مسترشدا بالماوية ومستوحيا «ثورتها الثقافية»،يجدر بنا التوقف امام التمايز في تلاوين هذا اليسار الجديد بين الغرب الرأسمالي المتقدم من ناحية

وبين «العالم الثالث» المتخلف من ناحية ثانية. بالنسبةالى اليسار الجديد في «العالم الثالث» لم يكن الاسترشاد بالماوية يطرح أي مشكلة لانها كانت في الاساس محاولة للرد على معضلات تطور البلدان المتخلفة. اما اليسار الجديد في أوروبا الغربية فانه اضطر الى المزاوجة بين الماوية كنظرة الى الوضع العالمي وكدليل مرشد لصنع «الثورة العالمية»، وبين تخريجات «ماركسية» ذات نكهة أوروبية خاصة. وهي تخريجات ذهبت بعيدا في تحليلها لاوضاع المراكز الرأسمالية المتقدمة وسبل قيام «الثورة» فيها. ونورد من التخريجات المشار اليها هنا ما يتعلق برؤية دور الطبقة العاملة في المراكز الرأسمالية المتقدمة، حيث بدت هذه الطبقة في نظر اليسار الجديد مندمجة كليا بانظمتها الرأسمالية مما يسقطها من حساب القوى «الخارجة» عن دورة النظام الرأسمالي والتي لا مكان لها ضمن تراتبية تقديماته. ومن هنا كانت دعوة اليسار الجديد الغربي الى التوجه نحو البروليتاريا الرثة في حواضر المراكز الرأسمالية المتقدمة، والى استنهاض الفئات الاجتماعية الهامشية والمنبوذة، وتنظيم العمال الاجانب والعاطلين عن العمل والمضطهدين عنصريا، وتشديد نضال الحركات النسوية وكل الذين يعانون من استغلال النظام الرأسمالي وقمعه باشكال مادية فظة. فهؤلاء جميعاً يحتلون في المجتمع موقعا هامشياً خارج المسار «الديمقراطي البورجوازي»، لذا فان معارضتهم هي معارضة ثورية بالطبيعة والتعريف وهي قادرة على تسديد

الضربات الى النظام الرأسمالي من خارجه بالنظر الى عجزه عن احتوائها في داخله. على ان هذه المعارضة الثورية يجب ان تعمل دائماً بالتعاون مع الجماهير المسحوقة لشعوب «العالم الثالث». وبكلمة اخرى اتخذ عمل اليسار الجديد في المراكز الرأسمالية المتقدمة صيغة «رفض كبير» ذهب حد «ادانة المجتمع الصناعي» من اساسه طرائق انتاج، ومضامين علم، ومناهج تقنيات، وانماط استهلاك، وقيم حياة. وهو، هذا «الرفض الكبير»، ما كان في اساس «الثورة الطلابية» التي اندلعت في غير عاصمة أوروبية غربية عام ١٩٦٨. وكان طبيعيا ان يسارع اليسار الجديد الى احتضان هذه «الثورة» والاندماج فيها والتنظير لها. وتمحور التنظيرحول مقولة الدورالثوري الجذري الذي يستطيع الطلاب الاضطلاع به دون سواهم، أو طليعة لسواهم من القوى الاجتماعية، بالنظر الى كونهم يقعون خارج دائرة علاقات الانتاج الرأسمالية التي استوعبت الطبقة العاملة وقضت على خصائصها الثورية. واذ لا نود الاسترسال طويلا في هذا المجال نشير الى ان «الثورة الطلابية» الاوروبية المندلعة عام ١٩٦٨ وجدت في مقولة «الثورة الثقافية» الماوية مادة ملائمة لاشتقاق الشعارات مما حولها الى لون من «الحركة الماركسية الفوضوية» بمعنى من المعاني. ومن هنا كان انتقالها من الاصطدام بالنظام الى معارضة الدولة، ومن هنا نبعت مناداتها بوضع «الشيوعية» على جدول أعمال النضال الراهن وكهدف للتطبيق الفوري.

يبقى ان نتوقف، في ختام هذه الملاحظات النقدية، امام المآل الاخير الذي انتهى اليه اليسار العالمي الجديد في الغرب الاوروبي وفي«القارات الثلاث» على السواء. لقد دخل هذا اليسار طور التفكك الاخير خلال النصف الثاني من السبعينات. صحيح ان المسيرة المتواصلة للثورة الفيتنامية ظلت تشكل في هذه الفترة مستندا فكريا وعمليا لبعض بقايا اليسار الجديد في غير مكان من العالم. لكن فشل الماوية، بمختلف مقولاتها النظرية والعملية وفي الطليعة منها مقولة « الثورة الثقافية »، كان العنصر الحاسم في رسم ملامح النهاية الاجمالية لليسار الجديد. والى هذا العنصر كانت تضاف عناصر اخرى متصلة بالتطورات الداخلية، الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية ـ الايديولوجية، في بلدان اوروبا الغربية لعبت دورا مهما في تقليص الهوامش الاجتماعية لليسار الجديد في الغرب. مثلما كانت تضاف النتائج الضحلة للآمال التي علقتها شعوب البلدان المتخلفة على«ثوراتها» والتي اتت تنتزع من اليسار الجديد في «العالم الثالث » معظم مبررات وجوده .

هكذا شهدنا ظاهرات مثيرة في غير بلد اوروبي انخرط بموجبها بعض اليسار الجديد في احزاب اشتراكية او اشتراكية ديمقراطية غير ماركسية، وتحول بعضه الاخر الى رافد اساسي في عملية تشكيل احزاب «الخضر » وحركات البيئة في امتداد « رفضه الكبير » للمجتمع الصناعي، واعتزل بعضه الاخير السياسة من اساسها. اما في « العالم الثالث » فان تنظيمات اليسار الجديد التي

كتب لها الاستمرار، في ظل الكثير من التحوير الفكري والسياسي والتنظيمي لتراكيبها الاصلية، هي تلك التي اقترن وجودها ونشاطها بوجود قضايا وطنية كبرى من مثل القضية الفلسطينية. لكن هذه التنظيمات بدأت تسير حثيثا نحو المصالحة الايديولوجية الكاملة مع « النموذج السوفياتي » فكرا ونفوذاً سياسيا. بل ان بعضها اصبح جل طموحه ان يتم قبوله، بشكل او بآخر، في اطار الحركة الشيوعية العالمية ذات المركز السوفياتي .

فماذا عن منظمتنا في هذا السياق ؟ ـ لقد كان الانشقاق الذي شهدته المنظمة عام١٩٧٣، بشهادة وقائعه ووثائقه، نتاج صراع حاد اندلع في صفوفها حول الافكار المتحدرة اليها من حقبة التأسيس، اي من حقبة انتسابها الكامل من دون تحفظ الى تيار اليسار العالمي الجديد بقيادته الماوية. ومن المعروف ان المنظمة التي بقيت بعد الانشقاق هي منظمة النقد والرفض للكثير من افكار هذا اليسار الجديد. على ان النقد لم يصل، في حينه، حد الحسم في هويتنا الفكرية البديلة. ومن هنا كان الاقتناع، في ذلك الوقت،بضرورة التوجه نحو عقد مؤتمر ثان للمنظمةيستكمل نقد موضوعات نشأتها « اليسارية الجديدة » ويوضح عناصر تمايزها عن الحركة الشيوعية العالمية عموما والحزب الشيوعي اللبناني خصوصا، في آن. لكن المؤتمر لم ينعقد في موعده الذي كان مفترضا، قبل العام ١٩٧٥، كما هو معروف. ثم اندلعت الحرب اللبنانية لتدخل المنظمة مسارا سياسيا جديدا اصبح معه

اقترانها بالقضية الوطنية اللبنانية، الناشئة في كنف القضية الفلسطينية، علة وجودها الاساسية ومصدر دورها النضالي الاول. ولسنا الان في صدد عرض مختلف محطات هذا الدور او الالمام بكل انجازاته واخفاقاته. حسبنا القول ان التعليق المديد للمؤتمر العام الثاني وعدم الفصل باكرا في هويتنا الفكرية البديلة، جعلا منظمتنا في حال ازمة فكرية مزمنة لم تقلل من اهميتها، وان تكن خففت وطأتها، نجاحات العمل السياسي الوطني الديمقراطي الذي مارسناه على رأس الحركة الوطنية اللبنانية حينا وفي صفوف المعارضة الشعبية دائما، خلال السبعينات والثمانينات وصولا الى مطلع التسعينات. هذه الازمة الفكرية المستمرة معلقة في منظمتنا منذ عشرين عاما هي التي نضعها اليوم، عبر التقدم الحثيث نحو عقد المؤتمر العام الثاني، موضع حسم اخير طال انتظاره .

القسم الثالث ـ نقد الاشتراكية الديمقراطية

يرجع اهتمامنا بافراد قسم خاص من هذا البحث لنقد الاشتراكية الديمقراطية الغربية المعاصرة الى اسباب عدة اهمها: ان الاشتراكية الديمقراطية القائمة اليوم هي بنت الحركة الاشتراكية الاصلية التي نشأت في اوروبا الغربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وان الاشتراكية الديمقراطية «الاصلية» ظلت متعايشة مع الماركسية في اطار حركة واحدة (الاممية الاولى والاممية الثانية) منذ نشأتها حتى مطلع العشرينات من هذا القرن، وان اغلبية احزاب الاشتراكية الديمقراطية الراهنة ذات تراث «ثوري» بل وماركسي ايضا كان لصيقا بها قبل ان تطرأ عليها تحولات بنيوية اساسية.

والى هذه الاعتبارات الفكرية «المبدئية» نضيف اننا لا نستطيع، ونحن نجدد البحث في الاشتراكية فكرة وحركة وممارسة، ان نسقط من الحساب اي جانب من جوانب «التجربة الاشتراكية» كما تحققت على الصعيد الكوني. بل ان «التجربة الاشتراكية الكونية» يجب ان تشكل الحقل المتكامل لبحثنا اذا اردنا لهذا البحث ان يستقيم على قاعدة منهج موضوعي وعلمي. مما يعني اننا نجزم هنا بخطأ شطب الاشتراكية الديمقراطية (الغربية المعاصرة) من تاريخ وواقع الحركة الاشتراكية والعمالية في العالم،

مخالفين بذلك الموقف اللينيني في هذا المجال، والذي اتخذ كما رأينا صيغة الشطب بالتخوين قبل قيام الاممية الثالثة ليتخذ صيغة الشطب بنزع صفة الاشتراكية اصلا عن احزاب الاشتراكية الديمقراطية بعد قيام الاممية الثالثة.

هل يعني هذا اننا نهتم بالبحث في الاشتراكية الديمقراطية (الغربية المعاصرة) لاننا نعتبرها «الاشتراكية الواقعية» التي عرفها التاريخ بصرف النظر عن «المشروع الاشتراكي الاصلي» ؟ الجواب: كلا. لقد رفضنا ان نلتزم في معرض توصيف «النموذج السوفياتي» ومشتقاته مصطلح «الاشتراكية المتحققة» الذي راج طويلا وكثيرا، فكيف نقبل استخدام مصطلح «الاشتراكية الواقعية» في مجال توصيف نتائج تجربة الجناح «الاشتراكي الديمقراطي» الغربي من الحركة الاشتراكية العالمية، وهي التجربة التي ابتعدت حتى عن أوليات «المشروع الاشتراكي الاصلي»؟ نحن نبحث في الاشتراكية الديمقراطية اذن من باب نقد تجربتها، لان هذه التجربة تعنينا من ناحية ولان نقدها مهمة فكرية تخصنا من ناحية ثانية. ومن هذا التقديم لاهمية نقد الاشتراكية الديمقراطية ننتقل الى جلاء مضمون النقد نفسه .

اتخذت الثقافة السياسية الاشتراكية الديمقراطية خلال العقود الاولى من القرن العشرين صيغة تلازم فيها التمسك بالديمقراطية وبما تتيحه من اصلاحات ممكنة من ناحية، مع الاستمرار في التزام افق ثوري يرمي الى

التغيير الجذري للمجتمع من ناحية ثانية. ومنذ عام ١٩١٧، بدأ الاشتراكيون الديمقراطيون الغربيون يقدمون هويتهم الفكرية في صيغة رفض للثورة الروسية ولنظام الحكم المنبثق منها. لكن رفض اللينينية و«الديكتاتورية» اتخذ، ضمن الثقافة الاشتراكية الديمقراطية السائدة في حينه، شكل رفض للعنف الثوري فقط . وطرحت هذه الثقافة مبدأ الوصول الاشتراكي الى السلطة سلميا عن طريق صناديق الاقتراع بديلا من انتفاضة العنف الثوري. مما يعني، بموجب هذا المنطق، ان على الحزب الاشتراكي الديمقراطي انتظار الحصول على الاغلبية (في البرلمان) حتى يضع برنامجه الهادف الى تحويل المجتمع موضع التنفيذ. لقد كانت هذه الوجهة المضادة للعنف الثوري اول الحواجز العالية التي بدأت تنتصب بين الاشتراكية الديمقراطية (المنتظمة في الدولية الاشتراكية) وبين الماركسية وحركتها الشيوعية (المحتشدة في الاممية الثالثة) منذ العام ١٩٢٠.

والى نبذ العنف الثوري انتشرت في صفوف الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية، خلال العشرينات، فكرة ضرورة التدرج في تحويل المجتمع. مما كان يعني انه لا يكفي الحصول على الاغلبية البرلمانية حتى يصبح ممكنا تحويل النظام الاقتصادي – الاجتماعي من اساسه دفعة واحدة. لكن الهدف الاخير المعلن للاشتراكيين الديمقراطيين ظل، طوال هذه الفترة، هدف التحويل الاساسي للمجتمع الذي يشكل التملك الجماعي الاجتماعي لوسائل الانتاج رمزه

الاساسي. ولا يصعب علينا ان نقول هنا ان التزام الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الوجهة الفكرية القائلة بالتحويل السلمي التدريجي للمجتمع كان يعني انها هجرت «الثورة» فعليا وتحولت احزابا اصلاحية. على ان هذا الطابع الاصلاحي الذي اتخذته الهويةالجديدة للاشتراكية الديمقراطية لم يقطع كل وشائج صلتها بالماركسية، بل استمر الارث الماركسي المتحدر اليها من عصر الاممية الثانية فاعلا بصورة جزئية، في بعض تحاليلها الاجتماعية وبرامجها السياسية، ردحا من الزمن. وكان علينا ان ننتظر مطلع الستينات حتى نشهد القطيعة الشاملة الكاملة بين جميع احزاب«الدولية الاشتراكية» وبين اخر بقايا الارث الماركسي .

هل ترانا ننزلق هنا الى لون من الاستعادة لمسيرة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الغربية، بين مطلع العشرينات ومطلع الستينات، في صيغة تأريخ لافكار تتبدل وتتغير على غير صلة واضحة بالتبدلات الحاصلة ضمن بنى المجتمعات الرأسمالية الاوروبية خلال الحقبة نفسها؟ كلا، بالطبع. فما اوردناه حول التحولات الفكرية ـ السياسية ـ البرنامجية التي شهدتها الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية لا يكتسب معناه الا بالعلاقة مع مجريات التطور الذي عرفته بنى الرأسمالية الاوروبية على امتداد النصف الاول من القرن العشرين عموما، وفي اعقاب الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩، والحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، خصوصا. لقد اتخذ هذا التطور، كما

سبق ورأينا، صيغة ولادة تسوية طبقية جديدة في اطار النظام الرأسمالي. وكان انخراط الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في هذه التسوية منبع كل التحولات الفكرية ـ السياسية ـ البرنامجية التي عرفتها هذه الاحزاب على امتداد عقود، وما زالت فصولها تتوالى ضمن صفوفها حتى الان. ونوجز جوهر هذه التحولات، التي تكثفت بعد ازمة العام ١٩٢٩، بالقول: ان حركة عمالية قوية منظمة تنظيما جيدا على قاعدة علاقة متينة بين احزاب اشتراكية ديمقراطية ونقابات عمالية، قبلت الاطار الاجمالي لاقتصاد السوق الراسمالي لتحصل في المقابل على بعض التعديلات في بنية الرأسمالية. وبموجب هذه التعديلات انتزعت الحركة العمالية مكاسب تمحورت حول رفع القيمة الفعلية للاجور اولا، وانشاء الضمان الاجتماعي وتقويته ثانيا، وتقليص الفوارق بين المداخيل من خلال النظام الضريبي ونظام التقديمات الاجتماعية ثالثا، والسيطرة على الاضطرابات الاقتصادية عبر تدخل الدولة وفق السياسات المالية المناسبة رابعا واخيرا .

هذا الاتساع النسبي في الانجازات التي حققها «عالم العمل» بموجب التسوية الطبقية المشار اليها كان يستند في الواقع الى عاملين اساسيين: العامل الاول -يتمثل في النموالاقتصادي الاستثنائي الذي عرفه العالم الرأسمالي عموما، والعالم الرأسمالي الاوروبي الغربي خصوصا، بين نهاية الحرب العالمية الثانية ومطلع السبعينات. وهو نمو دفعت الطبقات العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ثمنه

غاليا، من خلال اخضاعها لوتائر ونظم عمل قاسية، تطلبا لزيادة انتاجية العمل وفق نسبة لا سابق لتصاعدها في تاريخ الانتاج الرأسمالي. والعامل الثاني - يتمثل في عوائد السيطرة الاقتصادية التي ظلت البلدان الرأسمالية الكبرى تجنيها على الصعيد العالمي.

وبكلمة اخرى ينبغي القول ان « التسويات الطبقية القومية» التي شهدتها البلدان الاوروبية الغربية قامت اساسا على الجهد المطلوب من الطبقات العاملة في هذه البلدان من ناحية، وعلى الجهد المفروض على الطبقات المنتجة في البلدان التابعة من ناحية ثانية. واذ شكلت احزاب الاشتراكية الديمقراطية اطرافا في هذه «التسويات الطبقية القومية» حيثما تيسر لها ذلك، كان من الطبيعي ان يصل بها هذا المنحى حد القطع النهائي مع مجمل «الموقف الاشتراكي التقليدي» المضاد للراسمالية. فانجازات الاشتراكية الديمقراطية اصبحت مرهونة، بعد الان، بحسن سير الرأسمالية لا بتعثرها. وهو ما يشهد عليه حاليا واقع الازمة المتصاعدة في صفوف الاشتراكية الديمقراطية كانعكاس لواقع الازمة المتجددة احتداما في بنى الراسمالية.

فمنذ مطلع السبعينات تجتاز الرأسمالية العالمية طور ازمة متجددة اتى يضع حدا للنمو الاقتصادي الاستثنائي الذي شهدته بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠. وقد تصاعدت وتيرة هذه الازمة خلال الثمانينات لتبلغ ذورة جديدة مع مطلع التسعينات. وفي موازاتها وجدت الاشتراكية

الديمقراطية نفسها في فخ مراهنتها الكلية على استراتيجية «التسوية الطبقية القومية» في اطار اقتصاد رأسمالي. مما يفرض عليها اليوم ان تكون شريكا مسؤولا في البحث عن الوسائل الكفيلة بتجديد «حسن سير» الرأسمالية، وهو امر يعادل اضطرارها الى اشتقاق «تسوية جديدة» ادنى في تقديماتها الاجتماعية من التسوية السابقة، واكثر اختلالا في مصلحة راس المال وضد مصلحة «عالم العمل» هذه المرة. وهو ما بدأت طلائعه تظهر في غير مكان من القارة الاوروبية الغربية. وهنا يجدر القول ان الاشتراكية الديمقراطية تجد نفسها اليوم، وهي تواجه مسؤولية اشتقاق تسوية طبقية جديدة، امام صعوبة اضافية كبرى تتمثل في التداخل الشديد بين اقتصادات العالم الرأسمالي، مما باتت معه الاطر القومية اطرا اضيق بكثير من ان يشكل اي منها مدى اقتصاديا ملائما لانتاج تسوية طبقية قومية مرشحة للاستقرار والاستمرار .

فيما مضى ولدت الاشتراكية الاوروبية ردا على ازمة الرأسمالية، اما اليوم فتبدو ازمة الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية مظهرا من مظاهر ازمة الرأسمالية. ولا نبالغ اذ نختم هذا القسم من البحث بالقول ان ازمة الاشتراكية الديمقراطية الغربية في الظرف الراهن ازمة بنيوية اعمق من كل سابقاتها، وهي تطاول هويتها الفكرية وتركيبها الاجتماعي ونصها البرنامجي وصيغتها التنظيمية وممارستها السياسية في آن .

القسم الرابع ـ خلاصات واستنتاجات عامة

نختم هذا النص التحليلي النقدي حول الاشتراكية بتسجيل الخلاصات والاستنتاجات الاتية:

اولا ـ في الاصل كانت الحركة الاشتراكية وفي اطارها ظهرت الماركسية مشروعا كليا مطلقا للتغيير الاجتماعي البشري على قاعدة من التنبؤ بحتمية تاريخية. وقد اجتاز هذا المشروع الكلي المطلق اختبار قرن ونصف القرن: من الفكرة الى الحركة الى الثورة الى الدولة، فلم يحكم له التاريخ بالنجاح بل حكم عليه بالفشل. لذا لا محل اليوم لتقييد اشتراكيتنا بقيد الالتزام الكلي بالماركسية منهجا ونتائج تحليل ونموذج تطبيق. واذ نقرر اننا اشتراكيون، لا نرى مبررا لاستمرارنا حاملين صفة الماركسيين. على ان الماركسية تبقى في نظرنا جزءا من تراث الحركة الاشتراكية لا يمكن شطبه، بل ينبغي حفظ اعتباره، والانفتاح عليه، واستيحاء كل ما هو صحيح منه. وفي الماركسية نظرات علمية تشكل حقلا معرفيا ضخما ينبغي عدم التردد في الاستناد اليه ونحن نرتاد افاق تجديد خيارنا الاشتراكي. فالفارق كبير ومهم بين القول الصحيح ان لا محل لتقييد اشتراكيتنا بقيد الالتزام الكلي

بالماركسية، وبين القول الخاطيء ان اشتراكيتنا لا تتجدد الا بمقدار ما تتنكر كليا للتراث الماركسي.

ثانيا ـ اذ نعيد النظر في التزامنا الماركسي وفي صفتنا الفكرية الماركسية، لا بد من ان نقرر ان الهوية الشيوعية التي نحمل لم تعد تصلح وجها للاشتراكية المتجددة التي نسعى الى اشتقاق مفاهيمها وصوغ برنامجها وتأسيس التنظيم المتلائم مع متطلباتها. مما يعني ان النص الذي اقره مؤتمرنا الاول تحديدا لاسم المنظمة لم يعد نصا صالحا او كافيا لتثبيت الهوية الشيوعية لمنظمتنا وللمحافظة على اسمها الحالي، الامر الذي يوجب اشتقاق اسم جديد للمنظمة يتطابق فعلا مع هويتها الفكرية الجديدة .

ثالثا ـ لا محل لانخراطنا في دائرة الاشتراكية الديمقراطية الممثلة بالدولية الاشتراكية، بعدما انتقلت هذه الاشتراكية الديمقراطية، على امتداد القرن العشرين ، من تيار ضمن الحركة الاشتراكية الى صيغة تسوية ضمن الرأسمالية.

رابعا ـ بعدما حددنا اشتراكيتنا سلبا، فقلنا انها لن تكون التزاما كليا بالماركسية ولا تنكرا مطلقا لها، وانها لن تكون ذات هوية شيوعية او وجه اشتراكي ديمقراطي غربي، يتوجب علينا ان نعين الحقل الذي سنستقي منه

مادة تحديد وتجديد اشتراكيتنا ايجابا. وفي هذا المجال نرى ان العودة الى الاهداف الاصلية للاشتراكية لا تشكل وحدها اساسا صالحا لصوغ مشروع اشتراكي جديد. فلا يمكن شطب وقائع قرن ونصف القرن من تاريخ الحركة الاشتراكية للعودة الى افكار الرواد الاشتراكيين الاوائل كما ظهرت منتصف القرن التاسع عشر، لان ذلك يعادل الدعوة الى لون من « الاصولية الاشتراكية» لا محل لها في نهاية القرن العشرين. لذا يتعين علينا ان نستقي مادة تحديد وتجديد نظرتنا الى الاشتراكية من مصدرين اساسيين: اولهما ـ تجديد فهم ازمة الرأسمالية في واقعها الراهن خلال العقد الاخير من القرن العشرين، والثاني ـ رؤية حدود الديمقراطية المتحققة في عالم اليوم واستكشاف ازمتها من جديد. ففي هذين المصدرين، اي في ازمة الرأسمالية كنظام اقتصادي وازمة الديمقراطية كنظام سياسي، يكمن الاصل المستمر لكل مشروع اشتراكي.

اللجنة المركزية

منتصف نيسان ١٩٩٣